

طلیحة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

2026

نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طلیحة لبنان العربي الاشتراكي

تشرين الأول



الشهيد القائد
صدام حسين

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

القيادة القومية:
جريمة كنيسة الكرك
ليست صاعقة في
سماء صافية

الكيان الصهيوني بعد
حرب غزة
قراءة في التقرير السياسي
للمؤتمر القومي الثالث
عشر

الوحدة الوطنية
الفلسطينية
في مواجهة
التحديات

قيادة قطر العراق
ثورة تشرين الشبابية
تسترد شعاراتها
الوطنية

ساحة التحرير

تستعيد نبض انتفاضة تشرين





تصدع المحاور الإقليمية

كلمة الطليعة

أن استراتيجية "حروب الوكالة" باتت عبئاً استراتيجياً يفوق قدرة المركز على التحمل، فضلاً عن السقوط الأخلاقي والسياسي لهذه القوى حين تحولت إلى أدوات قمع داخلي ضد تطلعات شعوبها الساعية للحرية والسيادة.

ثانياً: مآزق المشروع التوراتي الصهيوني في مواجهة الحيوية الشعبية:

في المقابل، يعاني المشروع التوراتي الصهيوني – القائم على التوسع، والاستيطان، وفرض وقائع ديموغرافية وجغرافية جديدة – من أزمة وجودية لا تقل عمقاً. فبرغم الدعم العسكري والسياسي المطلق، اصطدم المشروع الصهيوني بصخرة الإرادة الشعبية الواعية في فلسطين ولبنان والمنطقة:

1- أزمة الردع والوجود: لقد أظهرت متغيرات الواقع أن الكيان الإسرائيلي بات يعيش في أزمة أمن قومي مزمنة، حيث فشلت العقيدة العسكرية التقليدية في حسم الصراعات أو توفير الأمن المستدام لمجتمع مستوطن يعيش تحت هاجس التهديد الوجودي المستمر.

2- السقوط الأخلاقي العالمي: تكشف التحولات الراهنة عن عزلة سياسية وأخلاقية غير مسبقة للمشروع الصهيوني في المحافل الدولية، حيث سقطت السرديات التوراتية والتاريخية المؤسسة للاحتلال أمام عدسة الحقيقة ووحشية الممارسات على الأرض.

إن التصدع المتسارع الذي تصاب به أذرع الهيمنة الإقليمية والانحسار التكتيكي والاستراتيجي للمشروع التوراتي الصهيوني يعكسان حقيقة جوهرية: وهي أن المشاريع القائمة على الاستئصال، وحروب الوكالة، والسيطرة الفوقية لا يمكن أن تمنح استقراراً مستداماً على حساب تطلعات الشعوب.

إن التراجع المزدوج لكل من مشروع الهيمنة الإقليمية عبر الميليشيات، والمشروع التوراتي الاستيطاني، يفتح الباب أمام قراءة واقعية تؤكد أن استقرار المنطقة لا يمكن أن يُبنى إلا على أنقاض هذه المشاريع الاستنصالية. إن حيوية

يشهد المشهد الإقليمي الراهن، ولا سيما في مفاصل التحولات الكبرى التي تجسدها دلالات شهر تشرين الأول، منعطفات تاريخية تعيد رسم خرائط النفوذ والصراع في المشرق العربي. فعلى وقع صمود الشعوب وحيويتها المتمثلة في نبض عواصمها ومناطق صمودها، تتكشف تدريجياً هشاشة المشاريع الأيديولوجية المغلقة والعابرة للحدود. فمن جهة، يواجه مشروع "ولاية الفقيه" وأذرعه الوظيفية أزمة بنيوية وعميقة أثبتت عجز هذه الشبكات عن حماية مجتمعاتها، مفككةً سرديّة الممانعة الوهمية لصالح أجنداث إقليمية بحتة. ومن جهة أخرى، يصطدم المشروع التوراتي والصهيوني الاستيطاني بمآزق وجودي وأخلاقي غير مسبوق في مواجهة إرادة شعبية صلبة ترفض الاستسلام لواقع الهيمنة والتهجير.

هذا التراجع المزدوج يفرض قراءة موضوعية لطبيعة المرحلة، مبرهنًا أن حيوية الأمة العربية الحية تبقى هي البوصلة الأكثر ثباتاً في إعادة توجيه دفة التاريخ نحو الدولة الوطنية المستقلة.

أولاً: أزمة "الأذرع" وتآكل مشروع ولاية الفقيه:

قام النموذج الإيراني منذ نشأته على تصدير الأزمة الداخلية عبر بناء شبكة من الميليشيات والتشكيلات المسلحة خارج الحدود (في العراق، لبنان، اليمن، وفلسطين، وسورية)، مستغلاً الهشاشة السياسية والطائفية. غير أن الواقع الميداني والسياسي أثبت عدداً من الحقائق الأكاديمية والموضوعية:

1- أزمة الشرعية السياسية: لقد أثبتت التجربة أن هذه الأذرع تعمل كخط دفاع متقدم عن مصالح طهران الاستراتيجية وليس عن قضايا الشعوب الوطنية، مما خلق فجوة عميقة بين هذه التشكيلات وحواضنها الشعبية التي تنن تحت وطأة الانهيار الاقتصادي وغياب التنمية.

2- العجز الاستراتيجي والتآكل العسكري: إن الضربات الموجعة التي تلقاها هذه الأذرع كشفت عن هشاشة هيكلية في بنيتها أمام التفوق التكنولوجي والاستخباراتي، وأكدت



2-الدینامیات النضالیه والسیاسیه فی فلسطین: تقاطع المقاومة الميدانية والعمل السياسي:

على الصعيد الفلسطيني، وفي ظل استمرار السياسات العدوانية وتصاعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، تصاعدت حالة الغضب الشعبي لتأخذ أشكالاً ميدانية مباشرة، مثل المواجهات في مدينة الخليل والعمليات الفردية والمتقطعة التي انطلقت من مخيم جنين ومناطق أخرى، مما يعكس فشل استراتيجيات الردع العسكري الاحتلال في كسر الإرادة الشعبية.

إلى جانب الفعل الميداني، يبرز تحول استراتيجي في مسار التعامل مع البنيات السياسية القائمة داخل الأراضي المحتلة؛ إذ يسعى الفاعل الفلسطيني والتمثيلات الشعبية إلى توظيف الآليات المتاحة داخل مؤسسات الداخل (كالانتخابات وتعبئة الأصوات العربية) كأداة ضغط استراتيجية تهدف إلى تفكيك سياسات حكومات اليمين المتطرف وإرباك مشاريعها الإقصائية.

تعكس الحالة الفلسطينية تكاملاً معقداً بين أشكال المقاومة الميدانية الشعبية وبين العمل السياسي المؤسساتي. فهذا التنوع في أدوات المواجهة يثبت قدرة المجتمع الفلسطيني على إدارة الصراع على جبهات متعددة، متجاوزاً حالة الاستقطاب التقليدي نحو استراتيجيات استنزاف سياسي وميداني تهدف إلى تقويض مشروعات الاستيطان والتهويد من الداخل والخارج على حد سواء.

إن حيوية النبض العربي في ساحات المواجهة تؤكد يوماً بعد يوم أن البديل الحقيقي يكمن في استعادة مفهوم الدولة الوطنية المدنية، القائمة على المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية. واجتثاث التدخل الأجنبي أو تقليصه مرحلياً إلى حدوده الدنيا، وحماية القرار السيادي الوطني كهدف استراتيجي، المتفاعل إيجاباً مع مشروع عربي متكامل بحلقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية، كمشروع قادر على ملء الفراغ القومي في مواجهة المشاريع الإقليمية والدولية، وحامٍ لمشروع تقوية مرتكزات الدولة الوطنية.

وإن تشرين الأول، بمدلوله الرمزي والتاريخي، يبقى شاهداً حياً على أن إرادة الشعوب هي القوة الوحيدة القادرة على إسقاط المشاريع المتأكلة، وصياغة مستقبل يليق بتاريخ الأمة وحققها الأبدى في الحياة والسيادة والكرامة.

الشعوب الحية في عواصم المشرق تثبت أن البديل الحقيقي يكمن في استعادة الدولة الوطنية المدنية، القائمة على المواطنة، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، بعيداً عن الوصايات الخارجية والمشاريع الأيديولوجية العابرة للوطنية التي لم تلبس سوى ثوب الخراب والدمار.

ثالثاً: ديناميات الحراك الشعبي والسياسي في المشرق العربي:

تشير الأدبيات السياسية والسوسيولوجية إلى أن الحراك الشعبي في الفضاء العربي، وإن مرّ بمراحل من الكمون أو التراجع المؤقت نتيجة ضغوط البنيات السلطوية والظروف الإقليمية المعقدة، إلا أنه يمتلك طاقة ديناميكية كامنة تتجدد تصاعدياً كلما تفاقمت الأزمات البنيوية. ولا ينفجر هذا الحراك بمعزل عن السياقات الموضوعية، بل يستند إلى تراكمات نضالية طويلة ومخزون تعبوي يتبلور عملياً متى توفرت شروط الانفجار الذاتية والميدانية. وتبرز في هذا السياق حالات تطبيقية بارزة تعكس تجليات هذا النبض الشعبي والسياسي، لاسيما في الساحتين العراقية والفلسطينية.

1-الحراك الشبابي الاحتجاجي في العراق: استمرارية الزخم ورهانات التغيير:

يمثل استدعاء الذاكرة الاحتجاجية لـ "انتفاضة تشرين" (أكتوبر 2019) محطة مركزية في مسار الحركات الاجتماعية المعاصرة في العراق. فقد عبرت الفعاليات الشعبية عن استمرارية النبض الاحتجاجي الرافض لدوائر الهيمنة السياسية والفساد الإداري، وقد تجسد ذلك ميدانياً في الحشود الواسعة التي توافدت إلى ساحة التحرير في بغداد، واتساع رقعة الاحتجاج لتشمل محافظات حيوية مثل البصرة جنوباً.

يؤكد هذا التجدد الاحتجاجي أن الحركات الشبابية في العراق قد انتقلت من مرحلة الاحتجاج العفوي إلى حالة من الوعي التنظيمي الكموني؛ حيث تعيد شبكات الشباب إنتاج آليات الاحتجاج السلمي مستفيدة من إخفاقات المنظومة السياسية في تلبية المطالب الاقتصادية والخدمات الأساسية، مما يجعل الشارع طاقة ضغط دائمة لا يمكن احتواؤها كلياً بالتدابير الأمنية أو التسويات المؤقتة.



القيادة القومية: جريمة كنيسة الكرك ليست صاعقة في سماء صافية

جريمة كنيسة الكرك ليست صاعقة في سماء صافية
والثقة كبيرة بشعب الاردن بتفويت فرص الفتنة الداخلية
للإسراع بإطلاق المشروع العربي لملء الفراغ القومي وتعزيز
مناعة الدولة الوطنية
تحية لسمود جماهير فلسطين ومقاوميتها في مواجهة تصاعد
العدوانية الصهيونية
وتحية لسمود شعب اليمن في تصديه لعدوانية الحوثيين.

أكدت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ان العمل
الاجرامي الذي استهدف كنيسة الكرك ليس منعزلاً عما تتعرض
له جماهير شعبنا في فلسطين المحتلة من جرائم حرب
صهيونية، وما يتعرض له شعب اليمن والمملكة العربية
السعودية من عدوانية الاذرع الايرانية.
جاء ذلك في بيان للقيادة القومية لحزب البعث العربي
الاشتراكي في ما يلي نصه.

تصديها لكل ما يهدد امنها الوطني، وبما
يمكنها ايضاً من توفير الدعم والاسناد
لجماهير شعبنا في الاقطار والساحات التي
تتهددها المخاطر من اكثر من صوب وحذب،
خاصة تلك التي تواجه ازمات انشطارات
وانقسامات في هياكلها السياسية كما هي حال
قوى المقاومة الفلسطينية او تلك التي تعاني
ازمات وصراعات بنيوية كحال اليمن والسودان
ولبنان وليبيا على سبيل المثال لا الحصر
والمقرونة بأشكال مختلفة من التدخل
الاقليمي والدولي في شؤونها الداخلية.

ان القيادة القومية للحزب، التي تكبر بجماهير
شعبنا في فلسطين المحتلة صمودها في
مواجهة ما تتعرض له من جرائم حرب وجرائم
ضد الإنسانية في غزة والضفة الغربية والقدس
وتوجه التحية للمقاومين الذي يتصدون
للاحتلال باللحم الحي، تحيي صمود جماهير
شعبنا في اليمن وتصديه لعدوانية الحوثيين
المرتبطتين بمركز التحكم والتوجيه الإيراني،
ولها ملء الثقة بالوعي الوطني لجماهير شعبنا
في الاردن وقدرته على تفويت الفرص على من
ينفخ في بوق الفتنة الدينية والتخريب
المجتمعي.

المجد والخلود لشهداء الأمة العربية، والشهداء
للجرحى، والحرية للأسرى والمعتقلين، والخزي
والعار لكل الخونة والمتخاذلين والمتآمرين
ولكل من ارتضى ان يكون اداة تنفيذية لمن
يناصب الأمة العداء.

القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٣/١٠/٢٠٢٦

العزير، وتدعو بالرحمة للضحايا والشهداء
للجرحى، ترى أن العمل الاجرامي وان طال
بالمباشر مواطنين اردنيين في حرم كنيسة
كانوا يؤدون واجباً دينياً واجتماعياً، الا ان
الهدف المضر من جراء هذا العمل الاجرامي
هو امن الاردن الوطني ووحدة نسيجه
المجتمعي وارباك ساحته الداخلية وشارعه
الشعبي وهو المتميز بقوة نبضه في تفاعله
وتأييده وتضامنه مع جماهير شعبنا الفلسطيني
في الارض المحتلة.

ان القيادة القومية للحزب، التي تدرك ترابط
حلقات العدوان والتآمر على الامن القومي
العربي من داخل الوطن العربي ومداخله، ترى
ان الرد على هذه العدوانية المتصاعدة يكون
بموقف قومي يترجم بخطوات اجرائية لإعادة
بناء منظومة متكاملة للامن القومي، وذلك من
خلال اعادة الاعتبار لميثاق الدفاع العربي
المشترك وردفه ببناء تكتل اقتصادي قوي
يكون قادراً على مواجهة استراتيجية القوى
المعادية بالسيطرة على مقدرة الأمة وثرواتها
وممراتها الاستراتيجية. والقيادة القومية
للحزب، التي تؤكد على اهمية الإسراع بإطلاق
المشروع العربي المتكامل بعناوينه السياسية
والعسكرية والاقتصادية للحد من الفراغ
الحاصل في الواقع القومي، تؤكد على اهمية
تعزيز مناعة الدولة الوطنية للحد من
الاختراقات المعادية لأمنها الوطني على
المستويات السياسية والمجتمعية وترى بأن
هذه المناعة هي وحدها الكفيلة بتوفير ارضية
صلبة تقف عليها جماهير الاقطار العربية في

في الوقت الذي اعلن فيه العدو الصهيوني
حرباً شاملة على جماهير شعبنا الفلسطيني في
الضفة الغربية بعد العملية البطولية التي
نفذها مقاومون في الخليل والتحصين لحرب
الابادة كالتى شنها على قطاع غزة والتي مازالت
تتوالى فصولها، تعرضت احدى كنائس الكرك
في الاردن الى عمل اجرامي اودى بحياة سبعة
مواطنين اردنيين وعشرات الجرحى في سابقة
لم يشهد الاردن مثيلاً لها، مما يدل بأن
توقيت هذه العملية الارهابية واستهدافاتها
ليس صاعقة في سماء صافية، بل يندرج في
اطار المخطط المعادي الذي يستهدف الأمة
بأمنها القومي وامن كياناتها الوطنية، لضرب
استقرارها واضعاف مناعتها الداخلية في
مواجهة التحديات الكبرى التي تديرها القوى
الدولية والاقليمية التي تناصب الأمة العداء
والتي تتخذ اشكالا مختلفة، من تلك التي يقوم
بها العدو الصهيوني في فلسطين المحتلة
وتواصل عدوانه على لبنان وسورية، وتلك التي
ينفذها الحوثيون كأحد الاذرع الايرانية ضد
المملكة العربية السعودية واستهدافهم
لمرافقها المدنية والحيوية، في نفس الوقت
الذي يواصلون فيه حصار المدن في اليمن
وخاصة تعز الذي بات وضعها في ظل ما
تتعرض له من حصار وقصف تدميري يطال
البشر والحجر يشبه ما تعرضت له غزة وكل مدن
القطاع.

ان القيادة القومية لحزب البعث العربي
الاشتراكي، اذ تدرك بشدة الهجوم الارهابي
الذي تعرضت له احدى كنائس الكرك في الاردن



كتب المحرر السياسي

كفى تضليلاً، العراق مازال محتلاً

دخل محتل آخر الى العراق بالتواطؤ مع سلطة الاحتلال الاميركي، وأصبح يمارس سلطة قائمة بالاحتلال من الباطن. وان العملية السياسية التي افرزها الاحتلال الاميركي وحكمت على قاعدة المحاصصة، أصبحت محتواة من سلطة الاحتلال الجديدة التي لم تكتف، بالسيطرة على المفاصل السياسية والامنية والاقتصادية، بل تغولت في البنية المجتمعية ولم تترك قطاعاً الا ونفذت اليه، وهو ما دفع حكام إيران لان يعلنوا دون موارد وفي أكثر من مناسبة بأنهم باتوا يسيطرون على بغداد اسوة بسيطرتهم على عواصم عربية اخرى كدمشق وبغروت وصنعاء. وأكثر من ذلك فإنهم لم يتوانوا عن الاعلان بأن بغداد ستعود عاصمة تاريخية للإمبراطورية الفارسية. وهذه السيطرة الايرانية على العراق لم تكن مجرد ادعاء او سيطرة نظرية، بل كانت تجسد سلطة احتلال فعلية من خلال تمكّن طهران من وضع سقف سياسي لإدارة شؤون العراق واعتباره مندرجاً في إطار ما سمته وحدة الساحات. وعلى قاعدة هذا الشعار، أصبحت الادارة السياسية والتشكيلات الامنية والمقدرات المالية والاقتصادية تمارس دورها التنفيذي وفقاً لتوجيهات مركز التحكم الايراني وتحقيقاً لأجندة اهدافه. وانه في لحظة اشتداد الاختناق الذي تعرض له الاقتصاد الايراني، كان العراق يشكل المتنفس الذي يمد الاقتصاد الايراني بإكسير الحياة، والأنكى من كل ذلك ان الخزينة العراقية كانت تعمل المشروع الايراني بكل اشكال تغوله في العمق القومي العربي. وهذا ما جعل العراق الغني بموارده يواجه عجزاً في تلبية متطلبات الحاجات العراقية كون موارده كانت موظفة في خدمة المشروع الايراني.

في سابقة لم تشهدها اية دولة من دول العالم الاول والثاني والثالث الى آخر التصنيف، لم يحصل ان اقدمت السلطة الحاكمة في بلد ما، على تسمية يوم "يوم السيادة" بعد خمسة عشر عاماً على احتفائها بيوم سيادة اخر. وكأن هناك سيادة اولى وسيادة ثانية ...

مناسبة هذا القول ان الحكومة العراقية اعتبرت ان انسحاب قوات التحالف الدولي بقيادة اميركا من العراق هو يوم استعادة العراق لسيادته، مما يستدل منه ان العراق قبل هذا اليوم لم يكن متمتعاً بالسيادة وهذا يعني أنه كان واقعاً تحت الاحتلال.

لكن من يرجع بالزمن لخمس عشرة عاماً، وتحديد الى يوم ٣١ كانون الاول من العام ٢٠١١، يقف على اعلان حكومي قضى يومذاك باعتبار ذلك اليوم (اي ٣١ كانون الاول / ٢٠١١) يوماً للسيادة الوطنية، وتم تثبيته كعيد وطني يتم الاحتفاء به كما يتم الاحتفاء بذكرى الاستقلال الوطني لبلد تحرر من الاستعمار. وهكذا أصبح العراق يحتفي بيوم للسيادة الوطنية، يوم ٣١ ك / ٢٠١١ ويوم ٣٠ ايلول ٢٠٢٦. لكن ما ميز الثاني عن الاول، هو ان الثاني يمتد على ثلاثة ايام فيما الاول اقتصر على يوم واحد. وهذه مسألة شكلية، لا يتم التوقف عندها كثيراً فيما لو كانت المعطيات القائمة على الارض تبين ان العراق بات فعلاً متمتعاً بسيادته الوطنية على ارضه وشعبه وادارة مؤسساته.

منذ التاسع من نيسان ٢٠٠٣، حتى ٣١ ك / ٢٠١١ كان العراق تحت سلطة الاحتلال الاميركي في الظاهر ومن الباطن، لكن بعد الاعلان عن الانسحاب الاميركي نهاية ٢٠١١ تحت ضغط فعاليات المقاومة الوطنية،



تحت اعبائها واولها الاحتلال الايراني واسقاط كل افرازات تلك الاحتلالات ومنها العملية السياسية التي اقل ما يقال فيها بأنها تنطوي على "نفايات سياسية" غير قابلة للتدوير.

ان العراق مازال محتلاً ، وكثرة الايام السيادية التي يتم الاحتفاء بها مع كثرة المطبيلين لها من الانتهازيين والنفعيين عراقيين كانوا او عرباً ، لا تعني انه بات بلداً مستقلاً متمتعاً بسيادته ، ولا ندري ان كانت كثرة الايام السيادية ، سيجب لاحقها سابقها ، لكن ما هو معروف ومؤكد ، ان العراق امامه مشوار طويل من النضال الشاق لأجل استعادة سيادته التي لا تستقيم الا بإسقاط الاحتلال الايراني القائم بكل عناوينه واشكاله واسقاط كل افرازاته السياسية والامنية والاجتماعية ويوم يتحقق ذلك يكون ذاك اليوم هو اليوم الحقيقي لاستعادة السيادة الوطنية ، وكفى تضليلاً للرأي العام في العراق وعلى مستوى الوطن العربي. ان العراق مازال محتلاً.

ان احداً من الحريصين على حرية العراق واستعادته لسيادته من عراقيين وعرب ليسوا ضد انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق لان هذا كان وسيبقى مطلباً وطنياً وقومياً. لكن اعتبار العراق بات متمتعاً بسيادته ، ففي هذا كذبة كبرى. اذ لو كان العراق واقعاً تحت الاحتلال الاميركي فقط ، لكان هذا الانسحاب نظر اليه باعتباره انجازاً وطنياً. لكن ان يبقى العراق رازحاً تحت احتلال أخطر من الاحتلال الاميركي وهو الاحتلال الايراني وهو الذي أحدث تغييراً ديموغرافياً في بنية العراق المجتمعية بتجنيسه ثلاثة ملايين ايراني ، فهذا الاحتلال يتجاوز الاحتلال بمفهومه التقليدي ، الى احتلال يستهدف البنية الوطنية والهوية والنسيج المجتمعي والانتماء القومي وهو أخطر انواع الاحتلال باعتباره احتلال يندرج ضمن مفهوم الاحتلال الاستيطاني. من هنا ، ان استعادة العراق لسيادته وحريته ، مرهونة بتحرره من كل اشكال الاحتلال التي ناء وينوء





حتى لا تصبح الخيانة والعمالة وجهة نظر بقلم المحامي حسن بيان

بالأساس يقيمون علاقات دبلوماسية فيما بينهم ولا مشكلة في اعتراف أحدهم بالآخر أو ربما تكون مقطوعة. والثاني، هم الاعداء الذين لا يقيمون علاقات دبلوماسية في ما بينهم لانعدام الشرط الاساسي وهو الذي يركز على عدم اعتراف كلا الطرفين أو احدهم بالوجود الشرعي للآخر خاصة عندما يكون احد المطعون بشرعيته هو كيان لم يتشكل في سياق التكون التاريخي للدولة، وانما تشكل في سياق صراع وسيطرة موازين قوى افضت الى بروز كيانات سياسية على حساب اصحاب حقوق ثابتة لم تكن موازين القوى في مصلحتهم وانما في مصلحة الاقوى.

ان الدول تفرض عادة التشدد في تطبيق احكامها عندما يكون امنها الوطني عرضة للخطر، وغالباً ما تعلن حالة الطوارئ عندما تكون البلاد في حالة خطر مهدد لهذا الامن سواء مصدره الداخل او الخارج.

وعلى هذا الاساس نصت القوانين على تجريم كل من يثبت انخراطه بعمل او تصرف او سلوك يستشف منه تهديداً للامن الوطني.

ومن الخروج من التعميم الى التخصيص، فإن لبنان هو في حالة حرب مع "اسرائيل"، ليس لكونها دولة قائمة بالاحتلال لفلسطين وحسب، وانما ايضاً لكونها تحتل اجزاء من ارض لبنان كما من سورية والاردن. واحتلالها للبنان قائم وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي وكل المواثيق

العام، وضرورات الامن الوطني الذي ينطوي على مقتضيات الامن المجتمعي في علاقات الداخل كما العلاقات مع الخارج.

وإذا كانت كثيرة هي القضايا التي تتعلق بالنظام العام بما يتعلق بالانتظام الداخلي، فإن القضايا التي تتعلق بالنظام العام الذي تفرضه مقتضيات الامن الوطني هي محصورة بعناوين محددة. من هذه العناوين، عدم انتهاك احكام القوانين الدولية والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة المعنية منضمة اليها، علماً ان هذه القوانين والمواثيق والاتفاقيات تتقدم في تطبيق احكامها على القوانين الوطنية الوضعية عملاً بمبدأ تسلسل القواعد.

كما أنه من هذه العناوين، التقيد بمبدأ عدم تدخل دولة بشؤون دولة اخرى، وعدم تدخل الكيانات والافراد الذين ينتمون الى دولة معينة في شؤون دولة اخرى او في نسج علاقات مع كيانات وافراد في تلك الدولة، والا اعتبر هذا التدخل انتهاكاً للسيادة الوطنية التي تمارسها الدولة على اقليمها وعلى مواطنيها.

اضافة الى هذه العناوين المشار اليها والتي يعتبر تجاوز او انتهاك احكامها وضوابطها خرقاً للنظام العام وبالتالي تعدياً على الحق العام، تبرز قضية العلاقة مع الاعداء. وهؤلاء يندرجون تحت عنوانين، الاول، هم الذين انخرطوا في اعمال حربية وهم

في قانون العقوبات اللبناني كما غيره من القوانين الوضعية، مواد تنص على تحريك الدعوى العام بناء على شكاية من المتضرر، وهناك مواد تنص على تحريك الدعوى العامة عفواً، سواء كان هناك مشتك أو لم يكن، وذلك لعلاقة ذلك بالنظام العام. وحتى اثناء السير بالمحاكمات، فان القضاء الذي يضع يده على الملفات يثير القضايا التي تتعلق بالنظام العام عفواً حتى ولو لم يثرها اي من المتقاضين.

ان القانون يشدد ويؤكد على القضايا التي تتعلق بالنظام العام سواء في المواد المدنية او الجزائية او الادارية لعلاقة ذلك بحق المجتمع والذي يشار اليه في تعبيرات اللغة القانونية والحقوقية بعبارة الحق العام. وهذا حق تمارسه الدولة كممثلة للمجتمع بواسطة المرافق المعنية بالإجراءات التي تصون هذا الحق وتحول دون انتهاك احكامه. وهذا الحق هو حق ممنوح للأشخاص المعنويين يمارسونه ضمن حدود الضوابط الدستورية والقوانين المرعية الاجراء، ولا يطرأ اي تعديل عليه او اسقاطه الا بموجب قانون، كقانون العفو العام، او ما يمنح استثناء لمن اقسام على حماية الدستور وفي نطاق محصور جداً وهو ما يسمى بالعفو الخاص الذي يمنحه رئيس الدولة.

ان الحق العام، اعطي هذه المكانة الاعتبارية، لأنه يتعلق بموضوع شديد الاهمية، وهو موضوع يتعلق بالانتظام



وان من يقدم على ارتكاب مثل هذه الاعمال، انما يكون قد ارتكب جرائم تمس الامن الوطني وهي تقع تحت احكام قانون العقوبات اللبناني، وقانون مقاطعة "اسرائيل" والقانون الدولي.

وحيث ان ارتكاب الجرائم التي وردت في مواد الفصل الاول بنبذاته الاولى (الخيانة)، والثانية (التجسس)، والثالثة (الصلوات غير المشروعة بالعدو)، والرابعة (الجرائم الماسة بالقانون الدولي)، والخامسة (في النيل من الشعور القومي)، هي جرائم يشكل ارتكابها جرماً يهدد الامن الوطني ببعديه الداخلي والعلاقة مع الخارج، وبالتالي فإن حماية الانتظام العام يوجب اعمال القاعدة القانونية التي نص عليه قانون اصول المحاكمات الجزائية في مادته الخامسة والتي تنص على تحريك الدعوى العامة بحق مرتكبي الجرائم التي نص قانون العقوبات على مقاضاة مرتكبيها في الفصل الاول وذلك لتعلق الامر بالنظام العام.

وعليه فإن الادعاء العام يجب ان يبادر عفواً لاتخاذ الاجراءات ملاحقة وتوقيفاً ومحاكمة بحق مرتكبي جرائم التعامل مع العدو، وخاصة وان هؤلاء المرتكبين، يجاهرون بمواقفهم وجرائمهم التي تقع تحت وصف الجريمة المشهودة. وإذا لم يبادر الادعاء العام للتحرك عفواً فليعتبر هذا الذي نشير اليه في هذه المقالة بمثابة اخبار الى النيابة العامة التمييزية لبنني على الشيء مقتضاه القانوني وحتى لا يتمادى مرتكبو الافعال الجرمية على الامن الوطني في غيهم وحتى لا تصبح الخيانة والعمالة وجهة نظر وحرية رأي يرى اصحابها انها محمية بنص دستوري (المادة ١٣) منه.

تعديلها، فيما تبرز معارضة وازنة لهذا الاتجاه انطلاقاً من رؤية ان "اسرائيل" هي بنظر لبنان الرسمي والشعبي كيان غير شرعي وغير معترف به، وموازين القوى عرضة للتبدل، وبالتالي لا يجوز التفاوض معها مباشرة وبما يضفي عليها شرعية واقعية. كما ان العداء "لإسرائيل"، بماهي تجسيد كياني دولاتي لمشروع الاحتلال الصهيوني لفلسطين، لا يقرر بشأنه ما تتخذه السلطة الحاكمة من مواقف، بل يقرر بشأنه الشعب لان المسألة تتعلق بمصيره الوطني وطبيعة الصراع مع المشروع الصهيوني.

إذا كان هذا الامر فرض ويفرض سجلاً سياسياً، لكن ما هو أخطر من الترويج لتبرير التفاوض المباشر وانهاء حال الحرب، هو الاستقواء بهذا العدو وتوظيف تأثيراته في ازيمات داخلية سواء في لبنان او في دول الجوار ومنها سورية. لابل أكثر من ذلك، الانخراط في الترويج السياسي والاعلامي للتحالف السياسي الحاكم في "اسرائيل" وكأنه بات جزءاً من ادارة الحياة السياسية في الكيان الصهيوني.

ان مثل هذه المواقف سواء تلك التي تدعو لاستقواء واستدعاء العدو الصهيوني للتدخل في سياقات ازمة داخلية بحجة حماية اقلية من هنا او فئة من هناك والانخراط بالحملات الدعائية والاعلانية لمصلحة أطراف سياسية في الكيان الصهيوني، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول تربطها بلبنان علاقات سياسية وتجمعها اطارات عمل مشتركة، كما الاقدام على تحقير رئيس دولة اجنبية، انما يشكل انتهاكاً خطيراً لأحكام القانون الدولي وجرمه يمس احكامه،

ذات الصلة التي تنص على عدم مشروعية الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة. وطبعاً تدور مفاوضات مع هذا العدو ولكنها لم تسفر عن اية نتائج عملية على الارض، وبغض النظر عما ستسفر عنه هذه المفاوضات، فإن "إسرائيل" دولة عدوة للبنان وستبقى، لان طبيعة الصراع محكومة بمبدأ الصراع الوجودي وهذا ما ذهب الكيان الصهيوني الى التأكيد عليه ايضاً.

تأسيساً على ذلك، فإن القانون اللبناني، وقبل قيام "اسرائيل" تدرك مدى خطورة اقامة صلات مع العدو، وبغض النظر عن هويته. ونص في مواده على معاقبة كل من يتعامل مع العدو، وتحت عنوان الصلات غير المشروعة بالعدو. المادة ٢٨٥ وما يليها. ثم ان القانون شدد العقوبة على من يقوم بدعاية من شأنها اضعاف الشعور القومي وايقاظ النعرات العنصرية او المذهبية. المادة ٢٩٥ وما يليها، وهذه وردت في النبذة الثانية من الفصل الاول الذي تناول فيه الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي المادة ٢٧٣ وما يليها، والذي اشتملت النبذة الاولى على تعداد اشكال الخيانة كجناية كبرى ومنها ما نصت عليه المادة ٢٧٩، وفيه الجرم الجنائي إذا وقع الفعل على دولة تربطها بلبنان معاهدة تحالف او وثيقة دولية تقوم مقامها.

ان بعضاً من اللبنانيين على مستوى الافراد او الكيانات السياسية مع انهاء حالة الحرب مع "اسرائيل" والذهاب أكثر من ذلك بأنهاء حال العداء معها، وهذا موقف يطرحه هذا البعض تحت مبرر انعدام البدائل والتعامل مع معطى موازين القوى بحالتها الراهنة باعتبارها حالة لا يمكن



حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ينعى الرفيق الشاعر مروان عبيد

ينعى حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إلى الرفاق في لبنان والوطن العربي الرفيق المناضل الشاعر مروان عبيد ابن مدينة القلمون الذي حمل في شعره معاناة أمته ووطنه العربي الكبير فكان خير ممثل للكلمة الحرة الصادقة والأهداف النبيلة التي بقيت ملازمة له حتى الرمح الأخير .

مروان عبيد والقفص والجنة المحامي فؤاد كفروني

كنت محظوظاً وسعيداً يوم تعارفنا بفضل الصديق العزيز الدكتور منذر جمال المرعبي حيث كنا أعضاء في الهيئة الإدارية لأسرة الملتقى الادبي في الشمال. لفت نظري بدمائة أخلاقه ورقى فكره والتزامه القضايا الاجتماعية والوطنية، هذا الالتزام الذي ظهر جلياً من خلال قصائده التي تضخ المشاعر النبيلة وتثير الهمم ... في يوم من ايام تسعينيات القرن الماضي تواصلت معه وأعلمته بأنني قادم لزيارته..

رسم لي خارطة الطريق الذي يوصل إلى منزله.. بدأت صعود الدرج لأتفاجأ بوجود قفص حديدي، يقتضي عبوره للوصول إلى الباب، استغربت الأمر فأنا لم أكن على علم بأنه تعرض للتعذيب، على يد المخابرات في تلك الايام، بتهمة انتمائه إلى "البعث العراقي"، مع الأسف أعمت السلطة بصائر من تولوا زمام الأمور فابتعدوا عن المبادئ وانحدروا نحو الأنانية والتسلط وعمت الخلافات التي كانت المقدمة لما شهدته المنطقة من أحداث أدت إلى الانهيار.

هذا بحث طويل يؤلم وسيقوم المؤرخون بواجبهم في هذا المجال.. المهم بالأمر فتح لنا باب القفص الذي اضطر المرحوم مروان لتثبيته على الدرج كي يعرقل من يسعى لتوقيفه اذ تكون الفرصة سانحة له "للاختباء"... كانت جلسة جميلة مع الشاعر الكبير، واصبحت العلاقة أكثر متانة مع الوقت. لقد رحب كثيراً بتأسيس موقع "الادب خميرة الكون" على الواتساب، وكان مهتماً بما يُنشر، وكنت وإياه على تواصل عبر الواتساب حيث كان يوجه نقداً توجيهياً بضرورة ان تكون المنشورات على الموقع حاملة لقضايا الناس ... كانت كل اتصالاته الصوتية مفعمة بالصادقة الصافية والمحبة والمشاعر النبيلة وكان يشكو حالته وما وصل اليه صحياً. وعدته بعد آخر اتصال ان أقوم بزيارته خاصة بعد ان قرأ آخر رواياتي: "الوفية"، لكنني لم أف بوعدي لأسباب صحية.. إلى ان تفاجأت بخبر وفاته. رحمه الله، انه شاعر عزيز النفس عالي المقام وسيكون خالدا في الذاكرة الوطنية فالذاكرة جنة الكبار.

إلى رفيقي المناضل مروان عبيد الرفيق نبيل الزعبي

لم اكن ادري ان لقاءنا سيكون الاخير وانت الذي كنت لا تفارقنا يوماً باهتمامك بالقرب والبعيد تطل علينا بقصائد حبك للوطن وأمتك العربية وتجربة حزبك في العراق وما عاناه الرفاق بعد الغزو والاحتلال واستشهاد القائد صدام حسين فكنت خير من يترجم الصمود شعراً وأجراً من يعتلي المنابر حاملاً قضايا شعب وأمة لا تبدأ من لبنان ولم تنته حتماً في بلاد الرافدين وفلسطين الحبيبة وكم كنت كبيراً ومتفانياً في سبيل قضيتك التي لم تمنعك أوضاعك الصحية في الأشهر الأخيرة عن تزويد الرفاق والاحباب بكل ما أثرته قريحتك من أبيات قصيد تعلن ان الشعر لا يموت وصاحب القصيدة يستمر حياً بين اقرانه وأحبابه لتبقى الكلمة الحرة الصادقة هي الهدف الذي يجب ان ترثوا اليه الاجيال ، والعروة الوثقى التي تحمي الرفاق في كل آن .
*رفيقتك نبيل الزعبي



حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
فرع المناضل محمد حرب
ينعى الى جماهير لبنان والامة العربية
الاستاذ محمد ضاهر زعيتر



فرع المناضل محمد حرب ينعى الى جماهير لبنان والامة العربية الاستاذ محمد ضاهر زعيتر الذي وافته المنية اليوم الثلاثاء في ٦ تشرين الاول ٢٠٢٦، بعد معاناة طويلة من المرض.

ناضل المرحوم الاستاذ محمد فترة طويلة من حياته في صفوف الحزب، وتولى مسؤوليات قيادية في منطقة غربي بعلبك، متابعاً نهج استاذة المناضل ملحم المعلوف الوطني والعروبي، فكان المربي والقُدوة الاجتماعية والاخلاقية التي تركت أبرز الاثر في رفاقه واصدقائه وبيئته الاجتماعية.

واننا اذ نعاذه على الاستمرار بهذا النهج، نتقدم من عائلته الكريمة واهالي بلدته حدث بعلبك بأحر التعازي، وكلنا رجاء بان يتبوا مقعد صدق عند مليك مقتدر.

لقاء بين طليعة لبنان العربي الاشتراكي ومنظمة العمل اليساري الديموقراطي العلماني:



بانفجار اجتماعي في ظل الغلاء الفاحش لسلة الخدمات الاساسية وارتفاع فاتورة الكهرباء والماء والنقل والطبابة والسكن مع تخطيط السلطة في ادارتها لهذه الملفات بقدر تخطيطها في ادارة الملفات السياسية وعجزها عن ترجمة ما تضمنه خطاب القسم والبيان الوزاري الى مفردات وانجازات عملية.

وعليه اتفق الطرفان على أنه بقدر ما تحتل القضايا الوطنية المتعلقة بتحرير الارض من الاحتلال الصهيوني والخروج من وهم المراهنة على الوسيط الاميركي المنحاز للعدو ورفع الوصاية الايرانية عن لبنان، واعادة الاعمار ووضع حد لمأساة النزوح اهمية في صلب الخطاب السياسي والحراك الوطني، فإن الامن الحياتي يجب ان يحتل ذات الاهمية في الخطاب الوطني والذي لا يستقيم الا اذا توفرت له رزمة من الضمانات ذات الصلة بالامن الاجتماعي، وهو ما يملئ مغادرة القوى الاكثر صدقية لتمثيلها للشرائح الشعبية وذوي الدخل المحدود لمواقفها النظرية في تشخيص الازمة الاجتماعية والمصارعة الى اطلاق المبادرات الفعلية لاستنباط الحلول لهذه الازمة التي تطحن عظام العباد وتضعف مناعة البلاد والذي لن يتحقق الا عبر تأمين رافعة سياسية وشعبية للقضايا المطلوبة بكل عناوينها. وهذه مسؤولية وطنية شاملة ولا يمكن لاحد ان يعفي نفسه من تبعاتها وخاصة القوى التي تطرح نفسها كبديل وطني وتقدم رؤية برنامجية شاملة للتغيير الوطني الديموقراطي.

استقبل رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي المحامي حسن بيان ظهر يوم الخميس ٢٢/١٠ بحضور الرفيق محمود ابراهيم عضو القيادة القطرية الحزب والرفيق احمد ناصر عضو مكتب العلاقات الوطني، الرفيق زكي طه رئيس المكتب التنفيذي لمنظمة العمل اليساري الديموقراطي العلماني والرفيقيين محمد قدوح وجمال حلواني عضوا قيادة المنظمة، وذلك في إطار لقاءاتهما الدورية.

وكان اللقاء فرصة جرى فيه استعراض الوضع العام من جميع جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل تواصل الاعتداءات الصهيونية وتهديد العدو بتوسيع رقعة احتلاله للأرض اللبنانية مع كل ارتدادات الصراع المتفجر في الاقليم على لبنان واصرار البعض على التعامل معه باعتباره ساحة توظف معطياتها في تحسين موقعه التفاوضي مع الحلف الصهيوني-اميركي.

كما كانت وجهتنا نظر الطرفين متوافقة على ضرورة الارتقاء بالموقف الداخلي الى مستوى التحديات الكبرى التي تهدد البنية الوطنية بكل مرتكزاتها وبما يتطلب توافقات وطنية شاملة على مواجهة المخاطر المهددة للكيان الوطني بوحدة ارضه وشعبه ومؤسساته. وقد شدد الحزبان على، وجوب معالجة مسألة النزوح بكل تداعياتها الانسانية بمسؤولية وطنية وايلائها اهمية استثنائية بنفس مستوى الاهتمام بالقضايا الحياتية والمعيشية التي باتت تندر



رغيف خبزنا المعجون داخل حظائر الطوائف، نبيل الزعبي



نعيش في غابة يأكل القوي فيها الضعيف فيجد الاول من هو اقوى ويلتحق به ، واين هي شريعة الغاب من شريعة العقول الفارغة التي تسلّم نفسها لمرجعياتها بكل طمأنينة وسرور ولا تجد ملاذاً آمناً لها سوى داخل الحظائر التي تتسع وتتمدّد لتغطي بفضائها سماء الوطن ولم يعد رغيف الخبز يقتصر على بضعة غرامات من القمح المطحون بعد ان تحوّل غذاؤنا اليومي إلى وحدات حرارية متراكمة من التسعير الطائفي تناسينا فيها ان رغيف الخبز يحلّق مرتفعاً في سعره وتتعدى الربطة الواحدة منها الدولار الواحد .

هذا لربطة الخبز الواحدة، فكيف هي الحال لمن يقتصر غذاءه اليومي على الرغيف وحسب فلا يمكن ان تسد جوع عائلته بغير الربطين والثلاث ربطات وأكثر، ما يعني ان موازنة الرغيف لوحدها تقارب المئة دولار كحدّ أدنى في هذا البلد الذي ما زالت مروحة الفساد فيه تدور ويدور معها الجوع والفقر والبطالة في الوقت الذي ننتظر دولةً قادرةً تنتشلنا من هذا المستنقع الآسن فلا نجد غير خطابات سياسية مطحونة بالتخويف بين هذا الطرف والآخر كي تسد جوعنا المزيّف على وزن ما تفرزه ارادة الخارج علينا فنكتفي بذلك صاغرين ونقول : شعبنا والحمد لله .



في العام ١٩٧٣ اقدمت نقابة اصحاب الأفران في طرابلس على رفع سعر كيلوغرام رغيف الخبز من سبعة فرنكات لبنانية إلى ثمانية اي من ٣٥ قرش إلى ٤٠ قرشاً اي خمسة قروش ، بمعنى ان الليرة اللبنانية حينها كانت تساوي مائة قرش موزعة على عشرين فرنكاً يساوي الفرنك الواحد منها خمسة قروش وحسب ، ما احدث حينها انتفاضة شعبية رافضة لهذا القرار واستدعى ذلك قيام اللجان الشعبية في طرابلس التي كان رفاقنا البعثيون وراحلنا الكبير الدكتور عبدالمجيد الرافعي عصبها الأساسي باستخدام فرنأ في منطقة باب التبانة الشعبية وآخر في المدينة الداخلية بالتعاون مع اصحاب الفرنين وعمالهما وتطوّع تاجر طحين في سوق القمح مدّ اللجان بالسعر الرسمي للطحين لتقديم الرغيف للمواطنين بسعره الثابت دون تكبيدهم اية زيادة تثقل كاهل معيشتهم ولو كانت بحدود خمسة قروش لبنانية لا غير .

ياخذني ما تقدّم إلى ما اقدمت عليه وزارة الاقتصاد مؤخراً من رفع لسعر ربطة الخبز ذات الكيلوغرام الواحد خمسة آلاف ليرة لبنانية دفعةً واحدة اي ما يحتاج إلى آلة حاسبة قد تكون الأقدر على تعداد الفارق بين المبلغين الذي يقارب نصف المليون من الأضعاف ولا ادري اقل من ذلك او اكثر لكسل كبير عانيته منذ صغري في الأعمال الحسابية دون الكسل في تحريض الشارع والمجتمع على رفض ما يجري لأخلص اليوم إلى مشهدية من العجز اجد نفسي وغيري نتقبل كل ما يتنزّل علينا من قرارات همايونية ننصاع لها بملء ارادتنا مقتنعين اننا نتحول تدريجياً إلى كائنات مسلوقة الارادة في ظل نقابات عمالية تراها سبباً زائداً مما نعانیه من العجز وقوى شعبية اعجز بدورها عن عجز القاصريين في المطالبة بحقوقهم دون ان استثنى احداً من بين تلك المجموعات الثقيلة العدد والمترامية الانتشار في كل بقعة من بقاع هذا البلد التعيس واعدو لأتساءل : ماهي الاهتمامات الأشد جذباً للمواطن اللبناني على ضوء الحمى الطائفية والمذهبية التي تتحكّم بالبلد من قاع المجتمع إلى أعلاه مروراً بالمهزلة الكبرى التي شهدتها المجلس النيابي اللبناني في جلستي المناقشة والمساءلة للحكومة اللبنانية يومي ١٧ و١٨ ايلول الماضي ليدكرنا اننا معشر اللبنانيين



لبنان بين الطائفية والمشروع القومي: جدلية الانقسام والسيادة نقد البنية الطائفية وإمكانات التحول نحو دولة وطنية حسن خليل غريب

للتدخلات الخارجية، أو الانخراط في مشروع قومي حديث يعيد تأسيس الدولة على أسس المواطنة والعلمانية والعدالة الاجتماعية. التناقض بين الطائفية والمشروع القومي ليس مجرد جدل فكري، بل صراع وجودي يحدد مستقبل لبنان كدولة كاملة السيادة أو ككيان هش مفتت. إن تجاوز الطائفية ليس خياراً إصلاحياً جزئياً، بل ضرورة تاريخية لبقاء لبنان في محيطه العربي كدولة وطنية حديثة.

ثانياً: الحركات الدينية السياسية تحمل سلبات بنوية عميقة:

تمثل الحركات الدينية السياسية نقيضاً لمشروع الدولة الوطنية والقومية. إن هذه الحركات لا تُنتج مشروعاً وطنياً جامعاً، بل تُعيد إنتاج الانقسام والارتهان. ويمكن تلخيص سلبات هذه العلاقة في النقاط التالية: 1- تقويض مفهوم الدولة الوطنية: الحركات الدينية السياسية، تُقدّم الولاء للعقيدة أو المذهب على حساب الولاء للوطن، ما يؤدي إلى تفكيك الدولة وتحويلها إلى كيانات مذهبية متنازعة. هذا التوجه يُضعف فكرة السيادة الوطنية ويجعل الدولة رهينة لمرجعيات دينية خارجية.

2- تعطيل المشروع القومي العربي: إن المشروع القومي العربي يقوم على وحدة المصير والهوية، بينما الحركات الدينية السياسية تُعيد تعريف الانتماء على أساس ديني أو مذهبي، مما يُفكّ الروابط القومية ويحوّل الصراع من وطني إلى طائفي.

2- المشروع القومي كبديل جذري: في مواجهة الطائفية، يطرح المشروع القومي رؤية بديلة تقوم على المواطنة والهوية الوطنية الجامعة. هذا المشروع لا يكتفي بإصلاحات جزئية، بل يسعى إلى إعادة تأسيس الدولة على أسس علمانية وديمقراطية، بحيث يصبح الانتماء للوطن لا للطائفة. هنا يظهر التناقض الجذري: إما دولة مواطنة حديثة، أو مزرعة طائفية تُدار بمنطق المحاصصة.

3- العدالة الاجتماعية كشرط للاستقرار: الطائفية تتغذى من الفقر والتهميش، بينما العدالة الاجتماعية تُضعف منطق الانقسام. لذلك، فإن أي مشروع وطني لا يمكن أن ينجح من دون إصلاح اقتصادي-اجتماعي يضمن التنمية المتوازنة بين المناطق. العدالة الاجتماعية ليست مجرد مطلب اقتصادي، بل شرط سياسي لبناء دولة حديثة.

4- المقارنة مع تجارب عربية أخرى: في تونس، مثل الدستور المدني بعد الثورة محاولة لتجاوز الانقسامات وبناء دولة المواطنة. وفي الجزائر، شكّل المشروع القومي بعد الاستقلال إطاراً لبناء دولة حديثة رغم التحديات. هذه التجارب تؤكد أن تجاوز الانقسام ممكن، وأن الطائفية ليست قدراً محتوماً، بل خيار سياسي يمكن تغييره. وفي الخلاصة، يقف لبنان أمام مفترق طرق تاريخي، إما الاستمرار في منطق المزرعة الطائفية الذي يُعيد إنتاج الانقسام ويُبقي الدولة رهينة

يمثل لبنان حالة نموذجية لأزمة الدولة في العالم العربي، حيث يتعايش مشروعان متناقضان: مشروع الطائفية الذي يُعيد إنتاج الانقسام ويُبقي الدولة رهينة للتدخلات الخارجية، ومشروع قومي يسعى إلى بناء دولة وطنية كاملة السيادة.

هذا التناقض يتجاوز حدود السياسة اليومية ليصبح صراعاً وجودياً بين منطق المزرعة الطائفية ومنطق الدولة الحديثة.

في هذا السياق، يبرز المشروع القومي العربي كإطار تحرري قادر على إعادة تعريف الهوية الوطنية على أساس المواطنة الجامعة، فيما تكشف الطائفية عن كونها أداة يستخدمها الاستعمار لإضعاف الدولة وإدامة التبعية.

إن دراسة هذه الجدلية تفتح الباب أمام فهم أعمق لإمكانات التحول في لبنان، سواء عبر استلهام تجارب عربية أخرى أو عبر مواجهة التحديات البنوية الداخلية.

أولاً: الطائفية ما لها وما عليها:

1- الطائفية عامل داخلي تستفيد منه القوى الاستعمارية: النظام الطائفي ليس مجرد تقليد اجتماعي، بل أداة استعمارية أُعيد إنتاجها منذ تأسيس الكيان اللبناني. الطائفية تُحوّل الدولة إلى اتحاد طوائف، وتُبقيها عاجزة عن ممارسة سيادة حقيقية. بهذا المعنى، الطائفية ليست مجرد خلل داخلي فحسب، بل جزء من مشروع خارجي لإبقاء لبنان ضعيفاً ومفتتاً.



دوره الطبيعي كجسر بين المشرق والمغرب العربيين.

وفي الخلاصة، الانعكاسات الإيجابية المتبادلة بين المشروع القومي العربي وخلص لبنان من الطائفية السياسية تكمن في أن كليهما يعيد تعريف الهوية على أساس المواطنة والانتماء القومي، لا على أساس الطائفة أو الولاء الخارجي. فكلما تقدّم المشروع القومي في المنطقة، ازدادت فرص لبنان للتحرّر من نظامه الطائفي، وكلما اقترب لبنان من بناء دولة وطنية حديثة، ازداد المشروع القومي العربي واقعيةً ومصداقيةً.

هذا التفاعل المتبادل هو ما يجعل من فكرة القومية العربية، أفقاً للتحرّر الوطني ومدخلاً لبناء الدولة الحديثة في لبنان والعالم العربي معاً.

الخاتمة العامة

يقف لبنان أمام مفترق طرق تاريخي: إما الاستمرار في منطق الطائفية الذي يُعيد إنتاج الانقسام ويبقي الدولة رهينة للتدخلات الخارجية، أو الانخراط في مشروع قومي حديث يعيد تأسيس الدولة على أسس المواطنة والعلمانية والعدالة الاجتماعية. العلاقة الإيجابية مع العمق العربي تمنح لبنان فرصة للتحرّر من أزماته البنيوية، بينما العلاقة السلبية مع الحركات الدينية السياسية تُعيد إنتاج الانقسام وتفتح الباب أمام التبعية. إن تجاوز الطائفية ليس خياراً إصلاحياً جزئياً، بل ضرورة تاريخية لبقاء لبنان كدولة وطنية حديثة في محيطه العربي. بهذا المعنى، يصبح المشروع القومي العربي ليس مجرد بديل فكري، بل أفقاً للتحرّر الوطني ومدخلاً لبناء دولة حديثة قادرة على حماية مواطنيها وصون سيادتها.

انعكاسات إيجابية متبادلة، لأن كليهما يقوم على فكرة تجاوز الانقسام الداخلي وبناء هوية جامعة. حسن خليل غريب، في مقالاته الفكرية، يرى أن المشروع القومي العربي ليس مجرد إطار سياسي، بل هو منظومة قيمية يمكن أن تعيد للبنان توازنه الوطني.

2- المشروع القومي كإطار للتحرّر من الطائفية: المشروع القومي العربي تقدّم للبنان نموذجاً بديلاً عن الانتماءات الطائفية، إذ يربط الهوية الوطنية بالانتماء العربي لا بالمذهب أو الطائفة. هذا التحول الفكري يفتح الباب أمام بناء دولة المواطنة، حيث يصبح الولاء للوطن لا للطائفة، وهو ما يضعف جذور النظام الطائفي من الداخل.

3- لبنان كمُبر لتجديد الفكرة القومية: في المقابل، تقدّم لبنان للمشروع القومي العربي تجربة فكرية غنية، لأن تعدديته الثقافية والدينية يمكن أن تتحوّل من مصدر انقسام إلى نموذج للتعايش العربي. عندما يتحرّر لبنان من الطائفية، يصبح نموذجاً مصغراً لوحدة عربية ممكنة، ويبرهن أن القومية ليست إلغاءً للتنوع بل تنظيمًا له في إطار وطني جامع.

4- ثالثاً: التكامل بين البعدين السياسي والثقافي: المشروع القومي العربي يوفر للبنان مظلة سياسية تحميه من الارتهان للخارج، بينما تقدّم لبنان للمشروع القومي بعداً ثقافياً وإنسانياً يعزّز فكرة الحرية والتعدد. هذا التكامل يجعل من القومية العربية مشروعاً واقعياً لا شعاراتياً، ويحوّلها إلى أداة لبناء الدولة الحديثة.

5- إعادة تعريف السيادة: السيادة لا تُبنى فقط على استقلال القرار السياسي، بل على استقلال الوعي الجمعي. المشروع القومي العربي يعيد للبنان عمقه العربي، فيتحرّر من الارتهان للمحاور الإقليمية، ويستعيد

3- تبرير التدخل الخارجي: حين تُقدّم هذه الحركات نفسها كحامية لطائفة أو مذهب، فإنها تفتح الباب أمام القوى الإقليمية والدولية للتدخل تحت شعار "حماية الأقليات" أو "نصرة المؤمنين"، وهو ما يكرّس التبعية ويُضعف استقلال القرار الوطني.

4- إلغاء العقل النقدي: توظيف الدين في السياسة يُحوّل العقيدة إلى أداة تعبئة عاطفية، ويُقصي الفكر النقدي والعقلاني الذي تحتاجه المجتمعات لبناء نهضتها. بذلك، تتحوّل السياسة إلى ساحة للفتاوى لا للحوار الوطني.

5- إجهاض الإصلاح الاجتماعي: الحركات الدينية السياسية تميل إلى المحافظة على البنى التقليدية، وتعارض الإصلاحات التي تمسّ بنية السلطة أو العلاقات الاجتماعية، مما يُعيق التطور الديمقراطي والعدالة الاجتماعية التي تُشكّل أساساً لبناء الدولة الحديثة.

وفي الخلاصة، إن العلاقة مع الحركات الدينية السياسية هي علاقة تُنتج الانقسام لا الوحدة، والتبعية لا السيادة. فهي تُضعف المشروع الوطني اللبناني، وتحوّل الدين من منظومة قيمية إلى أداة صراع سياسي. لذلك، يجب فصل الدين عن الدولة، وإلى بناء مشروع قومي-مدني يُعيد الاعتبار للمواطنة والعقل النقدي، باعتبارهما الطريق الوحيد لخلص لبنان والعالم العربي من الطائفية السياسية ومن هيمنة الأيديولوجيا الدينية على المجال العام.

ثالثاً: إيجابية في العلاقة مع العمق العربي، وسلبية العلاقة مع القوى التي تُصدّر الطائفية،

1- العلاقة بين المشروع القومي العربي وخلص لبنان من الطائفية السياسية: هي علاقة تفاعلية ذات



الحرر السياسي في موقع طليعة لبنان العربي الاشتراكي "طوفان الاقصى" في ذكراه الثالثة

تحت عناوين العقوبات الاقتصادية التي تحاصر الشعوب وتدمر اقتصادياتها. وبمثل ما دفعت غزة ومعها كل جماهير فلسطين اثمناً باهظة، بشراً وحجراً وكل ماله صلة بالمقومات الحياتية الاساسية ووضعت كتلة بشرية بأكملها ضمن دائرة القتل الشخصي واكثر من ذلك التصفية السياسية لقضيتها الوطنية، فإن المدعي العام لدى المحكمة الجنائية كان تعرض لعدوان معنوي بتلفيق تهم ضده وهي غير صحيحة على الاطلاق بل لمجرد انه قارب الحقيقة في توصيفه للجرائم التي ارتكبتها "اسرائيل"، والمحكمة الجنائية الدولية، كانت عرضة لحملة عدائية غير مسبقة من اميركا عندما هدد رئيسها بمقاضاتها وقس على ذلك الموقف من محكمة العدل الدولية.

هذا الحملة الاميركية على الهيئات الدولية ذات الصلة بقضايا حقوق الانسان ، تدل وبما لا يقبل الشك، بأن "اسرائيل"، هي دولة وظيفة وفق الرؤى الاستعمارية التي تدير استراتيجياتها اليوم الدولة العميقة في اميركا، وبالتالي فإن كل ما تقوم به، يتم تحت سقف الاستراتيجية الاميركية حيال المنطقة العربية، وهذا ما يعبر عنه بالدعم اللامحدود للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وتوظيف نتائج العمليات العسكرية الصهيونية التي تدور على الارض في فلسطين ودول الجوار لأجل توفير مناخات تخدم الخطة الاميركية لإعادة احتواء المنطقة وفق ما تعتبره مقتضيات مصالحها الاستراتيجية، وضمن هذا المسار كان السياق العام لطرح ما سمي بصفقة القرن ومن بعدها الاتفاقات الابراهيمية، كما سياقها الخاص، في ما عبر عنه بخطة ترامب لغزة، والتي اغفلت البعد السياسي المتعلق بالحقوق الوطنية الفلسطينية وركزت على الجوانب الخدمائية ومتطلبات الحياة المدنية.

ان اميركا، التي تعمل على خطي السياق العام والخاص تتعامل مع "اسرائيل باعتبارها الطرف الاساسي للاستفادة من الناتج السياسي سواء بتمكينها من اختراق العمق العربي عبر اتفاقيات التطبيع من جهة، او لجهة اسقاط مشروع

ثلاث سنوات مرت على العملية التي تمكنت فيها المقاومة الفلسطينية من اختراق دفاعات الكيان الصهيوني واقتحام العديد من مستوطناته وقواعده العسكرية والعودة بصيد ثمين من الاسرى فضلاً عن ايقاعها خسائر فادحة في صفوف العدو. وهذه العملية التي احدثت ارتجاجاً في بنية الكيان، ما تزال تأثيراتها تتفاعل في الداخل الصهيوني، ولم يخفف من وطأة هذه التأثيرات، ردة فعل "اسرائيل" بإعلانها حالة الحرب على غزة خاصة وعلى كل المناطق المحتلة.

لقد اقدم العدو على شن حرب، وصفتها "محكمة العدل الدولية" بانها حرب ابادية ، وصنفت المحكمة الجنائية الدولية ما ارتكبه "اسرائيل" في الحرب الشاملة التي شنتها، بانها جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، وهذا ما يحفظ اختصاصها للنظر بهذا الجرائم ومقاضاة مرتكبيها، وقد بادرت الى اصدار مذكرات القاء قبض بحق رئيس وزراء العدو ووزير الدفاع السابق بناء على التحقيق المباشر الذي اجراه المدعي العام لدى المحكمة بما يتعلق بتلك الجرائم وفقاً لأحكام (المادة ١٥) من نظامها، بعدما وجدت الدائرة التمهيدية ان ثمة اسباباً معقولة للاعتقاد بأن من كان موضوع تحقيق المدعي العام قد ارتكب جرائم، تدخل في اختصاص المحكمة.

ان الحملة التي تعرضت لها محكمة العدل الدولية وبعدها المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام لديها، لإقدامهم على اتخاذ قرارات واجراءات بحق مسؤولين سياسيين وعسكريين في الكيان الصهيوني، لم يكن باعثة عدم قانونية تلك القرارات والاجراءات بنظر المعنيين بها والتي وثقت بالأدلة والقرائن المادية الجرائم التي وقف العالم كله على فظاعة مشهدياتها، بل كانت رسالة الى كل من يعنيه الامر، بأن "اسرائيل"، فوق المساءلة السياسية وفوق المقاضاة القانونية، وان ما قامت به بما هي سلطة الاحتلال وان كان يخالف وينتهك احكام القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، الا انه ليس كذلك بالنسبة لأميركا التي تتصرف كسلطة هيمنة على العالم، تمارس الحرب الخشنة تارة قصفاً وتدميراً وقتلاً، والحروب الناعمة التي تندرج



سابعاً، امام ثنائية هذه المعادلة، وعلى قاعدة ان الصراع مفتوح على الزمن وعلى المتغيرات الوطنية والقومية والدولية، فالأفضل ان يبقى المأزق قائماً عند الطرفين، وليس امام الفلسطينيين من خيار، أفضل من خيار رفض الترتيبات التي يراد فرضها، وليس امام العرب، الا رفض مسار التطبيع أيضاً كانت الضغوطات التي تمارس عليهم. وهذا سبيله خيار واحد، وحدة وطنية فلسطينية بقيادة سياسية تدير الصراع ببعد المرحلي والاستراتيجي على قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية غير القابلة للتنازل ومهما طال امد الاحتلال وكل احتلال الى زوال، ومبادرة عربية لإعادة تشكيل رافعة عربية تكون قادرة على حمل لواء المشروع القومي الذي يضع حداً للفراغ في الواقع القومي ويحقق الامتلاء السياسي في البنية القومية وهو وحده الكفيل الذي يوفر حاضنة للمشروع الوطني الفلسطيني ويرفع المصداق في وجه مشاريع القوى التي تستغل الفراغ في الواقع العربي للنفاذ عليه وتحقيق اجندات اهدافها الخاصة والمشروعين الصهيوني والايراني نموذجاً.

ثامناً، ان اعادة الاعتبار لمبدأية الموقف الوطني الفلسطيني والقومي العربي من مسار الصراع العربي - الصهيوني، هو وحده القادر على توظيف التحولات الايجابية في الرأي العام العالمي لمصلحة القضية الفلسطينية، وهذه تحولات ليست مسائل تفصيلية بالنسبة لقضية فلسطين، بل هي قضية اساسية وتتعلق بجوهر هذا القضية وبعدها الانساني. فقبل ان يظهر الكيان الصهيوني للعلن، كانت طبخة انضاجه تتم في كواليس السياسة الدولية وخاصة البريطانية منها. واليوم فإن بريطانيا التي رعت وشكلت حاضنة للمشروع الصهيوني، تنطلق منها الدعوات لاعتبار الصهيونية شكل من اشكال العنصرية، ومنها تدعو صحيفة الغارديان الى تصحيح الخطأ التاريخي الذي تمثل بوعد بلفور، وفيها ترتفع اعلام فلسطين في الاستادات الرياضية، وعلى مقربة منها يرفض الفريق الايرلندي في كرة القدم مصافحة الفريق الاسرائيل ويطلب اتحاد الكرة في ايرلندا عدم وضع الفريق في مجموعة واحدة مع الفريق الاسرائيلي.

ومن يقف على الحراك السياسي والشعبي في الدول الاوربية وخاصة السويد والمانيا تأكيداً لفلسطين وادانة "الإسرائيل" التي صنفها منظمة "هيومن رايتس" دولة فصل عنصري، ومعها كثير من المنظمات ذات الصلة بقضايا حقوق الانسان، يعي جيداً حجم التحول الذي بدأ يطرأ على الرأي العام الدولي، وهو ما يجب التقاطه والتعامل معه باعتباره احدى النتائج الايجابية التي افرزها معطى الصراع الدائر على ارض فلسطين

"حل الدولتين" من التداول من جهة اخرى، لان العقل الصهيوني مستبطنٌ بثابتة عدم الاعتراف والاقرار بوجود شعب اسمه شعب فلسطين له الحق بتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على الارض التي يحررها من الاحتلال.

استناداً، الى هذه المعطيات، فإن معركة "طوفان الاقصى"، كمحطة في إطار الصراع الوجودي مع المشروع الصهيوني، اعادت تسليط الضوء على حقائق كانت وستبقى تحكم قواعد هذا الصراع وأبرزها:

اولاً، ان "اسرائيل" هي محمية استعمارية أولاً كان الموقع المقرر والاكثر تأثيراً في النظام الاستعماري السائد.

ثانياً، ان مواجهة المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين المحتلة، لا يركز على قواعده ومركزاته المادية والسياسية في فلسطين المحتلة وحسب، وانما يمتد ليطال كل رعاة هذا الاستيطان وحماته.

ثالثاً، ان كل تحول سياسي وحقوقى واعلامي يحقق اختراقاً في مشروع التحالف الصهيوني - استعماري ستكون له انعكاساته المباشرة على الصراع الشمولي مع هذا التحالف.

رابعاً، ان طبيعة هذا الصراع الوجودي لا حل له عبر التسويات المرحلية، لان حلقاته المركزية تستند الى نفي متبادل، وإذا ما فرضت تسويات في لحظات معينة من مسار هذا الصراع، فهي لا تعدو كونها سوى ترتيبات امنية وسياسية مؤقتة تفرزها نتائج موازين القوى السائدة والتي ستتبدل معطياتها بتبدل انصبة هذه الموازين.

خامساً، ان موازين القوى الحالية هي في مصلحة الحلف الصهيوني - اميركي (باعتبار الاميركي يجسد الرمز السياسية الحالية للمشروع الاستعماري). وبالتالي فإن الترتيبات ستحاكي مصالح اميركا "واسرائيل" بالدرجة الاولى. وهذا الاختلال ليس مرده تماسك أطراف هذا الحلف وما يمتلكه من عنصر قوة وتأثير وحسب، بل بسبب ضعف وتفكك صفوف الطرف المقابل من دوائره الفلسطينية الى العربية والدولية.

سادساً، إذا كانت الاطراف المعنية او المفترض ان تكون المعنية بمعطى الصراع العربي الصهيوني بكل ابعاده، تعاني من اختلالات توازن القوى، وهو ما بات يضعها في مأزق، فهذا المأزق لا يقتصر على هذا الفريق وحسب بل يبدو مزدوجاً، بمعنى انه لا يقتصر على طرف واحد وانما يطال الطرفين، واحد، لا يستطيع تغيير المعادلة العسكرية والسياسية بفعل اختلال موازين القوى، وثاني، لا يستطيع فرض انتزاع اعتراف صريح واوضح وقرار وتسليم بالنتائج الانية بإجماع وطني.



الوحدة الوطنية الفلسطينية الحقيقة الثابتة في وجه التحديات والمتغيرات أحمد علوش

بعد ٣٣ عاماً على اتفاق أوسلو الذي ولد ميتاً، واعتبره البعض في حينه انتقالاً باتجاه إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ورأى فيه الكيان الاغتصابي تغطية مناسبة لسياسة تصفية القضية الفلسطينية والانقضاض على الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، وإلغاء هويته الوطنية، ومع دخول حرب الإبادة في غزة، والحرب على الحياة في الضفة الغربية عامها الرابع تزداد الكارثة غير المسبوقة وربما الأخطر في تاريخ الصراع على أرض فلسطين، وإذا كان الشعب الفلسطيني مهدداً بوجوده وبقائه، فإن القوى السياسية والفصائل الفلسطينية تجد نفسها أمام مأزق غير مسبوق بسبب ضيق الخيارات وحجم الضغوطات الناجمة عن شراسة الهجوم المعادي وطبيعة التحديات، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية الناجمة عن الانقسام، وانسداد الأفق والهجوم على الشرعية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير حيث تصطدم كل محاولات الخروج من المأزق الخانق بعقبات كل واحدة منها أصعب من الأخرى، فمجلس سلام ترامب يتبنى سرديّة العدو ونظراته إلى الوضع هناك، وأمن تغطية مناسبة لسياسة هندسة الإبادة، ودفع الغزيين إلى الهجرة الاختيارية مع تغييب متعمد لأبسط أساسيات الحياة في القطاع، ووصول أكثر من سبعين بالمئة من الغزيين إلى ما دون خط الفقر رغم المرونة التي أبدتها الفصائل ووصلت إلى تنازلات مؤلمة وكبيرة، أما في الضفة الغربية فإن جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين تفوقوا في إجرامهم على الإجرام الأميركي بحق السكان الأصليين، والمجرم ننتياهو الذي كان يمارس الانتقاد الناعم لبعض جرائم المستوطنين كشف عن وجهه الحقيقي عندما تبنى بشكل وقح تبرير جرائمهم والدفاع عنهم حتى في الهجوم على الصحفيين والدبلوماسيين الأجانب.

وفي ظل هذه الأوضاع وما يواجهه الشعب العربي الفلسطيني من أخطار، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً بتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى أواخر العام القادم، وهو التأجيل الذي يرتقي إلى مستوى الإلغاء، وقد بررت بعض الأوساط الفلسطينية ذلك بـ:

-تعذر إجراء الانتخابات في قطاع غزة.

-الأوضاع في الضفة الغربية جراء جرائم الاحتلال وقطعان المستوطنين والحصار والحواجز التي قطعت أوصال الضفة بالإضافة إلى الهجمة الاستيطانية غير المسبوقة.

-موقف العدو بمنع الانتخابات في القدس وهو موقف متكرر في أي استحقاق انتخابي فلسطيني.

ومنها عملية طوفان الأقصى. صحيح، ان الاثمان التي دفعت في غزة، كانت غالية جداً، ولكن التسليم بالأمر الواقع ستكون نتائج اثمانه أغلى، لأنه يتجاوز حدود الخسائر البشرية بالهويات الشخصية الى خسارة الهوية الوطنية. وان يفرض حل بالإكراه، أفضل من يتم القبول بالترتيبات رضاء ومن خلفية المفاضلة بين السيئ والاسوأ. فالإكراه هو من عيوب الرضى وهو أحد اسباب الابطال في العقود المتبادلة، وكل حل بالإكراه سيبقى يحمل في طياته شرط الابطال، خاصة عندما تتبدل موازين القوى وهي طبيعة الحال عرضة للتغيير.

وصحيح أيضاً، ان عملية "طوفان الأقصى" بوقائعها الميدانية تجاوزت حدود ما كان مرسوماً لها، والعدوان على غزة تجاوز حدود ما هو ممكن تقديره من ردة فعل. لكن إذا كانت الخسائر المادية والبشرية كبيرة جداً في غزة وكل عموم فلسطين وكثيرون ينظرون لمردودها السلبي بالقياس الى حجم الخسائر، لكن في المقابل، فات على هؤلاء أن الكيان الصهيوني، هو على طريق المحاصرة السياسية والقانونية والاعلامية على المستوى الدولي، وهذا يعني ان قضية فلسطين باتت قضية رأي عام دولي، وهذا ناتج سياسي ايجابي افرزته عملية "طوفان الأقصى" بقدر ما هو ناتج سلبي ضد العدو وأن نتائجه المتدرجة ستظهر لاحقاً واول غيثه ما تشهده التحولات في الرأي العام البريطاني.



بيان صادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني إدانة واستنكار العمل الإجرامي الإرهابي في مدينة الكرك

يدين حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني بأشد عبارات الإدانة والاستنكار العمل الإجرامي الإرهابي الذي وقع أمام كنيسة الروم الأرثوذكس في مدينة الكرك، وأسفر عن سقوط عدد من الشهداء والجرحى أثناء مشاركتهم في مراسم جنازة، في جريمة آثمة تمثل اعتداءً على حياة المواطنين الأمنيين وحرمة المناسبات الإنسانية.

ويتقدم الحزب بأحر التعازي وصادق المواساة إلى أسر الشهداء وذويهم، سائلاً الله أن يتغمدهم بواسع رحمته، وأن يمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل.

ويؤكد الحزب أن هذا العمل الإجرامي الإرهابي مدان ومرفوض بكل المقاييس، وأن استهداف المواطنين الأمنيين لن ينال من وحدة الشعب الأردني وتماسكه، ولن ينجح في المساس بروابط الأخوة والتآخي التي تجمع أبناء الوطن الواحد، مسلمين ومسيحيين، شركاء في الأرض والتاريخ والمصير.

إن وحدة الشعب الأردني وتلاحمه الوطني يشكلان سداً منيعاً في مواجهة الإرهاب وكل محاولات بث الفتنة والانقسام، الأمر الذي يستدعي تعزيز التضامن الوطني، والوقوف صفاً واحداً خلف أمن الأردن واستقراره، وعدم السماح باستغلال دماء الشهداء لإثارة الفرقة بين أبناء الشعب الواحد.

ويطالب الحزب الجهات المختصة بكشف ملابسات هذا العمل الإجرامي ومحاسبة المسؤولين عنه وفقاً للقانون، تأكيداً لسيادة القانون وحماية لأمن المواطنين وسلامة المجتمع.

رحم الله الشهداء، ومنّ على الجرحى بالشفاء العاجل، وحمى الأردن وشعبه من كل سوء، وأدام على وطننا نعمة الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية.

عاش الأردن وطننا حراً سيداً تكلمه عناية الرحمن
الخزي والعار للإرهابيين والقتلة المجرمين
حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني

بعد ٣٣ عاماً على اتفاق أوسلو الذي ولد ميتاً، واعتبره البعض في حينه انتقالياً باتجاه إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ورأى فيه الكيان الاغتصابي تغطية مناسبة لسياسة تصفية القضية الفلسطينية والانقضاض على الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، وإلغاء هويته الوطنية، ومع دخول حرب الإبادة في غزة، والحرب على الحياة في الضفة الغربية عامها الرابع تزداد الكارثة غير المسبوقة وربما الأخطر في تاريخ الصراع على أرض فلسطين، وإذا كان الشعب الفلسطيني مهدداً بوجوده وبقائه، فإن القوى السياسية والفصائل الفلسطينية تجد نفسها أمام مأزق غير مسبوق بسبب ضيق الخيارات وحجم الضغوطات الناجمة عن شراسة الهجوم المعادي وطبيعة التحديات، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية الناجمة عن الانقسام، وانسداد الأفق والهجوم على الشرعية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير حيث تصطدم كل محاولات الخروج من المأزق الخانق بعقبات كل واحدة منها أصعب من الأخرى، فمجلس سلام ترامب يتبنى سرديّة العدو ونظرتة إلى الوضع هناك، وأمن تغطية مناسبة لسياسة هندسة الإبادة، ودفع الغزيين إلى الهجرة الاختيارية مع تغييب متعمد لأبسط أساسيات الحياة في القطاع، ووصول أكثر من سبعين بالمئة من الغزيين إلى ما دون خط الفقر رغم المرونة التي أبدتها الفصائل ووصلت إلى تنازلات مؤلمة وكبيرة، أما في الضفة الغربية فإن جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين تفوقوا في إجرامهم على الإجرام الأميركي بحق السكان الأصليين، والمجرم ننتياهو الذي كان يمارس الانتقاد الناعم لبعض جرائم المستوطنين كشف عن وجهه الحقيقي عندما تبنى بشكل وقح تبرير جرائمهم والدفاع عنهم حتى في الهجوم على الصحفيين والدبلوماسيين الأجانب.

وفي ظل هذه الأوضاع وما يواجهه الشعب العربي الفلسطيني من أخطار، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً بتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى أواخر العام القادم، وهو التأجيل الذي يرتقي إلى مستوى الإلغاء، وقد بررت بعض الأوساط الفلسطينية ذلك بـ:

-تعذر إجراء الانتخابات في قطاع غزة.

-الأوضاع في الضفة الغربية جراء جرائم الاحتلال وقطعان المستوطنين والحصار والحواجز التي قطعت أوصال الضفة بالإضافة إلى الهجمة الاستيطانية غير المسبوقة.

-موقف العدو بمنع الانتخابات في القدس وهو موقف متكرر في أي استحقاق انتخابي فلسطيني.



مستوطنات صهيونية في المغرب: اختراق للأرض والسيادة أم شكل جديد للاستعمار؟ بقلم: فاطمة البوجداني -المغرب

الشعب المغربي ان يعرف حقيقة كل المشاريع المرتبطة برؤوس الأموال الاجنبية في القطاعات الحساسة، وأن يطمئن الى ان ثرواته القطرية لا توظف لخدمة مشاريع معادية لأمتنا العربية وقضايانا المصرية.

وفي هذا السياق، فإن شعبنا المغربي يجدد موقفه القومي المبدئي الثابت من خلال مسيرات شعبية في كل المدن المغربية رفضاً لكل أشكال التطبيع مع الكيان العدو الصهيوني المجرم.

فالتطبيع مع الكيان الصهيوني النازي هو محاولة لإضفاء الشرعية على المشروع الاستعماري استيطاني يحتل الأرض العربية ويمارس أبشع الجرائم بحق أبناء شعبنا العربي في فلسطين.

إن معركتنا مع الصهيونية ليست معركة حدود، بل معركة وجود، فالمشروع الصهيوني المحتل للأرض فلسطين العربية هو نفسه الذي يعمل على تأجيج الانقسامات الطائفية والعرقية في الوطن العربي، وهو نفسه الذي يسعى الى تفكيك وتجزئة الاقطار العربية.

إننا ندعو القوى الوطنية والقومية وكل الأحرار في المغرب الى اليقظة تجاه مخاطر التطبيع والاختراق الصهيوني، وإلى التمسك بالهوية العربية للمغرب وبانتمائه القومي الى أمة العربية.

وفي الوقت الذي تتعرض فيه القضية الفلسطينية لمحاولات التصفية وإبادة شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة وتدنيس لمقدساتنا في المسجد الأقصى المبارك، فإن الواجب الوطني والقومي يفرض علينا جميعاً ان نجعل من نصره فلسطين ومن مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله جزءاً اساسياً من معركة امتنا العربية من اجل التحرر والوحدة والنهضة.

وإننا، نؤكد ان فلسطين ستبقى القضية المركزية للامة العربية، وأن صراعنا مع الكيان الصهيوني سيظل صراعاً تاريخياً حتى تحرير كامل أراضي فلسطين من البحر الى النهر وكل الأراضي العربية المحتلة.

منذ أن اغتصبت الحركة الصهيونية أرض فلسطين بدعم الاستعمار الإمبريالي الغربي، لم يكن هدفها مقتصر على احتلال جزء من الوطن العربي، بل كان مشروعها منذ البداية مشروعاً استعمارياً توسعياً يستهدف الامة العربية بأسرها، أرضاً وهوية وثروات ومستقبلاً، وقد اثبتت العقود الماضية ان المشروع الصهيوني ليس مجرد احتلال لفلسطين العربية، وإنما رأس حربة لمشروع استعماري يعمل على تفتيت الوطن العربي واخضاعه سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

واليوم، في ظل موجه التطبيع التي اجتاحت بعض الاقطار العربية، تبرز الى السطح تساؤلات خطيرة حول التغلغل الصهيوني داخل المغرب بعد التطبيع المخزي عام 2020، حول ما تداولته هيئات مغربية لمناهضة التطبيع بشأن مشاريع واستثمارات لشركات كيان العدو الصهيوني فوق الأراضي المغربية وفي مقدمتها ما يعرف بقضية "بوروك تافيلالت" بإقليم الراشدية.

لقد أثارت هذه القضية الخطيرة نقاشاً واسعاً، بعد ان تحدث المرصد المغربي لمناهضة التطبيع بالأدلة، عن استغلال مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية من طرف شركات ومستثمرين صهاينة.

وهذا يكشف حجم التغلغل الصهيوني الخطير داخل القطاعات الاستراتيجية المغربية.

ان ما يثير الانتباه في هذه القضية ليس فقط طبيعة المستثمرين او حجم الأراضي المستغلة، بل السياق السياسي التي تأتي فيه، فالمشروع الاستعماري الصهيوني لطالما سعى الى تحويل نفوذه الاقتصادي الى أدوات للهيمنة السياسية، وإلى توظيف الاستثمارات والاختراقات التجارية والزراعية لخلق مواقع نفوذ داخل الاقطار العربية.

لقد علمتنا التجربة التاريخية أن الاستعمار لا يأتي دائماً على ظهر الدبابات والبوارج العسكرية، فقد يأتي عبر الشركات العابرة للحدود، وعبر الاستثمارات، وعبر شبكات النفوذ الاقتصادي التي تتحول مع مرور الزمن الى أدوات ضغط وابتزاز سياسي.

ان الأراضي العربية ليست سلعة تباع وتشترى، ومن حق



قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي تدعو إلى النفير العام وإسناد الجيش والمقاومة: تعز قلعة الجمهورية ومنطلق استكمال التحرير



والأمن والمقاومة الشعبية، في إطار مؤسسات الدولة والجهات الرسمية المختصة، وتدعو القيادة اعضاء الحزب وأنصاره ومؤيديه للانخراط المباشر في إطار التعبئة وفقاً لقدرات كل فرد من حمل السلاح الى كافة اوجه الاسناد باعتبار المعركة معركة مصير ووجود.

كما تدعو القيادة جماهير شعبنا، وفي مقدمتهم أبناء تعز إلى تجاوز الخلافات الثانوية، وتوحيد الصفوف والطاقات والالتفاف الوطني حول القوات المسلحة والأمن والمقاومة الشعبية، وتعزيز الصمود والثبات، وإسناد الجبهات بما يخدم المعركة الوطنية ويحمي المدن والمواطنين ويصون الجمهورية ووحدة اليمن وسيادته واستقلاله.

وفي نفس الإطار تدعو الشرعية الى تحمل المسؤولية التاريخية والوطنية في المعركة وفرض السيطرة على مؤسسات الدولة وفي المقدمة قطاع الاتصالات لما له أهمية وأبعاداً استراتيجية بالغة الأهمية في سياق إدارة المعارك وحماية الأمن الوطني

يجدد حزب البعث العربي الاشتراكي القومي موقفه الثابت في رفض الانقلاب والمشروع الحوثي، والتمسك بالدولة الجمهورية ومؤسساتها الدستورية، ودعم كل جهد وطني يفضي إلى استعادة سلطة الدولة وإنهاء التمرد وبناء دولة المواطنة والعدالة والمساواة.

تحية للجيش والمقاومة وكل المرابطين في ميادين الدفاع عن الجمهورية.

المجد للشهداء والشفاء للجرحى والحرية للوطن.

قيادة قطر اليمن

حزب البعث العربي الاشتراكي القومي

صادر في: 3 أكتوبر 2026

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيِّ يَكُونُ وَيُخَوِّهُمْ وَيُخَضِّرُهُمْ عَلَيْهِمْ يُدْرِكُ الْيَوْمَ تَوَاتُؤُهُمْ﴾

وقفت قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي امام تطورات الأوضاع السياسية والميدانية في الوطن، والتطورات العسكرية المتسارعة وفي مقدمتها التصعيد الخطير الذي تشهده محافظة تعز وعدد من محاور المواجهة في مواجهة الميليشيات الحوثية المتمردة كما وقفت امام دعوة فخامة الدكتور رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي في الدعوة إلى التعبئة العامة والنفير العام لمواجهة جماعة التمرّد.

وإذ تحيي القيادة صمود أبناء شعبنا رجالاً ونساءً وأطفالاً، وتشيد بالملاحم البطولية والصمود الاسطوري الذي يسطره الأبطال في كافة جبهات القتال، خصوصاً في جبهات تعز وكهبوب في مواجهة المشروع الكهنوتي، مؤكدة أن هذه التضحيات ستظل محفورة في ذاكرة الأجيال، كما تؤكد ان تعز أيقونة العلم والثقافة ومشعل الحرية، تعز مدينة الفداء وبوابة النصر العظيم وقلعة الجمهورية التي تتكسر على أسوارها مطاعم الغزاة ستبقى بإرادة أبنائها منطلقاً لاستكمال التحرير، وصناعة التحولات وبناء اليمن الجديد

تؤكد قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي دعمها للتعبئة الوطنية والإسناد الشعبي للجيش والمقاومة في مواجهة الميليشيات الحوثية

كما تؤكد أن التعبئة الوطنية ليست مجرد شعار، وإنما مسؤولية سياسية وشعبية تاريخية تتطلب تنظيم الطاقات والإمكانات، ورفع مستوى اليقظة والتعبئة الشعبية والإسناد السياسي والمجتمعي للقوات المسلحة



الرفيق د. عثمان حاج عمر

«الحرب على الحوثيين»

عنوان يختزل الحقيقة ويشوه طبيعة الصراع.

من أكثر العبارات تداولاً في الحديث عن الحرب في اليمن القول إنها «حرب على الحوثيين». وقد يبدو هذا التوصيف صحيحاً في ظاهره، باعتبار الحوثيين طرفاً رئيسياً في الحرب، لكنه يصبح مضللاً عندما يفهم منه أن الحرب تستهدف الحوثيين باعتبارهم مكوناً اجتماعياً أو مذهبياً من مكونات الشعب اليمني، أو أن المعركة هي معركة ضد طائفة أو مذهب أو منطقة.

فمن منظور قومي، لا بد من وضع المسألة في إطارها الصحيح، اليمن ليس الحوثيين، كما أن الحوثيين ليسوا اليمن.

والزيدية، بما هي مكون أصيل من مكونات المجتمع اليمني، ليست تنظيمًا سياسياً أو ميليشيا مسلحة. لذلك فإن الخلط بين المكون الاجتماعي وبين التنظيم السياسي والعسكري الذي يتحرك باسمه أو من داخله، ليس مجرد خطأ في التعبير، وإنما هو مدخل خطير لتحويل صراع سياسي على الدولة والسيادة إلى صراع طائفي ومذهبي.

إن جوهر الحرب، في هذا المستوى، هو مواجهة تنظيم مسلح متمرد على سلطة الدولة، أقام سلطة أمر واقع خارج مؤسساتها، واحتفظ بقوة عسكرية وسلاح وقرار مستقل عن مؤسسات الدولة.

ولهذا فإن غاية الحرب ليست القضاء على الحوثيين كمواطنين يمينيين، ولا اقتلاعهم من مجتمعهم، وإنما إنهاء حالة التمرد، واستعادة وحدة الدولة، وبسط سلطتها على كامل التراب اليمني، وإنهاء تعدد مراكز القوة والسلاح والقرار.

وهذه ليست مسألة يمنية استثنائية.

فعندما يكون الحديث عن الحشد الشعبي في العراق أو حزب الله في لبنان، فإن وضع المسألة في إطارها الصحيح يقتضي أيضاً التمييز بين الشيعة كمكون قومي واجتماعي أصيل وبين التنظيم أو التشكيل المسلح الذي يمتلك قراراً وسلاحاً خارج الإطار الوطني للدولة.

مصدر مسؤول في قيادة قطر اليمن:

«فجر اليمن» خطوة وطنية على طريق

استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب

أكد مصدر مسؤول في قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي أن عملية «فجر اليمن» التي أعلنها فخامة الاخ الدكتور رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد العام للقوات المسلحة، تعبر عن بزوغ فجر أبلج بعد ظلام دامس وتمثل خطوة وطنية في الاتجاه الصحيح نحو استعادة الدولة ومؤسساتها، وترسيخ المركز القانوني للدولة على طريق القضاء على التمرد الحوثي الذي صادر حق اليمنيين في العيش الكريم وأمعن في تمزيق البلاد والنسيج الاجتماعي لليمنيين، وقطع اليد الفارسية في اليمن التي تناولت على سيادة كثير من اقطار الأمة العربية وزرعت الارهاب وهددت وانتهكت الامن القومي العربي

وقال المصدر إن مواجهة التمرد واستعادة الجمهورية ليست معركة عسكرية فحسب، وإنما معركة وطنية، قومية وانسانية واخلاقية للدفاع عن الدولة والجمهورية والوحدة والهوية العربية، وصون حق الشعب اليمني في الأمن والحرية والعيش الكريم.

واشار المصدر ان الشعب اليمني وقوته المسلحة ومعه الاشقاء في التحالف العربي يخوضون معركة القادسية الثالثة وهي معركة مصيرية مقدسة وفي نفس الوقت هي معركة نيابة عن العالم، كما أكد ان هذه المعركة التي تتزامن مع ذكرى ثورة أكتوبر 1963 وحرب أكتوبر 1973 تأتي امتداداً لثورتى سبتمبر وأكتوبر المجيدتين كما هي امتداد لكل معارك الأمة في القادسية الاولى والثانية

وشدد على أن المرحلة الراهنة تقتضي توحيد الصف الوطني والوقوف خلف القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وإسناد كل جهد يستهدف استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب وبسط سيادة الجمهورية على كامل التراب الوطني، وحفظ الامن الداخلي وتعقب الخلايا النائمة والابلاغ عنها للجهات المختصة بالدولة واحترام الدستور والقانون.



فالولايات المتحدة والكيان الصهيوني لديهما، تاريخياً وسياسياً، مصلحة في ضرب الأمة العربية والتصدي لبناء دولتها القومية، وإضعاف دولها الوطنية وتفكيك مراكز القوة فيها وإبقاء المنطقة في حالة صراع وانقسام. وإيران، من جهتها، وظفت الانقسام المذهبي وبناء القوى المسلحة الحليفة لها كأحد أدوات نفوذها الإقليمي داخل الوطن العربي وعلى حساب وحدة الامة وأمنها القومي.

قد تتعارض مشاريع هذه الأطراف ومصالحها في ملفات كثيرة، لكن ذلك لا يلغي أن نتيجة إضعاف الدولة العربية وتفتيت المجتمع وتحويل الصراع إلى صراع طائفي تخدم أكثر من مشروع في آن واحد.

ولهذا لا ينبغي أن نقع في الفخ الذي يحول المعركة من معركة على السيادة والاستقلال والدولة إلى معركة بين السنة والشيعة، أو بين الزيدية وبقية اليمنيين، أو بين طوائف لبنان.

فحين نقول إن المطلوب في اليمن هو إنهاء تمرد الحوثيين، لا نقصد القضاء على الزيديين.

وحين نقول إن المطلوب في العراق هو إخضاع السلاح لسلطة الدولة، لا نقصد محاربة شيعة العراق.

وحين نقول إن المطلوب في لبنان هو حصر السلاح والقرار العسكري بيد الدولة، لا نقصد استهداف الشيعة اللبنانيين.

نحن لا نريد دولة شيعية في العراق، ولا دولة سنية، ولا دولة زيدية في اليمن، ولا دولة طائفية في لبنان؛ نريد دولة وطنية يتساوى فيها المواطنون، وتحميهم مؤسساتها، ويكون قرارها السيادي قراراً وطنياً مستقلاً.

وهنا تحديداً تكمن المسألة من منظور قومي عربي.

الدولة الوطنية، في المرحلة الراهنة، ليست نقيضاً للأمة العربية ولا بديلاً عن الوحدة العربية؛ بل هي الإطار الذي يحمي المجتمع من التفكك، ويصون استقلاله، ويهيئ الشروط الموضوعية لمشروع الوحدة.

أما الميليشيا، مهما كان الشعار الذي ترفعه، فلا يمكن أن تكون بديلاً عن الدولة.

السلاح الذي يحمي الوطن يجب أن يكون سلاح الدولة، والقرار السيادي يجب أن يكون قرار الدولة، والمؤسسات التي تحمي الحقوق يجب أن تكون مؤسسات وطنية جامعة، لا مؤسسات حزبية أو طائفية أو ميليشياوية.

فالمعركة مع ميليشيا ليست معركة مع الطائفة التي ينتمي إليها أفرادها، كما أن رفض السلاح الخارج عن الدولة ليس رفضاً للمذهب الذي ينتمي إليه حاملو ذلك السلاح.

ومن هنا، فإن الموقف القومي لا يمكن أن يكون طائفيًا.

البعث، في جوهر رؤيته، لا ينظر إلى أبناء الأمة من خلال مذاهبهم وطوائفهم، وإنما باعتبارهم أبناء أمة واحدة، تتساوى حقوقهم وواجباتهم في ظل دولة وطنية تحمي الجميع. ولذلك فإن الدفاع عن الدولة وسيادتها لا يعني الدفاع عن طائفة ضد طائفة، ولا عن مذهب ضد مذهب، وإنما يعني الدفاع عن حق الشعب كله في دولة موحدة مستقلة، لا تتعدد فيها مراكز السيادة، ولا تتوزع فيها أدوات القوة بين جماعات وتنظيمات مسلحة.

بل إن الأخطر من ذلك هو أن تحويل الميليشيات إلى ممثلين لطوائف أو مذاهب يساهم في تكريس ما عانت منه الأمة العربية طويلاً: تفتيت المجتمع إلى هويات فرعية، وإضعاف الانتماء القومي والوطني، وتحويل الخلاف السياسي إلى صراع مذهبي.

وهنا ينبغي أن ننتبه جيداً إلى خطورة رفع عناوين من قبيل «القضاء على الحوثيين» أو «ضرب الشيعة» أو «محاربة حزب الله» إذا تحولت هذه العناوين من توصيف لتنظيم مسلح أو قوة عسكرية إلى توصيف لجماعة اجتماعية أو مذهبية بأكملها.

فهذا هو بالضبط النوع من الخطاب الذي يدفع بالصراع من ساحته السياسية والوطنية إلى ساحته الطائفية، ويجعل من كل شيعي مقاتلاً مفترضاً، ومن كل زيدي حوثياً مفترضاً، ومن كل مواطن عراقي أو لبناني أو يماني تابعاً لتنظيم أو مشروع لا علاقة له به.

الشيعي العراقي ليس ميليشياً، والشيعي اللبناني ليس حزب الله، والزيدي اليمني ليس أنصار الله.

كما أن السني العربي ليس داعش، وليس مسؤولاً عن كل تنظيم يرفع شعاراً سنياً، ولا يجوز اختزال ملايين المواطنين في تنظيم سياسي أو عسكري يدّعي تمثيلهم. ومن المنظور القومي، فإن الوقوع في هذا الخلط ليس مجرد خطأ سياسي؛ بل هو خدمة لمن يريد تفتيت المجتمعات العربية وإغراقها في حروب داخلية على أساس المذهب والطائفة.



ومن هنا، فإن وحدة اليمن وسيادته واستقلال قراره الوطني، ووحدة العراق وسيادته، واستقلال لبنان وقراره الوطني، ليست قضايا منفصلة عن قضية الأمن القومي العربي.

فالهدف ليس أن «ينتصر طرف على طرف»، ولا أن يُستأصل الحوثيون من الحياة السياسية والاجتماعية اليمنية، ولا أن يُقصى شيعة العراق أو سنته أو شيعة لبنان أو دروز سورية.

الهدف هو أن تعود الدولة إلى ممارسة وظيفتها الطبيعية:

دولة واحدة، وشعب واحد، وسيادة واحدة، وسلاح وطني واحد، وقرار وطني مستقل، ومؤسسات تحمي حقوق جميع المواطنين دون تمييز.

وهذا هو الفارق الجوهرى بين النضال من أجل الدولة وبين الحرب على مكّون من مكونات الشعب.

إن المعركة الحقيقية ليست مع طائفة، وإنما مع كل قوة مسلحة تجعل من الطائفة غطاء لمشروع سياسي أو عسكري خارج الدولة، أيا كان مذهبها وأيا كان مصدر تمويلها وتسليحها.

فالدولة الوطنية هي الحامي الحقيقي لكل مواطنيها، والمؤسسات الوطنية هي الضامن الحقيقي للحقوق، والسيادة لا تحميها الميليشيات وإنما تحميها الدولة.

ومن هنا، فإن التوصيف الأدق للحرب في اليمن ليس «الحرب على الحوثيين»، بل:

حرب لإنهاء التمرد المسلح، واستعادة الدولة، وبسط سيادتها على كامل التراب اليمني، وإعادة القرار والسلاح إلى المؤسسات الوطنية.

وإذا كان لا بد من مواجهة سياسية وعسكرية، فإنها ينبغي أن تبقى واضحة في هدفها: ليست حرباً على الزيديين، ولا على الحوثيين كمواطنين، ولا على أي مكّون يمني؛ وإنما حرب على التمرد المسلح وعلى ازدواجية السلطة والسلاح، من أجل يمن موحد سيد ومستقل.

وهذا، في النهاية، هو الموقف الذي ينسجم مع الرؤية القومية العربية: وطن يتسع لجميع أبنائه، ودولة تحميهم جميعاً، وسيادة لا ينازعها أحد، ومؤسسات وطنية تكون الحامي الوحيد للوطن والضامن الوحيد للحقوق، في طريق أمتنا نحو الوحدة والتحرر والعدالة الاجتماعية.

ولا يعني هذا تبرئة أي سلطة حاكمة من أخطائها، أو منحها شيكاً على بياض. فالدولة يمكن أن تخطئ، والحكومات يمكن أن تنحرف، والسلطة يمكن أن تمارس الظلم. لكن معالجة أخطاء الدولة تكون بإصلاح الدولة نفسها، وتطوير مؤسساتها والنضال من أجل الحرية والعدالة والمشاركة الشعبية، لا بتحويل الميليشيا إلى بديل عنها.

كما أن رفض الميليشيات لا يعني قبول الهيمنة الأجنبية، ولا يعني القبول بالاحتلال أو العدوان أو المشاريع الأمريكية والصهيونية أو الإيرانية أو التركية أو الاثيوبية... في المنطقة.

بل على العكس: الدولة الوطنية المستقلة هي خط الدفاع الأول في مواجهة التدخل الخارجي.

فالدولة التي تتعدد فيها الجيوش والسلطات ومراكز القرار تصبح أكثر قابلية للاختراق، وكلما ضعفت الدولة المركزية ازدادت قدرة القوى الإقليمية والدولية على تحويل أراضيها إلى ساحات نفوذ وصراع.

وهنا تكمن المفارقة التي ينبغي التنبيه إليها: قد ترفع ميليشيا ما شعار مقاومة الولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني، لكن وجودها كقوة مسلحة مستقلة عن الدولة يؤدي في النهاية إلى إضعاف الدولة الوطنية نفسها، وإبقاء البلد ساحة مفتوحة للصراع الإقليمي والدولي.

ومن هنا فإن الموقف القومي لا يقيس الأمور بالشعارات وحدها، وإنما يسأل أيضاً: من يملك السلاح؟ ومن يملك القرار؟ ولصالح من يتحرك؟ وهل يؤدي ذلك إلى تقوية الدولة والمجتمع أم إلى إضعافهما؟

فالقومية العربية لا يمكن أن تقوم على تفتيت المجتمعات العربية إلى طوائف ومذاهب، ولا على إخضاع القرار العربي لمراكز نفوذ إقليمية، ولا على استبدال الدولة الوطنية بسلطات مسلحة موازية لها.

نحن لا نقبل الهيمنة الأمريكية والصهيونية، ولا نقبل في الوقت نفسه أن يتحول الوطن العربي إلى مجال لنفوذ إيراني أو تركي أو أي نفوذ إقليمي آخر.

رفض الهيمنة لا يكون باستبدال هيمنة بأخرى، والاستقلال لا يتحقق باستبدال التبعية للغرب بالتبعية للشرق، والسيادة العربية لا تتجزأ بحسب الجهة التي تتدخل.



تصريح مصدر مسؤول في قيادة قطر اليمن تحرير اليمن خطوة وطنية على طريق استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب

الحكومة المعترف بها دولياً، يعني إعادة تفعيل الوزارات والمؤسسات السيادية المحاصرة واستعادة مؤسسات الدولة وبسط نفوذها مما يؤدي الى إعادة تفعيل المؤسسات الخدمية والتعليمية والقضائية كي تؤدي دورها في خدمة الشعب في اليمن. كما تتيح إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي وتوجيه العوائد المالية لصالح الشعب اليمني، والبدء في مشاريع التنمية المستدامة

-الحفاظ على وحدة اليمن حيث يمنع القضاء على التمرد تشطي البلاد ومحاولات فرض سلطة أمر واقع طائفية ومناطقية، وكل ذلك يؤدي الى توحيد الصف اليمني وإذابة الانقسامات القبلية والمناطقية تحت راية عقيدة عسكرية وسياسية موحدة تجمع الجيش والقبائل والشعب.

ثانياً: الأبعاد الاستراتيجية والأمن الإقليمي:

ان القضاء على التمرد الحوثي يضمن تحجيم النفوذ الإقليمي الإيراني لأنه يقطع أحد أهم أذرع إيران في الوطن العربي مما يساهم في تقليص سياسة زعزعة الاستقرار الإقليمي اذ يقطع هذا خطوط الإمداد العسكري وتهريب الأسلحة من طهران، مما يمنع تكريس وجود وكلاء محليين يهددون الامن القومي العربي. وخاصة في مجال ايقاف الهجمات الصاروخية ومسيرات استهداف المنشآت المدنية والاقتصادية في الاقطار العربية.

ثالثاً: الأمن الاقتصادي وحرية الملاحة الدولية

ان تأمين الملاحة الدولية له انعكاسات استراتيجية مباشرة على اليمن والوطن العربي والعالم. فتأمين مضيق باب المندب يضمن سلامة حركة التجارة العالمية وإمدادات الطاقة المارة عبر البحر الأحمر، مما يؤدي الى تحقيق استقرار أسعار الشحن والتأمين، وينعكس بالتالي إيجاباً على الاقتصاد الوطني والعربي والدولي. ان تأمين الملاحة الدولية هو خطوة حاسمة لضمان سلامة السفن وحرية التجارة العالمية عبر مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر، ومنع تحويل المنطقة إلى نقطة تهديد مماثلة لمضيق هرمز.

ان هذه الخطوة نحو استعادة الدولة ومؤسساتها، تعني استعادة ابناء الامة العربية في اليمن حقهم في العيش الكريم وفي تحقيق السيادة ليوصل طريقه نحو النهضة التي يستحقها وليعود اليمن ركيزة اساسية من ركائز الامن القومي العربي.

ان احداث اليمن تعبر عن بزوغ فجر أبلج بعد ظلام دامس وتمثل خطوة وطنية في الاتجاه الصحيح نحو استعادة الدولة ومؤسساتها، وترسيخ المركز القانوني للدولة على طريق القضاء على التمرد الحوثي الذي صادر حق اليمنيين في العيش الكريم وأمعن في تمزيق البلاد والنسيج الاجتماعي لهم، وقطع اليد الفارسية في اليمن التي تطاولت على سيادة كثير من اقطار الأمة العربية وزرعت الارهاب وهددت وانتهكت الامن القومي العربي.

إن مواجهة التمرد واستعادة الجمهورية ليست معركة عسكرية فحسب، وإنما معركة وطنية، قومية وإنسانية وأخلاقية للدفاع عن الدولة والجمهورية والوحدة والهوية العربية، وصون حق الشعب اليمني في الأمن والحرية والعيش الكريم.

ان الشعب اليمني وقواته المسلحة ومعه الاشقاء العرب يخوضون معركة القادسية الثالثة وهي معركة مصيرية مقدسة وفي نفس الوقت هي معركة نيابة عن العالم، وان هذه المعركة التي تتزامن مع ذكرى ثورة أكتوبر 1963 ومعركة أكتوبر 1973 تأتي امتدادا شجاعا لها كما هي امتداد لكل معارك الأمة في القادسية الاولى والثانية.

أن المرحلة الراهنة تقتضي توحيد الصف الوطني والوقوف خلف القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وإسناد كل جهد يستهدف استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب وبسط سيادة الجمهورية على كامل التراب الوطني، وحفظ الامن الداخلي وتعقب الخلايا النائمة والابلاغ عنها للجهات المختصة بالدولة واحترام الدستور والقانون.

وتكمن أهمية القضاء على التمرد الحوثي في تحقيق الاستقرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وخاصة على الصعد التالية:

اولاً: الصعيد السياسي الوطني والاستقرار الداخلي: ويشمل:

-إنهاء الأزمة الإنسانية وهي الاسوأ في العالم. كما انه يوقف تغول الميليشيات وانتهاكاتها المستمرة ضد المدنيين، بما في ذلك حصار المدن وقطع الطرق الرئيسية، وتجنيد الأطفال والزج بهم في جبهات القتال. كما انه يساهم في تحقيق المصالحة الوطنية من خلال إطلاق حوار سياسي شامل دون فرض سلطة السلاح التي تهدد بها الميليشيات.

-استعادة شرعية ومؤسسات الدولة فدحر الانقلاب وإعادة



الحرب في اليمن حين تتقاطع المصالح الدولية على حساب الدولة والأمة متى يصبح اليمن سعيدا بالفعل لا بالشعارات بقلم ج.ع.ع.

حماية سيادتها والتحكم في مضائقها وممراتها البحرية الحيوية. إن أخطر ما في هذه السياسات هو أن تتحول الدولة العربية من كيان ذي سيادة، يحتكر القرار ويحمي وحدة المجتمع والأرض، إلى مجرد مساحة تتقاسمها مراكز النفوذ، وتُدار شؤونها وفق تفاهات خارجية تُفرض على حساب إرادة شعبها. وعندئذ لا تعود التسويات وسيلة لإنهاء الحرب واستعادة الدولة، بل قد تصبح أداة لتثبيت الانقسام، وشرعنة موازين القوى التي أفرزها السلاح، وإعادة إنتاج التبعية بأشكال جديدة.

فالقضية، ليست انتصار طرف يمني على آخر، ولا انتصار محور إقليمي على محور منافس، بل استعادة اليمن دولته ووحدته وسيادته واستقلال قراره الوطني، وتحرير إرادته من الهيمنة الخارجية، وصون ثرواته وموقعه الاستراتيجي من التوظيف في مشاريع الآخرين. فلا الشعارات وحدها تمنح أي قوة صفة التحرر، ولا الاعتراف الدولي وحده يضمن استقلال القرار؛ إنما المعيار هو مدى التزام القوى السياسية بوحدة اليمن وسيادته ومصالح شعبه، ورفضها تحويله إلى تابع لأي مشروع إقليمي أو دولي..

إن المسألة، في جوهرها، تتجاوز اليمن وصراعاته الداخلية، فاليمن بموقعه الإستراتيجي يتحكم في أحد أهم الممرات البحرية العالمية، هو مضيق باب المندب، حيث تتقاطع المصالح الأمريكية والصهيونية والأوروبية والروسية والصينية، إلى جانب القوى الإقليمية الطامحة إلى توسيع نفوذها. وقد تختلف هذه القوى في حساباتها ووسائلها، لكنها تتنافس جميعاً على موقع اليمن وثرواته ومفاتيح التأثير في مستقبله، فيما يدفع الشعب اليمني ثمن الحرب والانقسام والارتهاق.

ومن منظور قومي عربي، فإن القوى التي تناصب مشروع النهضة والوحدة العربية العداء تجد في استمرار الصراعات داخل الأمة، واستنزاف ثرواتها، وتمزيق دولها، وإضعاف سيادتها، ما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويعطل نهوض أمتنا واستعادة دورها الحضاري. وإبقاء اليمن ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية، وما يترتب على ذلك من تهديد لأمنه ووحدته وتفتيت شعبه وتفكيك نسيجه الاجتماعي، واستنزاف قدراته، يصبّ في مسار إضعاف الأمة وتجريدها من عناصر قوتها الاستراتيجية، ولا سيما قدرتها على

ما تكشفه مداخلات ممثلي الدول الكبرى في مجلس الأمن بشأن الحرب في اليمن يثير الريبة؛ فما من دولة عظمى وخاصة الولايات المتحدة وروسيا تعاملت مع ما يجري باعتباره تمرداً مسلحاً على الدولة وانقلاباً على سلطتها، بل جرى تقديم الحرب باعتبارها صراعاً بين أطراف متنازعة، يتعين محاورتها والتفاوض معها والتعامل معها على قدم المساواة، وكأن الدولة وشرعيتها ومؤسساتها ليست سوى طرف آخر في النزاع! حتى الميل النسبي إلى جانب الحكومة الشرعية، فلم يتجاوز حدود مجاملة السعودية ومراعاة بعض حساباتها الإقليمية.

والأخطر من ذلك أن هذه الدول لا تكتفي بتكريس واقع الانقسام، بل تفتح الباب أمام تشجيع ضمني لاستمرار الحرب، عبر البحث عن تفاهات مع مراكز النفوذ والقوى المتصارعة، لا لإنهاء التمرد واستعادة الدولة، بل لإدارة الصراع وإعادة توزيع النفوذ بما يضمن مصالحها الدولية والإقليمية. وهكذا يصبح اليمنيون وقوداً لتوازنات الآخرين، وتتحول معاناتهم ودمار دولتهم واستنزاف ثرواتهم إلى أوراق تفاوضية على طاولة المصالح الدولية.





الشباب وتحصين الوطنية بالعروبة د. عبده شحيتلي

هذه المرحلة من نموهم النفسي - الاجتماعي، وأن ذلك يسهم في توليد طاقة تغيير اجتماعية يمكن أن تهدر أو تتجه في مسارات سلبية في المجتمعات التي تفتقد الى مؤسسات الدولة التي تهتم بهذه الطاقات، أكد المحاضر على ضرورة حضور المجتمع المدني من خلال أحزابه وجمعياته وأطره المنظمة للعمل على توظيف الطاقات الشبابية في الاتجاهات التي تخدم الشأن العام، وتندرج في إطار تعزيز السلم الأهلي والوحدة الوطنية والتنمية والتقدم الاجتماعي.

بالانتقال الى الحديث عن المسألة الوطنية تناول الدكتور شحيتلي موضوع الهويات الاجتماعية المركبة؛ فانتفاء الفرد الى عائلة أو عشيرة أو طائفة أو من منطقة جغرافية تنشأ عنه هوية اجتماعية مركبة تبنى عليها، في أحيان كثيرة، مواقفه وعلاقاته بمحيطه الاجتماعي.

هذه الهويات المعقدة والمركبة يمكن أن تلعب دوراً اجتماعياً إيجابياً على صعيد التكافل والتضامن الاجتماعيين، ولكنها تصبح هويات قاتلة إذا تحولت الى عصبية تؤسس للنزاعات والاضطرابات الاجتماعية حين تبنى على التمييز بين المواطنين على أساس ديني أو طائفي أو مذهبي أو عائلي أو مناطقي؛ لذلك ينبغي التربية على المواطنة، منذ بداية تفتح وعي الشباب باتجاه تكوين هوية خاصة بكل فرد منهم، للوصول الى هوية وطنية جامعة أساسها الانتماء الوطني الذي لا يمكن أن يقوم إلا على أساس مبدأ المواطنة حيث التساوي بين المواطنين يحكمه أساس قانوني يحدد الحقوق والواجبات، وأساس إنساني يرتكز الى التساوي في الكرامة الإنسانية الذي يتطلب لجم أية نزعة فردية أو جماعية للتمييز عنصري.

وقد خلص المحاضر في هذا الجانب المتعلق بالمسألة الوطنية الى القول: إن الرابطة الوحيدة التي تكفل الانسجام بين المواطنين، وسيادة السلم والانسجام الاجتماعيين هي الرابطة الوطنية التي تكافح سائر العصبية الدينية والطائفية والمذهبية والقبلية والعرقية والإقليمية. وما ينطبق على هذه الرابطة، ينطبق تماماً على الرابطة القومية التي تربط بين أبناء الأمة لأنهما يتفقان في الطبيعة ولا يختلفان إلا في المدى والاتساع.

نظمت " كفاح الطلبة " بالاشتراك مع المكتب الطلابي القطري في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ورشة عمل شبابية في بلدة عنجر البقاعية يوم الأحد الواقع فيه 27 - 9 - 2026.

قدمت في هذه الورشة التي انعقدت تحت شعار: "بالوعي والتجربة نصقل طاقات شباب اليوم ليصبحوا قادة للمستقبل"، مساهمات ومدخلات قسمت على عدة محاور، وحدثت تفاعلاً جيداً بين الحاضرين.

شارك الدكتور عبده شحيتلي، وهو من قدامى كفاح الطلبة التي انتسب اليها وناضل في صفوفها لفترة طويلة، بأحد المحاور، وقدم مساهمة موضوعها: تحصين الوطنية بالعروبة؛ فبدأ مداخلته بما خبره من تجربته السابقة في منظمة كفاح الطلبة التي تتميز بأنها شبابية وطلابية تعمل في إطار وطني وعروبي. وأكد أن التوجه للشباب، وهم هذه الفئة من المجتمع التي تجاوز أفرادها في نموهم النفسي - الاجتماعي مرحلة الطفولة والسنوات التالية لها حيث الوعي المسيح بحضور الأهل والمحيط الاجتماعي القريب يخلي مكانه لبروز أزمة الهوية عندهم في بداية مرحلة المراهقة.

في هذه المرحلة ذات الأهمية الشديدة يحتاج الأفراد الى ما يساعدهم في البحث عن الخيارات التي توجه حياتهم وترسم ملامح هويتهم، من جهة، ويحتاج المجتمع الى العمل على استثمار طاقاتهم ذات الأهمية الكبيرة والحاسمة في الاتجاهات الوطنية البعيدة عن مختلف أشكال العصبية الاجتماعية، من جهة أخرى. والأساس في ذلك يتعلق بمدى القدرة على توجيه وعيهم للاهتمام بالشأن العام.

في هذا الإطار قدم الدكتور شحيتلي مثلاً عن انتفاضة تشرين في لبنان، والانتفاضات الشعبية العربية التي غلب عليها الطابع الشبابي وبرز فيها، ميدانياً، عدد كبير من الفاعلين الذين تشكل وعيهم الوطني واهتمامهم بالشأن العام نتيجة لعملهم السابق في الأطر الشبابية والحزبية، كمنظمة كفاح الطلبة وما يشبهها في التنظيم والعمل الشبابي.

وانطلاقاً من حقيقة أن التمرد هو سمة مميزة للشباب في



إطلاق طاقات الدولة الوطنية ومحاولة توظيفها في إطار مشروع قومي واحد يطمح الى تجسيد العمل العربي المشترك في صيغ وحدوية تتعدى الإطار الذي جسده جامعة الدول العربية.

ما استطاع المشروع القومي العربي ان يتجسد في شكل من أشكال الدولة العربية الواحدة، لكن حضور هذا المشروع، بأحزابه وقياداته التاريخية والتأييد الجماهيري الواسع له، شكل نوعاً من المناعة التي تحمي النسيج الاجتماعي في الدولة الوطنية، وتجعلها منفتحة على التنمية والتطور السياسي والثقافي والفكري والاجتماعي. وحين كانت تنشب النزاعات الداخلية كما حدث في لبنان في العام 1958، او احداث أيلول في الأردن عام 1970 كان الحضور القومي كفيلاً بوضع حد لها ومنعها من التفاقم. وبعد غياب هذا المشروع تلاشت مناعة الدولة الوطنية، وبات النسيج الاجتماعي عرضة للتمزق بفعل النزاعات التي تنشأ عن العصبية الداخلية التي تخدم مصالح القوى الإقليمية والدولية غير المشروعة في الأقطار العربية.

من ينظر في مسار الأحداث في الوطن العربي منذ ثمانينات القرن الماضي حتى اليوم يتبين له أن تحصين الوطنية في الداخل لا بد له من قيام دولة المواطنة التي تعتمد النظام الديمقراطي في جانبه الاجتماعي الذي يؤدي لقيام دولة الرعاية الاجتماعية. وفي جانبه السياسي الذي يقوم على الحريات، والفصل بين السلطات، وتداول السلطة القائم على انتخابات وفق قانون تمثلي عادل. ولكن أية تجربة وطنية مهما بلغت درجة تطورها لن تكون بمنأى عن التدخل الخارجي، واستغلال نقاط الضعف فيها للارتكاس بالمجتمع نحو الحالات ما قبل المدنية ما لم يتم تحصينها بالعروبة.

أن المشروع الصهيوني الذي تخوض الأمة معه صراع وجود، ومشاريع الدول الكبرى التي تعتمد سياسات الهيمنة والتسلط لتحقيق مصالحها الاقتصادية لا يمكن للدولة الوطنية أن تواجهها الا بوجود مشروع قومي عربي؛ فالدول المحيطة بالوطن العربي تميل الى التغول على الدولة الوطنية والتعاون مع الدول الكبرى لتحقيق مصالحها الخاصة في غياب هذا المشروع، ولا يمكن أن تصبح صديقة للعرب الا إذا كانوا أقوياء؛ لذلك لا مبالغة في القول إن تحصين الوطنية لا يمكن أن يتم بدون العروبة مهما كان شكل النظام السياسي في اية دولة عربية.

وبالانتقال الى تناول مسألة العروبة القائمة على الرابطة القومية بين المحاضر أنه بعد أن دخلت البشرية في تطورها التاريخي عصر القوميات، باتت فكرة العروبة تعبيراً صادقاً عن هوية ثقافية – حضارية أنتجت مجموعة من العوامل المتداخلة التي اسهمت في التكوين التاريخي للأمة العربية بما ينسجم مع المسار التاريخي العام للإنسانية بمختلف أشكالها وتلاوينها.

بدأت هذه الهوية العربية بالتعبير عن ذاتها بأشكال مختلفة منذ نهايات القرن التاسع عشر، في المناطق العربية التي كانت خاضعة للسلطنة العثمانية التي كانت تعتبر بمعنى من المعاني استمراراً للخلافة الإسلامية. وبعد انهيار السلطنة، بفعل تحالفاتها المرتبطة بالحرب العالمية الأولى، تحولت هذه الهوية من حالة ثقافية ووجدانية الى دعوة سياسية لقيام دولة عربية مكتملة الأركان كما هي حال كل الأمم التي تحولت الى دول على صعيد العالم.

باتت فكرة العروبة تتمثل بالقول: العرب امة واحدة من حقها الطبيعي أن تتجسد في دولة واحدة، حالها في ذلك كحال كل الدول الحديثة في العالم. وما إعلان الدولة العربية الكبرى بعد انهيار السلطنة العثمانية إلا تعبير عن وعي العرب بهويتهم، وسعيهم الى تحقيق الشخصية العربية في التاريخ وتجسيدها في دولة تقوم على الرابطة القومية.

منعت الدول الاستعمارية قيام الدولة العربية معتمدة في ذلك على المكر الدبلوماسي والسياسي والقوة العسكرية الغاشمة المنفلتة من أية ضوابط شرعية قانونية أو إنسانية، وحولت مشرق الوطن العربي ومغربيه الى مناطق نفوذ آلت فيما بعد الى قيام الأقطار العربية بحدودها المعترف بها دولياً. ولكن على الرغم من المحاولات الحثيثة التي قام بها المستعمرون فقد فشلوا في طمس الهوية العربية ولعل الجزائر تشكل مثلاً صارخاً لهذا الفشل. ورغم انتشار الثقافتين الفرنكوفونية والأنكلوساكسونية في أرجاء الوطن العربي، فإن الهوية العربية ظلت أقوى من قدرة المستعمرين، على اختلاف تلاوينهم، على المس بها سعياً لتأمين مصالحهم غير المشروعة.

وفي خمسينات وستينات القرن الماضي بات واضحاً ان المشروع القومي العربي الذي اخذ على عاتقه التصدي للمشاريع الاستعمارية الغربية والاحتلال الصهيوني لفلسطين من جهة، والعمل على تحقيق النهوض القومي من جهة أخرى، عمل على



قيادة قطر العراق:

ثورة تشرين جيل يكتب تاريخ العراق بالأمل والتضحية

مما أدى الى تدمير البنى التحتية الكهرباء والماء والخدمات الطبية وانهيار المؤسسات التعليمية وتدهور المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية، وغياب الفرص للشباب الخريجين وانتشار الفساد المالي والإداري، فضلاً عن الرغبة الشعبية في إنهاء التدخلات الخارجية وبناء دولة المواطنة والعمل على استقلال العراق سياسياً واقتصادياً.

وهنا لابد ان نذكر ان ثورة تشرين تميزت بسمات عديدة منها تجاوز الانتماءات الفرعية ، وقاد الحراك جيل جديد من الشباب والنساء الذين تسلحوا بالوعي والسلمية ، حيث تحولت الساحات (مثل ساحة التحرير وجسر الجمهورية) إلى منارات للفن ، والرسم، والقراءة، والمبادرات الإنسانية ، ونجحت الثورة في إذابة الفوارق الطائفية والمناطقية ، وكسر المتظاهرون بشجاعتهم وصمودهم هالة الكذب والدجل والتقديس المحيطة بالعديد من القوى السياسية والرموز التي كانت تعتبر المساس بها خطأ أحمر ، وقد شهدت ساحات التظاهر حضوراً فاعلاً وغير مسبوق للمرأة العراقية كمسعفة، ومنظمة، ومتقفة، مما غير الصورة النمطية السائدة .

وفي هذه المناسبة لابد ان نحكي ثورة تشرين وثوارها ، ونترحم على شهدائها الأبطال، ونؤكد مواصلة تأييدنا ودعمنا الكامل لثورة العراقيين، وندعو الشعب العراقي في جميع المحافظات والمدن الى التظاهرات وتنوع الفعاليات التي تؤدي الى اسقاط العملية السياسية

وانقاذ العراق، وفاءً لدماء وأرواح الشهداء واستكمالاً لثورة الشعب على الحكومات واحزاب السلطة الفاسدة التي أوصلت العراق الى الخراب والدمار من أجل بناء عراق حر كريم عظيم ، ستبقى ثورة تشرين محطة بارزة في نضال شعبنا من أجل التغيير الشامل والخلص من تركت الاحتلال واذنابه.

الله أكبر وليخسأ الخاسئون

انطلاقاً من إيماننا بحق الشعب العراقي في الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، يجدد حزب البعث العربي الاشتراكي تأييده الكامل والمطلق لثورة تشرين، ثورة الشباب العراقي في الذكرى السابعة لانطلاق تظاهرات تشرين لانقاذ العراق، حيث تأتي ذكراها كشاهد حي على إرادة الشعب العراقي وعزمه الشديد على التغيير واستعادة الهوية الوطنية، حيث لم تكن هذه الثورة مجرد احتجاجات عابرة، بل كانت هزة اجتماعية وسياسية كبرى أعادت رسم ملامح الوعي الشعبي في العراق، وسجلت أسماء شهدائها في ذاكرة الوطن، حيث قدم المتظاهرون في سبيل هذه المطالبات تضحيات جسيمة، وسقط المئات منهم شهداء وأصيب الآلاف، فيما تعرض ناشطون إلى الاختطاف والاعتقال والملاحقة والسجن والترهيب، وأظهر الثوار صموداً كبيراً أمام القمع الحكومي المليشياوي، باستخدامهم الرصاص الحي وقنابل الدخان السامة، وكل ذلك لم يثن المتظاهرين على الاستمرار بمطالبهم السلمية ، حيث كان شعارهم (نريد وطناً ذو سيادة وريادة) وغايتهم اسقاط نظام المحاصصة الطائفي الفاسد واستعادة العراق من الهيمنة الايرانية وأحزاب السلطة الموالية لإيران.

ولا يغيب عن البال ملف قتل المتظاهرين والناشطين واختطافهم والاعتداء عليهم والذي يُعد من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم، والتصريحات الأخيرة بشأن انتفاضة تشرين كما وصفتها للأسف "بالفتنة"

وبيان دور ما يسمى "بالمقاومة" في التصدي لها، "لبقاء النظام السياسي"، وإن هذا الوصف يمثل إساءة وتجنّي لدم شهداء ثورة تشرين العظيمة، وإلى المطالبات المشروعة التي حملها العراقيون إلى ساحات الاحتجاج. وهنا لابد ان نذكر ان انطلاق شرارة التظاهرات نتيجة تراكم سنوات من المعاناة والفساد وضياع هوية العراق،





حراك تشرين في العراق ولبنان: بين الرهان على التغيير ومخاطر الاحتواء مسارات التحول، تحديات الواقع، وخارطة طريق لإعادة تجديد الزخم الوطني بقلم ح. خ. غ.



المقدمة

السياسي، بما يضمن إعادة تنشيط الحراك ومنع مصادرة تضحياته الجسيمة وخاصة في العراق حيث فاق عدد شهدائه الشباب الذين اغتالهم القوى المتنفذة في سلطة المنطقة الخضراء 800 شهيد؟

**الحراك الشبابي في العراق ولبنان (تشرين 2019):
بين التغيير ومخاطر الاحتواء**

إن قراءة انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2019 الشبابية في كل من العراق ولبنان على سبيل المثال لأقطار عربية أخرى، تضعنا أمام رؤية تحليلية متوازنة، تجمع بين الإشادة بجرأة الشباب والرهان على وعيهم من جهة، والتحذير العقلاني من التحديات والمخاطر التي تحيط بحراكهم من جهة أخرى.

النواة الشبابية وكسر الحواجز الطائفية

إن خروج المجموعات الشبابية العابرة للطوائف والمناطق والرافضة لها إلى الشارع هو خطوة ضرورية كسرت حالة الركود والتسليم بالواقع السياسي القائم. لقد شكّل هذا الحراك بداية التأسيس لثقافة جيل جديد يسعى لبناء دولة المواطنة والمؤسسات بدلاً من المحاصصة الطائفية والمحسوبية. على أن التغيير الشامل لا يقع دفعة واحدة بين ليلة وضحاها، بل يولد عبر تراكم الوعي الوطني، واستمرار طرح الأسئلة الجوهرية بوجه السلطات الحاكمة والتصدي للنفوذ والهيمنة الأجنبية وفي مقدمتها الإيرانية، والقضاء على وتفكيك البنى التي اوجدتها.

التشخيص المشترك لأزمة القطرين (العراق ولبنان):
الانطلاق من وحدوية أزمة المشهد في كلا القطرين؛ يدل على أن الحراكين كانا رد فعل طبيعي على أزمات هيكلية متشابهة، أبرزها:

شهد الوطن العربي في تشرين الأول/أكتوبر 2019 ثورة احتجاجية واعدة أطلقها الشباب في كل من العراق ولبنان وفي أقطار عربية أخرى، رفعت شعارات تطالب بالاستقلال والسيادة وانهاء النفوذ الأجنبي وخاصة الإيراني ونظام المحاصصة الطائفية، ومكافحة الفساد، وإعادة الاعتبار لمفهوم المواطنة والدولة المدنية. وتُمثّل تلك الانتفاضة محطة مفصلية في تاريخ الحراك الشعبي العربي المعاصر؛ إذ كشفت عن عمق الأزمة السياسية والاقتصادية نتيجة لنظام التبعية والجمود والفساد والمحاصصة الطائفية والمذهبية، وأعادت الروح إلى الشارع عبر نواتها الشبابية العابرة للطوائف والمناطق والاثنيات.

ستتم المقاربة التحليلية النقدية لمسار هذين الحراكين؛ ففي حين عبّرت المجموعات الشبابية عن طموح مشروع لبناء "دولة المواطنة والمؤسسات"، واجهت هذه الحركة العفوية استجابة شرسة من قوى السلطة والمنظومات الحاكمة، تمثلت في الاغتيالات والاستهداف الأمني ومحاولات الاختراق، والاحتواء السياسي، والاستنزاف المعيشي والأمني.

وتتجسد التساؤلات الجوهرية فيما يلي: كيف تحول زخم الشارع الميداني أمام المأزق الهيكلي المشترك في بغداد وبيروت وعواصم أخرى؟ وما هي التحديات الأمنية والسياسية والثقافية التي أدت إلى جموده أو انكفائه نحو أطر مدنية ومؤسسية محدودة التأثير؟ والأهم: كيف يمكن للحركة التغييرية في القطرين الانتقال من مرحلة العفوية والشعارات الرفضية إلى صياغة رؤية استراتيجية تتكامل فيها حماسة الشارع مع كفاءة وفاعلية البرنامج



لتقسيم الوطن وتعزله عن امته العربية وتتنافى مع حقوق الانسان والديمقراطية الحقيقية لذا فان تغيير الدستور وتعديل تلك البنود هو معركة اساسية لاي حراك شبابي باتجاه تحقيق السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية.

3-التنسيق وبناء الجبهات الوطنية: توحيد جهود كافة القوى الشبابية والوطنية التي تشترك في مبادئ واهداف الحراك، بما فيها غير الملتزمة حزبياً، لمنع الصراعات الفردية، وصياغة مشروع سياسي متكامل يعبر عن طموحات الشارع ويدافع عن استقلالية القرار الوطني.

إن الموقف من حراك تشرين 2019 لا يكتفي بالدعم العاطفي لمطالب الشباب، بل يمكن تقديم قراءة نقدية تؤكد أن التغيير هو مسار طويل يحتاج إلى الاقتران بين حماسة الشارع والوعي الفكري والبرنامج السياسي النضالي المحكم؛ لضمان عدم سرقة تضحيات الشباب وتحويلها إلى مجرد أرقام في معادلات القوى السائدة التي ثار الحراك ضدها اصلاً.

مسار الحراكين ومصيرهما بعد المتغيرات الدراماتيكية في الوطن العربي

ان ما شهده الوطن العربي في تشرين الأول/أكتوبر 2019 من موجة احتجاجية واعدها الشباب شكلت املاً كبيراً لكل الامة العربية. واليوم، وبعد مرور سنوات وتراكم المتغيرات الاقتصادية والسياسية، تحول زخم تلك الحركات العفوية من ساحات التظاهر إلى مسارات وأشكال جديدة فرضها الواقع المعقد في كلا البلدين وكما يلي:

1-العراق: من التظاهر الميداني إلى العمل المؤسسي والتشتت:

انتقل المشهد الاحتجاجي العراقي السلمي الثائر نتيجة لشدة الاجرام الذي مورس في مواجهته من اغتيالات لشبابه بلغت عدة مئات اضافة الى الاعتقالات وغيرها، انتقل من زخم الساحات والمسيرات المليونية إلى مرحلة تمثل نوعاً من مأسسة الحراك وخفوت التصدي للواقع الراهن. كما أن قواعد الحراك تعرضت لاستقطابات حادة، كما تمكنت الكتل المتنفذة في السلطة الحالية التابعة للهيمنة الايرانية من إعادة إنتاج نفوذها وتكليف أدواتها، مما أدى إلى تراجع التظاهرات

1-نظام المحاصصة: الذي يُغلب المحسوبية الفئوية والمذهبية على مفهوم المواطنة الشاملة.

2-الفساد المستشري: واستنزاف المقدرات الاقتصادية وتهميش الطاقات الشبابية.

3-التدخلات الإقليمية والدولية: الاستهانة بالسيادة الوطنية، وتحويل الساحات المحلية إلى أدوات وميادين لتكريس النفوذ الخارجي يتقدمه نظام الولي الفقيه الايراني وتصفية الحسابات على حساب المصالح القومية والوطنية.

تحذيرات قائمة: محاولات الاحتواء والجمود

ولأن الحركات العفوية تظل عرضة للالتفاف، يمكن الإشارة إلى خطورتين رئيسيتين تهددان استمرارية هذه الحركات الشبابية العظيمة وهما:

1-اختراق قوى الأمر الواقع: محاولات أطراف السلطة والمجاميع الطائفية ركوب موجة الحراك وتفريغه من مضمونه الوطني لإعادة إنتاج نفسها والحفاظ على مكتسباتها.

2-الافتقار للبرنامج والوقوع في الروتين: الانجرار خلف الشعارات الحماسية دون امتلاك رؤية سياسية واقتصادية واضحة وبرامج عملية، مما يدخل الحراكين في حالة من التكرار والإحباط والإنهاك التدريجي للمشاركين فيه.

خارطة طريق للنهوض والاستمرارية

لكي يتحول هذا الحراك من مجرد فورة شبابية او رد فعل مؤقت إلى مشروع تغيير مستدام، ينبغي العمل على تبني المقومات الأساسية التالية:

1-التعبئة الثقافية والتربية الوطنية: وتتضمن الانتقال من شعارات الرفض إلى بناء ثقافة مدنية بديلة تُعزّي الثقافة الطائفية التقسيمية وتؤسس لمفهوم المواطنة الحقيقية الجامعة.

2-الموقف من الأطر الدستورية: في لبنان المطالبة بتطبيق المبادئ والمواد الدستورية المكفولة (مثل إلغاء الطائفية السياسية وإقرار الكفاءة والجدارة في الوظائف العامة) كشعار دائم يُخرج أطراف السلطة .

اما في العراق فان الدستور الحالي فيه مرفوض وطنياً لأنه دستور احتلالي تم وضعه تحت الاحتلال الأمريكي ويتضمن بنود خلافية كثيرة وخطيرة تؤسس



أثبتت التجربة أن الشعارات العامة والاحتجاج العفوي، رغم أهميتهما في بدايات الحراك، لا يكفيان لمواجهة منظومات السلطة المتجذرة. تتطلب إعادة التنشيط الانتقال إلى صياغة رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية وطنية متكاملة تقدم بديلاً واضحاً؛ بدءاً من طرح مشاريع عملية لتحقيق السيادة والاستقلال الوطني الحقيقي بعيداً عن الهيمنة الأجنبية، ومروراً بإصلاح الاقتصاد وتحقيق استقلالية القضاء، وصولاً إلى معالجة ملف الفساد والخدمات الأساسية، مما يمنح الشارع هدفاً ملموساً يلتف حوله.

2- بناء جبهات وطنية عابرة للمكونات والمحاصصات: شكل الانقسام والتشتت بين القوى الناشئة وبعض المستقلين ثغرة كبرى نفذت منها القوى المعادية للحراك لإعادة إنتاج نفوذها. إن بناء "جبهات عريضة" تجمع القوى الوطنية بما فيها الشبابية، والنقابات المهنية، والمستقلين، ومنظمات المجتمع المدني هو مطلب أساسي لخلق ثقل سياسي قادر على التأثير. ويشترط في هذه التحالفات الحفاظ على استقلالية القرار والتمويل، لحماية الحراك من محاولات الاحتواء الداخلي أو التجيير لصالح القوى الإقليمية.

3- الموقف من الأطر والدعائم الدستورية: يوفر التمسك بالنصوص والأحكام الدستورية القائمة في لبنان سلاحاً قانونياً وسياسياً بيد الحركة التغييرية؛ إذ إن المطالبة المستمرة بتطبيق المواد المتعلقة بإلغاء الطائفية السياسية، وإقرار مبادئ الجدارة والكفاءة في الوظائف العامة، تُخرج المنظومة الحاكمة وتكشف تعطيلها للقوانين. كما تتيح المزاجية بين الضغط الجماهيري والعمل من داخل المؤسسات التشريعية دعم الصوت الاحتجاجي بأدوات رقابية ودستورية فعالة.

أما في العراق فإن تغيير الدستور الذي وضعه المحتل الأمريكي هو معركة أساسية لأي حراك شبابي باتجاه تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه وخاصة السيادة والقضاء على التبعية للأجنبي والغاء الطائفية السياسية والمجتمعية، وإقرار مبادئ الجدارة والكفاءة والقضاء على الفساد وتقوية مؤسسات الدولة وتحقيق استقلالية القضاء، وغير ذلك من المطالب الوطنية.

المطالبة بالتغيير الشامل، واستبدالها باحتجاجات فئوية ومحلية تركز على ملفات الخدمة والمعيشة.

2- لبنان: طغيان الأزمة المعيشية والعمل المدني:

مرّ المسار التغييري في لبنان بمرحلة انكسار فرضتها الأزمات المتلاحقة والتحديات الجسيمة. ولعل من أهمها تقديم الأولوية المعيشية بعد أن أدت تداعيات الانهيار الاقتصادي والتضخم الحاد، إلى جانب أزمات الإعمار والتطورات الأمنية المتلاحقة، إلى إجهاد الشارع، لتتراجع الاحتجاجات السلمية لصالح سعي المواطنين للتكيف مع الضغوط المعيشية اليومية.

وعلى الرغم من وصول مجموعة من "نواب التغيير" إلى البرلمان، فإن الانقسام والتجاذبات السياسية داخل المؤسسات التشريعية حدّ من قدرة هذه القوى على تفكيك منظومة المحاصصة الطائفية القائمة. وبمثل تلك الوقائع انكفأت المجموعات الشبابية جزئياً عن المواجهة الميدانية، وتوجّهت نحو إطلاق المبادرات المدنية، ودعم المجتمع المحلي، والمطالبة بالإصلاح القضائي والإداري عبر المؤسسات الحقوقية والجمعيات. وفي الخلاصة تثبت تحولات الحراكين في العراق ولبنان القراءة النقدية التي طرحها الرؤى الفكرية الوطنية والقومية؛ إذ أظهرت التجارب أن الاحتجاج العفوي وحماسة الشارع، إن لم يقترنا ببرنامج سياسي وثقافي صلب، وبناء جبهوي متماسك، يظلان عرضة للاستهداف والاستنزاف المعيشي والاحتواء السياسي من قبل القوى المعادية له أو التقليدية، مما يجعل التغيير عملية تراكمية طويلة تتطلب بناء الوعي والمؤسسات بالتوازي مع رفع الشعارات.

كيف يمكن إعادة تنشيط الحراك التغييري في العراق ولبنان؟

اليوم، وبعد سنوات من التحولات المعقدة التي فرضت استنزافاً على الساحات وشتتت القوى الناشئة، تبدو الحاجة ملحة للبحث في مقومات عملية كفيلة بإعادة روح التغيير وتجديد الزخم الثوري وفق رؤية واقعية تُستمد من الدروس المستفادة. وتتضح خطوات الخروج من حالة الركود الراهنة عبر أربعة محاور أساسية:

1- الانتقال من رد الفعل العفوي إلى البرنامج الوطني

المحكم:



في خلق توازن دقيق بين حيوية الشارع وكفاءة البرنامج السياسي النضالي؛ عبر صياغة بدائل اقتصادية ودستورية صلبة، وبناء جبهات وطنية عابرة للمكونات، ومواصلة التوعية الثقافية لبناء "المواطنة المدنية". بهذه المقومات فقط، يمكن للحركة الشبابية الانتقال من مرحلة الرفض والمطالبة إلى مرحلة فرض التغيير الهيكلي وبناء الدولة الوطنية الجامعة.

4- التوعية الثقافية وتنويع أساليب النضال: لتجنب الوقوع في حالة الإنهاك والروتين التي قد تصيب الشارع مع طول فترة التظاهر المباشر، يتوجب على الحراك تنويع نشاطاته؛ بالاعتماد على التعبئة الرقمية، والنشاطات النوعية المركزة، والحملات الحقوقية. يوازي ذلك ضرورة الاستمرار في "الحفر الثقافي" لنقد الثقافة الفئوية والطائفية، وترسيخ مفهوم المواطنة المدنية كخيار لا بديل عنه لدى الأجيال الصاعدة.

خاتمة

إن القراءة المتأنية لمسار حراك تشرين 2019 وتعديلاته المرحلية تؤكد أن التغيير في المجتمعات وترسيخ الوحدة الوطنية لا يتحقق بضربة واحدة أو باحتجاجات عفوية مؤقتة، مهما بلغت كثافتها الميدانية. لقد أثبتت التجارب المتلاحقة في العراق ولبنان واقطار عربية أخرى أن الركود أو الانكفاء الراهن ليس نهاية المطاف، بل هو مرآة لكشف الثغرات التنظيمية والبرامجية التي استغلتها قوى السلطة الحاكمة.

لذا فإن إعادة تنشيط المسار التغيير في العراق ولبنان وغيرهما من اقطار الوطن العربي لا تتطلب العودة الآلية إلى شكل الساحات المليونية الأولى، بل تقتضي تحويل الشحنة الاحتجاجية إلى عمل تنظيمي وتراكمي ممنهج. إن الرهان الحقيقي للاستمرارية يكمن





البعث رَقْمٌ صَعْبٌ فِي مُعَادَاةِ النِّضَالِ الْقَوْمِيِّ.. شَبَابٌ مِنْ عَظَمَةِ التَّأْسِيسِ إِلَى مَسْئُولِيَةِ الْإِنْقَاذِ الأستاذ الدكتور طارق السامرائي

المنصة الشبابية

انطلاقاً من حقيقة ان الشباب هم صناع الحاضر العربي وجوهر قوته وحيويته وهم قادة مستقبله، فقد تم تأسيس هذه المنصة الشبابية لتكون باباً جديداً من ابواب النشر لمكتب الثقافة والاعلام القومي لتطل على الشباب العربي من خلال مناقشة شؤونه وطرح قضاياها الراهنة والتعبير عن تطلعاته المستقبلية. وهي مخصصة حصرياً لنشر كتابات الشباب وابداعاتهم في المجالات الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والاعلامية وذلك لتعميق مساهمتهم في الدفاع عن قضايا امتنا العربية وصناعة مستقبلها. كذلك فان المنصة تعنى بمتابعه ما يصدر من موضوعات ثقافية واعلاميه وفنية في وسائل الاعلام العربية ودول المهجر والتي لها علاقة بقضايا الشباب في الوطن العربي، وترجمة ونشر ما يخدم منها في مواجهة تحديات الامة وتحقيق نهضتها الحضارية الشاملة.

والمستقبل، فانه علينا استحضار مشاركة الشباب في كل ذلك لضمان ديمومة نضال البعث التي اتسم بها دائماً. فما هو السر وراء هذا التجدد والديمومة؟ لقد مثل تأسيس البعث حزبا ومنظمة نضالية عربية واحدة من أبرز التجارب السياسية العربية في بناء إطار وحدوي جامع يستوعب اطياف واسعة من المجتمع العربي وفتح الباب امام الفكر القومي امام الانتقال بالعمل الجماهيري المنظم، ومن منطق الصراع المحلي الى منطق الافق القومي والتوافق والتكامل والمشاركة.

وكان اهم ما ميز تجربته هو انه نشأ على اكتاف الشباب، وعقولهم، واندفاعهم. وانبثق بأفكاره وفلسفته من البيئة العربية نفسها، فلم يكن فكراً ترفاً او افلاطونياً او شيوعياً مستورداً أو فئوياً بل كان تعبيراً عن حاجة الأمة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وروحياً، وهو ما ينبغي أن يدركه شباب الامة اليوم ليواصلوا المسيرة ويبقوا الراية مرفوعة عالياً.

لقد أمن البعث بكل قيادته وقواعده بان الامة لا يمكن ان تبني بمنطق ما تستجده الظروف بل بالاجتهاد النضالي في انتاج صيغة تواجه التحديات والتحولت الكبيرة في حياة الامة والعبور الى ضفة الانجاز.

وإن استحضار ذلك لا يعني انكار ما حصل بعد احتلال العراق عام 2003، فلقد ساهم شباب البعث في التصدي لمحاولة تدمير الماكنة الفكرية والنضالية للبعث في العراق والوطن العربي، ومحاولات طرح منجزاته كأخطاء وسلبات،

في ظل الظروف المعقدة للنضال ومستجدات الوضع العربي والتي باتت على الأبواب تنذر بولادة جديدة وانعطاف نوعي لما عليه الوضع في الامة العربية عامة، يؤكد فكر البعث الشبابي المتجدد كل يوم انه الامل العملي الوحيد امام الامة للانتصار على ما تواجهه من تحديات. فالبعث ومنذ نشوئه وتأسيسه تحمل مسؤوليات تاريخية في مسيرة النضال العربي وطرح نظرية تفرد بها في رؤيته للواقع العربي وصياغة مشروع ايدولوجي يتمثل في مثلث الاهداف الوحدوية والحرية والإطار الاشتراكي وضرورة الترابط العضوي بينها، وطرح النضال الجماهيري اسلوبا شجاعا لنجاح هذا المشروع وتحويل مضامين فلسفته الى واقع وسياقات تطبيقية كي تصبح الامة وجماهيرها امام المسؤولية التاريخية والاخلاقية نحو بناء مجتمع ايماني قيمي عروبي الرسالة.

وكلما نستحضر ذكرى المناسبات القومية ومنها ذكرى تأسيس هذا الحزب العريض، او المعارك المصيرية التي خاضها وغير ذلك، نجد انه لا زال شامخا يتحمل عبء المسؤولية المتراكمة بعد تعرضه الى تحديات استهدفت مصيره واغتيال مشروعه العربي النهضوي. ولكي لا تكون هذه المناسبات مجرد ذكرى واحتفال ولا مناسبات لترديد الشعارات التي ربما فقدت جزء من حيويتها على ملامسة واقع يزداد قسوة وتعقيدا، وانما حافزاً لاستعادة الذاكرة القومية والوطنية وقراءة تجربة الحزب بانصاف ومصداقية عالية في بطون الحاضر



الوطنية القومية صرحوا بالمديح لتجربة البعث في بناء الدولة والإنسان، لذا فان كل هذه الاجراءات الاجرامية لم تؤثر في صلابة شباب البعث ودأبهم على مواصلة النضال العادل جيلا بعد جيل.

وللحقيقة فان شباب العراق والامة العربية يدركون ان البعث قد فاق في تجربته في قيادة الدولة في العراق كل توقعات الشباب العربي رغم ما يحمله من طموحات. فقد كانت تجربة مميزة عصية على النسيان في كل ميادين الحياة اضافة الى احتضان القضايا القومية ومنها فلسطين والأحواز وقدم خدمات متطورة وحركة صناعية ونتاجات زراعية وتعليم اولي وعالي أنتج قاعدة عريضة من العلم والعلماء وكافح الأمية وقضي على كل امراض المجتمع وجراثيمه في المخدرات وسرقة الاموال والارهاب والفساد، وسعى لتحقيق العدالة وسيادة القوانين وهو الأمر الذي بالمقارنة مع حكومات ما بعد 2003 يميل كليا لصالحه.

لقد اثبتت الاجيال الصاعدة من شباب البعث انه قادر على الصمود رغم كل ما تم استخدامه من أساليب دموية وتصفية وملاحظات خاصة وانه الامل الوحيد في قيادة وضع الامة وسط التحولات العاصفة التي اجتاحت الوطن العربي وتساعد عنفوان المشروع الإيراني الحاقق على العرب والمسلمين.

الانتظار ربما لا يطول

من خلال هذا الإيجاز المبسط يظهر لنا وللعيان ان البعثيين وحزبهم رغم الاستهداف بقي على صيرورة وديمومة نضاله رغم تعرض قواعده وقيادته على امتداد أكثر من عقدين من الزمن إلى موجات القمع والإبادة، كل ذلك بفعل عنفوان الشباب وتجدد دمائه، فبقي ولا زال صلبا يوعد بالنصر وقيادته وكوادره لا زالت فاعلة في كل العالم وهم (يمثلون رقماً صعباً في المعادلة النضالية العربية).

فلقد عاهد شباب البعث أنفسهم وعقيدتهم وأمتهم انهم لن يرحلوا ويتركوا.. وطنا تأكله الخيانة!



واثبتوا ان التجارب السياسية وادارة الدولة التي قادها البعث تقاس بتقييم عادل وموضوعي لما أنجزته وما أخفقت فيه، وساهموا في بقاء الذاكرة الوطنية والقومية تزهو بحقيقة إن البعث وعلى مدى 33 سنة كان عنواناً لبناء الإنسان والمجتمع وجزء من صناعة مرحلة مهمة في تاريخ العراق والامة العربية.

كما ساهم شباب البعث في محطات التجربة النضالية القومية في عموم الوطن العربي وارتباطها بأهداف الحزب في تحقيق مجتمع وحدودي اشتراكي حر وتعزيز ايمان الشباب العربي بوضع المصلحة القومية فوق حسابات الفكر الضيق والحسابات القطرية معطين في سبيل قيادة النضال الوطني والقومي في ساحاتهم أغلي التضحيات.

البعثيون رقم صعب في المعادلة العراقية والعربية

في ظل مرحلة استغرقت 23 سنة من عواصف التدمير لا زال البعث والبعثيون في الوطن العربي يتعرضون لشتى صنوف الاستهداف من اعتقالات وتهجير ونفي وحرمان، ففي العراق مثلاً يتعرضون لقوانين الارهاب ويتقدم شبابه قوائم الاعتقال والقتل والتغيب والتجهير والتجويع بدعوي انهم من (فلول نظام البعث) وانهم ينشطون سعيًا وراء العودة الى الحكم! هذا الكلام نمطياً ومكرراً وليس جديداً فقد اعتادت كل رموز وسلطات نظام بغداد على تناوله بإرشاد ممنهج من مرجعيتهم إيران وأمريكا وإسرائيل وترويجها كلما حاقت بهم الازمات، فهم قلقون وخائفون خاصة وهم يرون اندفاع الشباب نحو البعث فكراً ومبادئ أكثر من اي وقت مضى.

كما تزداد حدة هذه التصرفات كلما واجهوا تهديداً لوجودهم في السلطة المزورة وهم يلصقون كل التهم إلى الشباب الثائر الذين يرفعون اصواتهم مطالبين بإسقاط الظلم والتبعية للأجنبي والسياسات الخيانية والسرقة لحقوق الشعب.

ان تغني الشباب بتجربة البعث استفزت حكام سلطة بغداد المؤقتين مثلاً ودفعتهم الى تجنيد ميليشياتهم واعوانهم لتنظيم حملات ارهابية لقمع كل صوت معارض وطني بذريعة انه من فلول البعث فكانت الحصيلة اغتيال أكثر من 800 شاب من غير المغيبيين منهم.

الشباب موجودون على الارض لأجل وطنهم ورسالتهم وعقيدتهم القومية.

ان الحملات التي يبشر بها حكام بغداد فلولهم لم تقتصر على حرمان البعثيين او من كان في الحزب او عوائلهم حقوق المواطنة بل والدعوة إلى تطهير كل اجهزة الدولة منهم. والمثير أن العدد الكبير من أشرس معارضي تجربة البعث



انتفاضة تشرين ٢٠١٩، ما لها وما عليها !

بقلم ن. ز.

لا ننكر على بعض من ركب موجة الانتفاضة انه تصالح مع شعبه وناسه في البداية وبعضهم ساهم في فرض ترشيح الرئيس نواف سلام على المعارضة وهذا انجاز لم يكتمل للأسف عندما تجاوزت المصالح الانتخابية مع هذا الطرف السياسي وذاك إلى المواقف السياسية المشتركة تحسباً للانتخابات النيابية المقبلة التي يدرك بعض من دخل الندوة البرلمانية مؤخراً ان الفراغ الذي أحدثه استنكاف احدى اكبر التيارات السياسية عن دخول المعترك الانتخابي حينها ، ساعده على الوصول لتلك الأريحية التي لن تتوفر له في الدورات القادمة وبات من الضروري اعادة النظر في تقييم تجربة العام ٢٠١٩ من قبل القوى الحية التي نزلت إلى الشارع بقناعة التغيير الحقيقي وبات حالها كحال الام الحقيقية التي لم يكن لها امام ما تعرضت له الانتفاضة من تحديات سوى ان يبقى البلد واحداً موحداً ولو على حساب التضحيات بانتظار ما يمكن ان تحمل الايام القادمة من تحديات جديدة لعلها اكبر واخطر من ضريبة ال(سنتات الست) التي اراد وزيرٌ بغبائه فرضها على اللبنانيين حينها ، فيما مرّجّل الغضب الشعبي يتصاعد اليوم في سخونته مع التضخم المالي الحاصل والغلاء غير المسبوق وهذا هو حال الشارع اللبناني اليوم وهو يغلي غضباً دون موارد او مبالغة.

هل تعثرت الانتفاضة عندما تحقّظ رموزها عن تشكيل هيكلية تنظيمية لهم فتركوا لكل من هبّ ودبّ ومجموعات لا يتجاوز عديدها اصابع اليد الواحدة ان تتركب موجة "الثورة" في مصادرة تسمياتها بالشكل ذاته حين اتخذت مجموعات أخرى مسميات الحراك المدني وبعضها "صادر" المسمّى بطلب علم وخبر من وزارة الداخلية في الوقت الذي يُسجّل غياب الرموز الأساسية عن السمع باستثناء بعض النشاطات المتواضعة والحرص على عدم الغياب عن وسائل التواصل الاجتماعي وكلها لا تشكّل ارهاصات ما تتطلبه المرحلة الراهنة وإخراج الجمهور الواسع المُحبّط من الكبوة التي أوقعوه بها ، وهل لم يزل على حماسه كذخيرة مطلوبة لكل تحرّك مستقبلاً ام ان الأمور تتجه الى ما هو اسوأ . هنا بيت القصيد والسؤال الذي لم يزل ينتظر الاجابة .

بمرور سبع سنوات على انتفاضة ١٧ تشرين أول في العام ٢٠١٩ عندما أُطلق عليها مسمّى الثورة الشعبية واصرينا على تسميتها بالانتفاضة ذات التوجّه الثوري لقناعة راسخة لدينا ان مقومات الثورة لم ولن تكتمل بعد في ظل هذا النظام الطائفي ودولته العميقة التي يستحيل تغييرها بين ليلة وضحاها او عبر ما واجهته هذه الانتفاضة منذ اليوم الاول لانطلاقها عندما وجدت كل طائفي ومذهبي يتصدّى لها في الشارع ويتجرأ على مواجهة ابناء جلدته بالأسلحة البيضاء من خناجر وسكاكين وجنازير حديدية وغيرها ، إلى إحراق الخيم وتسخير الإعلام الموجه نحو تشويه من كانوا رموزاً للانتفاضة وتهديدهم بكل أنواع الاذية دون ان يغفل ان الدولة العميقة الكامنة في بعض الاجهزة الامنية أوعزت بدورها إلى اختراق الحالة الشعبية لحرفها عن مسارها سواء بقطع الطرقات المتعمّد او بإحراق الدواليب داخل الاحياء السكنية إلى افتعال شق الصفوف ودخول عناصر مشبوهة لتصدّر المشهد الشعبي وافتعال المشاكل الداخلية والدخول على خط المال السياسي الذي برّزت فيه كل القيادات التقليدية السياسية لمصلحة اشخاص سلّطت عليهم اضاء تلك المرحلة ثم اختفوا وذاب بعضهم كما يُذاب الملح في الماء الشديد السخونة وبقي من بقي يحمل الجمر بيديه غير مساوم على قناعاته في الوقت الذي انحرف الكثير من اقرانه نحو مصالحهم الخاصة وفي مقدمتهم من قذف بهم الشعب إلى المجلس النيابي لقناعة راسخة في التغيير الجذري ليلتحق الثلاث عشر منهم في اكثر من محور سياسي داخلي كان مشمولاً بشعار (كلن يعني كلن) وصودر الشعار اليوم على ايدي اكثر من طرف ليضيف اليه (إلا نحن مش منهن)، وتقتضي الامانة الاعلامية هنا ان نشير إلى الدور الوطني والموقف المسؤول الذي اتخذته قيادة الجيش اللبناني في استيعاب غضب الشارع اللبناني وحماية المتظاهرين ورفض أوامر المرجعيات التي طالبتها بالوقوف ضد ابناءها ولو باستخدام القوة المفرطة وهذا ما يُحسب للمؤسسة الامنية ولا يُحسب عليها بحفاظها على وحدة البلد وأمن شعبه وحقه في التعبير بكل أشكال الاعتراض الشعبي والسياسي.



سلسلة فكر البعث معنى خروج العرب من تراثها الأستاذ الدكتور عز الدين حسن الدياب / استاذ جامعي دمشق

يختلف عن التراث في أية أمة من الأمم، وسيكون لازماً للأجيال العربية فهو إحد مقومات شخصيتهم العربية، وأحد دلائل ومحددات العروبة، كهوية تستند إلى ثقافة لها لحظاتها الخصوصية ولها عروبة الجغرافيا، وتاريخ ينطق بهذه الجغرافيا، لغة عربية تماشي التاريخ في علومه وابتكاراته، وما يستجد فيه من علوم واختراعات.

والتراث العربي، تجد فيه الشخصية العربية، القدرة على استلهاهم، في معاناتها ومواجهة تحدياتها، وفي استدعاء ذلك الارث حال تعاظم التحديات،

واحتدام المعارك، فكلمة "الله وأكبر" مثلاً كان لها دورها في تعبئة الروح النضالية، ومدها بالقوة والصبر حتى بلوغ النصر، وشاهدنا على ذلك حرب التحرير في الجزائر ومواجهة العدوان الثلاثي على مصر، وسما غزة الذي تعلوه "الله وأكبر" التي لا تفارق أسنة كل المقاومين للعدوان الصهيوني.

وما كان للتيار القومي العربي أن يقاوم كل التحديات خلال تاريخه النضالي لولا التراث العربي، الذي شمل المحك في الترافق والتجانس بين قيم العروبة، وأهدافها في نضالها.

وإذا عدنا إلى التاريخ العربي وما سجل من معارك خاضتها الأمة العربية، نجد أن هذه الأمة كانت تستحضر مشاهد من تاريخها العربي الإسلامي، لتستعين به في حروبها ونضالها. فكان سنداً لها على الدوام، والتراث العربي بمعناه الثقافي والتاريخي، هو وطن أحرار العروبة الروحي، في معاركهم التي يخوضونها، على دروب الرسالة الخالدة.

إذا لم الحديث عن الخروج من التراث ؟، لأن العروبة تعيش معركة تزوير وخلط للأوراق في قممتها التخلي عن التراث. ومع التأكيد على أن الحداثة والتنوير والمعاصرة هي اهداف سامية ومطلوبة بالحاح، إلا ان دعوات التخلي عن التراث مستغلة تزوير تلك الشعارات السامية، هي دعوات مشبوهة، لأنها تريد تخليص العروبة من سندها القيمي، ومن كل ما تستعين به من التراث العربي للتعينة العقائدية والسياسية في معاركها النضالية.

التراث العربي يظل العين اليقظة التي تقرأ التحديات التي تعيشها الأمة العربية، ويظل الشاهد التاريخي، على أن العروبة تجمع القوى العربية والوطنية، تحت راياتها، والخروج من التراث العربي، وخروج العروبة من تاريخها وأصالتها، ومسوغ وجودها وتحررها وبلوغها معركة المصير العربي، فكيف لها غير تراثها العربي في معارك رسالتها الخالدة؟

شكل التراث ولا زال جغرافية بشرية ثقافية للدراسات والأبحاث النظرية والحقليّة/الميدانية، ووجد فيه علماء الدراسات الأنثروبولوجية ضالتهم، حيث وجدوا الأمثال التي تقول في كل ما يواجهه الإنسان من ظواهر وواقعات، تثير فيه الدهشة والاستغراب، أو الدواعي لأن يقول فيها حادثة، وحكمة تعبر عن عارض معين، أو يشير فيها إلى درس يتعلمه الإنسان في حياته.

في الأمثال حكاية أمة مع نفسها وتجاربها ومعاناتها وما لاقته من نجاحات وإخفاقات، وفيه مؤشرات ودلالات عن القيم الأخلاقية. في التراث إلى جانب عالم الأمثال والحكم، فيه حكايا عن التاريخ وأحداثه وواقعاته وحروبه وسلمه، ورجالاته وما أتوا به من افعال وأفكار وأقوال، وما أنشأوا من نظم سياسية وعقود اجتماعية وفلسفات وتجارب حكم، وما أسسوا من عقائد.

وفي التراث إضاءات حول قضايا وأفكار وبطولات وشعر، وأفعال ولا بد أن تجد في التراث حكايا عن الحداثك والشوارع وصناعها وعن القصور والبيوت وما

حوت وجرت فيها من أحداث، تحكيها الحكايات الشعبية، والأغاني الفلكلورية، والرقصات الشعبية.

في التراث حكايا الأمم، وشخصياتها الاجتماعية الثقافية، وما لها من ملامح ومعالم، وأدوار حضارية، وما تحكمها من اختيارات وأهداف ومبادئ وولاءات وانتماءات، ونوازع واتجاهات ونظم اجتماعية وسياسية، فإذا أخذت التراث حقلاً لمعرفة ما تريد من معارف عن هذه الأمم وجدهته في تناولك.

ويمكن القول إن التراث العربي وليد تجارب العروبة خلال تاريخها القديم والحديث والمعاصر، ووليد المعاناة والتحديات التي تعرضت وتعرض لها من الأمس إلى اليوم. وفي التراث العربي، نعثر على فكر النهضة العربية، ونستدل منه على دروبها وبرامجها وآلياتها.

إن تراثاً عربياً بهذا التاريخ، وهذه النشأة الحضارية، وبهذه الأبجدية من المعرفة الذي كوّنته وأوجدته أجيال عربية، كان لها حضورها التاريخي والحضاري والمعرفي على الساحة الإنسانية، تجد فيه الشخصية العربية جذورها التاريخية والثقافية، وقصة حضارته العربية والثقافية التاريخية، وفيها رافعتها الإسلام كرسالة إنسانية خالدة، طبعته بطابعها، وتركت فيه أمانة ومهمة نضالية، تتعاقب عليها الأجيال العربية، جيلاً بعد جيل، لتكون رسالة لهم ودوراً حضارياً، لا بد من بلوغه والظفر به.

التراث العربي سيكون للأمة العربية مرجعاً وسنداً فكرياً، يجعله



سلسلة فكر البعث

الديمقراطية عند البعث والتحديات المستقبلية - الجزء الثاني - عادل خلف الله

مقدمة:

في الجزء الاول تم استعراض الديمقراطية في الأسس الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي واهم المواد التي نص عليها دستور الحزب المجاز في المؤتمر التأسيسي عام 1947. فمُنذ بواكير النشأة طرح البعث مفهوماً واضحاً، شاملاً وعميقاً ومتوازناً للحرية، بين الفرد والمجتمع.

وفي هذا الجزء سيتم لقاء الضوء على بعض ملامح نضال البعث من أجل الديمقراطية في الاقطار العربية بشكل مركز، اضافة الى اهم التحديات المستقبلية في مجال الحريات وتطبيق الديمقراطية.

بعض ملامح النضال من أجل الديمقراطية في الاقطار العربية:

ان نضال البعث من اجل تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي لا يمكن تغطيته في مقال واحد، لذا سوف نتناول بعض المؤشرات الهامة في بعض الاقطار العربية.

وفي البداية لابد من الاشارة الى موقف البعث التاريخي في الدفاع عن الديمقراطية حين شهدت أروقة مباحثات الوحدة الثنائية بين سوريا ومصر، موقفاً مبدئياً ودفاعاً قوياً من قبل القائد المؤسس الأستاذ أحمد ميشيل علق حول الموقف من الديمقراطية، فطرح الديمقراطية الشعبية في إطار النظام الديمقراطي التعددي، حيث تستمد السلطة مشروعيتها من الشعب وعبر الانتخابات.

وعند استعراض نضال البعث من اجل الديمقراطية في قطار الوطن العربي، نجد انه في السودان مثلاً، فقد نشأ حزب البعث العربي الاشتراكي في ظروف مختلفة نسبياً عن ظروف نشأة الحزب الأولى في سوريا، نهاية أربعينيات القرن الماضي. فقد ارتبطت نشأته في السودان بالنضال من أجل إسقاط أول نظام عسكري دكتاتوري واستعادة الديمقراطية التعددية (نوفمبر 1958 - أكتوبر 1964). ورغم طبيعة المرحلة الثورية وشعاراتها، فقد لعب البعث دوراً مهماً في النضال بجانب القوى الديمقراطية. كما واصل في المرحلة اللاحقة الدفاع عن الديمقراطية والتعددية والتصدي للممارسات الخاطئة والشائنة من قبل الفئة الحاكمة للتعددية الثانية بعد انتفاضة أكتوبر 1964.

لذلك عندما حدثت انتفاضة أبريل 1985م في السودان، قرر حزب البعث خوض الانتخابات وذلك لعدة أسباب من بينها :

1- ترسيخ الديمقراطية كنظام عصري ويمثل سمة العصر التي

أخذت به غالب الدول والتخلص من الدكتاتوريات، والسعي في

أثرها لتصحيح مسارها في بقية الدول الأخرى حتى وإن افتقرت لمقومات وجودها .

2- الإطلاقة على جماهير شعبنا والتواصل النضالي معها بحرية تامة ودون أي ملاحقة أو حرمان، وذلك لنشر أفكاره، وبرامجه، وتشجيعها للانتماء والتنظيم، وإدارة تحالفاته مع القوى السياسية والاجتماعية ذات الاستعداد لمواجهة تركة سلطات الاستبداد، وتوطين الديمقراطية كنظام أمثل للحكم

3- ربط الديمقراطية بالواقع الاجتماعي، وبمفهوم المشاركة الفعلية في التغيير كونها عملية مستمرة تحتاج للجهد المشترك والصبر عليها.

وقد اتاحت هذه الفترة للحزب بالانتشار في ربوع البلاد، بالمنشور، والبيان، ومعرض الكتاب الثقافي، والندوات، والحوارات المباشرة، من أجل ترسيخ عوامل بقاء الديمقراطية، والتفاعل النضالي مع مختلف الفئات الشعبية واكتساب الخبرة في المنافسة الانتخابية وتمثيل الشعب في البرلمان .

اما في العراق، في فترة الستينيات والسبعينيات، التي شهدت ذروة في النشاط الثوري والتحرري على نطاق العالم الثالث، مسنوداً بوجود المعسكر الاشتراكي ومبادئ الحياد الإيجابي التي طرحها حزب البعث وتأسست من وحيها حركة عدم الانحياز، سادت مقولة الديمقراطية الشعبية، وصيغة نظام الحزب القائد والدور التقدمي الذي يلعبه الضباط الثوريون في جيوش بلدان العالم الثالث . وفي إطار هذا المناخ استلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق بتفجيره ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 ، التي عرفت بالثورة البيضاء، وطرح، من موقع التزامه بالديمقراطية الشعبية، شعار الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، كإطار لتعددية سياسية تقوم على الفرز بين القوى التقدمية والقوى الرجعية لبناء عراق وطني مستقل، التي ضمت حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وأحزاب كردية ثورية وممثلين عن التيار الناصري، بعد تأمين النفط وانجاز الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية في شمال العراق .

وهي نقلة مقارنة بصيغة الحزب الواحد، واجتهاداً ظرفي من الديمقراطية البرلمانية، كما نص عليها دستور الحزب، تعكس المتغيرات في المناخ الإقليمي والدولي ومراعاة لخصوصية الواقع العراقي وتركيبه قواه.



الورقية، إلا بربطها بتنمية الوعي بالتنظيم واتساع نطاق المشاركة المجتمعية والتنمية المتوازنة وقيام الدولة بوظيفتها الاجتماعية بحشد الموارد وتنميتها وإعادة توزيعها بما يحقق العدالة والمساواة وفعالية المؤسسات النيابية وسيادة القانون كوجه آخر من أوجه العدالة والمساواة وتعزيز الثقة وبث الاطمئنان .

-من التحديات التي ارتبطت بأنظمة الاستبداد، هو سعيها في سبيل البحث عن شرعية مفقودة، إلى خلق أجسام سياسية موالية لها تلحقها بأجهزة نظمها عبر التعيينات أو عبر انتخابات شكلية ومزورة لإطالة عمرها. وفي الوقت عينه ظلت تطارد المعارضة السياسية بالحظر والاعتقالات، مع خلق لافقات حزبية موازية بذات المسميات للنيل من هذه القوى.

-إقصاء فكرة الحزبية، الآن الديمقراطية تواجه أكبر تحدي لها، وخاصة قواها الحية واعمدتها الرئيسة (الأحزاب والنقابات)، بعد أن تعرضت في السابق بدمغها من قبل قوى الاستبداد وغيرها بكونها أحزاب دخيلة، أو عميلة، وأحزاب أيديولوجيا.. الخ، ومع ظهور منظمات المجتمع المدني، وحركات وأحزاب مكونات ما دون الوطنية، بدأ الحديث العلني عن إقصاء أو رفض فكرة الحزبية، ومحاولة طرح بدائل على شاكلة التكنوقراط، أو المستقلين، أو المدنيين، لإدارة سلطة النظام الديمقراطي لاسيما إبان الفترات الانتقالية .

-لا بد من ارتباط صميمي بين الديمقراطية والتعددية السياسية والاقتصادية، والثوابت الوطنية، والأمن القومي، والتخطيط الاستراتيجي، وذلك من أجل الحفاظ على وحدة تراب الوطن، وعدم التفريط في سيادته، ورفض استباحة البلاد عن طريق الارتباطات المشبوهة، مثل التطبيع مع العدو الصهيوني العدوانى التوسعي العنصري ورهن البلاد للأجنبي، وهذا مرتبط بتبصير شعبنا بمخاطر وأطماع التدخل الدولي والإقليمي في شؤوننا الداخلية، وهذه سمة ظلت ملازمة و مهدد يطل برأسه في كل أزمت الاقطار العربية الراهنة ، لا سيما في ظل الدكتاتوريات والحروب الداخلية او تحت شعارات ديمقراطية زائفة، لأنها مرتبطة بوكلاء ونفعيين أصبحوا يجاهرون بذلك علناً .

لذا فإن ضمان تطبيق الديمقراطية كما دعا إليها حزب البعث العربى الاشتراكي منذ تأسيسه، لا بد ان تواكب الزمن وتواجه التحديات التي يفرضها بوجه الديمقراطية، ومنها ظروف الاقطار العربية، وطبيعة القوى السياسية والاجتماعية فيها، وطبيعة وحجم التهديدات الخارجية، ذلك ان مفاهيم ومبادئ الحرية التي عبر عنها البعث، والتي جسدتها نضالات البعث في العديد من الأقطار العربية، هي أسمى صور النضال الانساني التي يسعى إليها .

لذلك اتخذ المؤتمر القومي التاسع منحى نقدي واضح من صيغة الحزب الواحد التي تقوم على وحدانية التنظيم وعدم مراعاة التعددية (وفيها تجاهل لطبيعة تكوين الحزب وللشروط الموضوعية للعمل القومي الثوري كما تنطوي على تشويه للمعنى القومي للديمقراطية وعلى تشجيع المنطلقات القطرية ولمنطق السلطة والبيروقراطية).

وقد واصل البعث، في أقطار عربية أخرى، النضال من أجل استعادة الديمقراطية، والتعددية السياسية والفكرية حيث أكد خلال المخاطبات الجماهيرية والندوات التي نظمها، التزامه بالديمقراطية والتعددية، وشرط الديمقراطية بإنجاز لصالح غالب الشعب وبالحل السلمي ودعم الحكم الذاتي الإقليمي لحل قضية الاقليات في إطار وحدة القطر الواحد.

ودافع البعث عن عقد المؤتمرات وانتخاب القيادات داخل الاحزاب والنقابات وقد تعزز هذا الطرح، بالدفاع عن الديمقراطية، ومقارنته المبدئية للنظم والتوجهات الدكتاتورية في بعض الاقطار العربية، عسكرية كانت أم مدنية، سواء من منبره المستقل أو في إطار صيغ تحالفية، بجانب تميزه بعدم مهادنه الدكتاتوريات التي تعاقبت على الحكم في تلك الاقطار، وبعدم المشاركة في تركيبها السلطوية بأي مستوى.

فضلا عن تمسكه بالحلول السلمية الديمقراطية لقضايا التطور الوطني، وموقفه من عدالة قضايا المناطق الأكثر فقرا وتخلفا. اضافة الى تشدده على محتوى الديمقراطية الاجتماعي، فلا ديمقراطية بلا إنجاز تنموي وخدمي، ولصالح غالب الشعب، في تأكيد فريد على عضوية (جدلية) جناحيها، السياسي والاجتماعي الاقتصادي.

الديمقراطية والتحديات المستقبلية

تبرز من بين التحديات الأهمية الفائقة لما يلي:

- هشاشة البيئة الديمقراطية وضعف المشاركة ووجود غالب الجماهير خارج الأطر وعزلها من لدن القوى الاجتماعية عن مضمونها الاجتماعي الخدمي التنموي. وكل ذلك من أجل إبقاء دوران الحلقة المفرغة، وسهولة الإجهاز عليها، وقطع دورة استدامة النظام الديمقراطي، وتوطينه بقسمات الواقع وألوياته ومطلوباته. مما أفرز ظاهرة تناسل حمل السلاح وفصائله واتساع نطاقه وقاعدته في عدد من الاقطار العربية مثل العراق والسودان ولبنان وسوريا واليمن وليبيا .

-التخريب الذي حدث على صعيد البنى الشعبية والمكونات المنظمة والتأزيم الاقتصادي الاجتماعي، ووحدة التفاوت الطبقي والهجرة والنزوح وارتفاع معدلات البطالة والفقر و التسرب التعليمي والاغتراب(تربييف المجتمع المدني والقطاع والقوى الحديثة) بنهجها الرأسمالي الطفيلي...إذ لا رسوخ للديمقراطية واستعداد للدفاع عنها وحمايتها فعليا لا نظريا بالمواثيق



سلسلة فكر البعث البعث العربي حركة تاريخية: قراءة في فلسفة الرسالة والانقلاب عند القائد المؤسس طارق عبد اللطيف أبو عكرمة/ السودان

للسيطرة. إنها قدرة على العطاء الحضاري، وإرادة للتحرر، والتزام بقيم العدالة والحرية. وقد صاغها القائد المؤسس في (ذكرى الرسول العربي) (1943)، حيث تحدث عن الإسلام ك (تجربة واستعداد دائم) لكن الرسالة لا تتحول إلى مشروع إلا بثلاث مراحل:

1. الوعي بالرسالة - أن تدرك الأمة أنها كيان له دور في التاريخ.

2. ترجمة الرسالة إلى أهداف - أن تتحول إلى برنامج عمل (الوحدة، الحرية، الاشتراكية).

3. المؤسسة التي تحمل الرسالة - أن توجد آليات تحول الرسالة إلى فعل يومي. فالرسالة بلا مؤسسة تتحول إلى حنين، والمؤسسة بلا رسالة تتحول إلى جهاز. والحركة التاريخية تجمع بينهما.

ثالثاً: الوعي والإيمان؛ ثنائية القوة: يميز القائد المؤسس بين الوعي (التطلع إلى المستقبل، الروح العلمية، التفكير المنظم) والإيمان (الثقة الداخلية، القوة الحيوية، القدرة على الاستمرار). والعلاقة بينهما تكامل، لا فصل بين العقل والروح. وقد استطاع البعث، بإمكانياته المحدودة، أن يتغلب على أحزاب تمتلك النفوذ والوجاهات. وهذا لا يعود إلى قوة مادية، بل إلى قوة معنوية، مصدرها الوعي والإيمان معاً، والزهدي في القوى الكاذبة.

رابعاً: الانقلاب كتحول وجودي: الانقلاب، عند القائد المؤسس، ليس خطة سياسية لتنظيم المجتمع، بل هو (سر النفسية الجديدة في حياة العرب، إنه تحول وجودي في شخصية الإنسان العربي، وقطيعة مع الواقع الفاسد، وبداية لتربية الذات من جديد، والعرب لا يصلون إلى أهدافهم إلا إذا ساروا في طريق معاكس لهذا الواقع.

وهذا الطريق:

- رفض التطبيع مع الفساد - عملياً، لا كلامياً.
- بناء البديل - مؤسسات وعلاقات وقيم بديلة.
- الصبر الثوري - الدأب المشبع بالإيمان.

النص الذي نقرأه هو (البعث العربي حركة تاريخية)، حديث ألقاه القائد المؤسس أحمد ميشيل عفلق في مكتب الحزب بدمشق، بمناسبة زيارة شباب البعث الجامعيين من بيروت، في 26 شباط 1950، ونُشر لاحقاً في (في سبيل البعث). واختيار الشباب الجامعي ليس عابراً، بل هو اختيار تربوي يكشف عن رؤية القائد المؤسس لدور الطلاب كطليعة للأمة: وعي متقدم، وطاقة خلاقة، وإرادة صامدة. فالحديث لا يقتصر على الجانب التنظيمي، بل يمتد إلى التربوي: كيف يفكر الشباب؟ كيف يواجهون الصعاب؟ كيف يحافظون على الوعي والإيمان معاً؟ وخطاب القائد المؤسس لا يقوم على التلقين، بل على الحوار. يطرح أسئلة، ويفتح آفاقاً، ويخاطب العقل والوجدان معاً. وهذا ما يفسر لماذا ظل النص حياً بعد سبعة عقود: لأنه لا يخاطب جيلاً بعينه، بل كل جيل يريد أن يحمل الرسالة.

جاء الحديث في ظرف سوري شديد الاضطراب: ثلاثة انقلابات عسكرية في 1949. وفي هذا السياق، لم يكن سؤال القائد المؤسس أحمد ميشيل عفلق عن النجاح الظرفي، بل عما يمنح الحركة قدرتها على الاستمرار والتجدد. ومن هنا تصبح (حركة تاريخية)، معياراً لا وصفاً.

أولاً: الأصالة بين الانغلاق والاستيعاب: يقول القائد المؤسس إن البعث (ليس مستورداً ولا مقلداً)، لكن الأصالة لا تعني رفض كل ما هو خارجي، بل هي الاستيعاب النقدي: تأخذ ما ينفع، وتترك ما يضر، وتحوله إلى ثمرة تحمل بصمتها. الحركة التي ترفض كل خارجي تتحول إلى جمود، والتي تقبل كل خارجي تتحول إلى تقليد. أما الأصيلة، فهي تستوعب وتبدع، وتبقى وفية لجوهرها منفتحة على العالم.

والأمة العربية، في نظر القائد المؤسس، ليست ثانوية في التاريخ، بل حملت رسالة إلى العالم، وتعرف كيف تمزق (الأثواب الكاذبة)، التي تُفرض عليها.

ثانياً: الرسالة الخالدة: من مفهوم إلى مشروع: الرسالة ليست عقيدة دينية تُفرض، ولا تفوقاً عرقياً يُستخدم



الأفعال، وينتظر أن تغيره الظروف، وإما أن يصبح فاعلاً في التاريخ، ويغير الظروف بنفسه.

وربما كان التحدي الأكبر الذي يواجه الجيل العربي اليوم هو استعادة هذا (الجوهر السليم)، الذي تحدث عنه القائد المؤسس أحمد ميشيل علق، **ليس عبر استنساخ تجارب الماضي، بل عبر إعادة قراءتها بروح العصر، وتحويل دروسها إلى مشاريع عملية تتناسب مع متطلبات الحاضر، وتستشرف آفاق المستقبل.** فالبعث العربي، كحركة تاريخية، لا يقاس ببقائه في الماضي، بل بقدرته على التجدد في الحاضر، واستشراق المستقبل، والإسهام في صناعة تاريخ جديد للأمة العربية.

وهنا يبرز السؤال الأعظم: هل ما زال البعثيون يدركون أن (الانقلاب هو سر هذه النفسية الجديدة في حياة العرب)، وأنه يعني أن العرب لا يمكن أن يصلوا إلى أهدافهم إلا إذا ساروا في طريق معاكس لهذا الواقع المريض؟ أم أن الحركة، كما يحدث لكثير من الحركات التاريخية، أصبحت أسيرة لحظتها الراهنة، وفقدت قدرتها على تجاوز ذاتها والارتباط بجوهر الأمة؟ إن الإجابة على هذا السؤال هي التي ستحدد ما إذا كانت حركة البعث ستظل (حركة تاريخية)، قادرة على صناعة المستقبل، أم أنها ستتحول إلى مجرد (حركة عابرة)، تموت حين تموت ظروفها.

والمستقبل، كما يعلمنا التاريخ، لا ينتظر الأمم التي تكتفي بوصف أزمتها، بل يفتح أبوابه للأمم التي تمتلك مشروعاً واضحاً، وتؤمن برسالتها، وتعرف ماذا تريد أن تضيف إلى العالم.

خلاصة:

يكشف النص عن تصور يتجاوز تعريف الحركة بالحزب أو التنظيم. الحركة التاريخية هي التي تستمد أصالتها من واقع الأمة، وتجمع بين الوعي والإيمان والفعل، وتطور وسائلها من داخل طبيعتها، وترى في التغيير تحولاً يبدأ من الإنسان ولا ينتهي عند حدود السياسة. لكن قيمة النص اليوم لا تكمن في إعادة إنتاج ألفاظه، بل في تحويل مفاهيمه إلى أسئلة نقدية: كيف نحافظ على جوهر الفكرة دون تقليد؟ كيف نطوّر الوسائل دون فقدان الغاية؟ وكيف يتحول الإيمان إلى وعي، والوعي إلى عمل، والعمل إلى تجربة قابلة للمراجعة؟ التاريخ لا يُستعاد بتكرار الماضي، وإنما بإنتاج قدرة جديدة على فهم الحاضر وصناعة المستقبل.

• الوعي بالتاريخ - أن يعرف الإنسان أنه جزء من مسار، وأن جهده لن يضيع.

خامساً: الرسالة الطويلة والوعي التاريخي: يعترف القائد المؤسس بأن الحركة قد تواجه تباطؤاً، لكنه يفسره بأنه طبيعة الرسالة الطويلة. فالحركة ملزمة بأن توجد تنظيمها ووسائلها من (لحمها ودمها)، وهذا يستغرق وقتاً. والوعي التاريخي شرط للبقاء، فالحركة التي تحافظ عليه تصنع التاريخ، والتي تنساه تصنعها الظروف. وهذا الوعي هو ما يجعل البعث قادراً على تجاوز مراحل الضعف.

سادساً: اختبار الحركة التاريخية اليوم

بعد أكثر من سبعة عقود، لا تكمن أهمية النص في ترديد مفاهيمه، بل في اختبار شروطها.

فالأصالة وحدها لا تكفي، والاستمرار الزمني لا يكفي. الحركة التاريخية تحتاج إلى قدرة متجددة على فهم الواقع، وإنتاج المعرفة، وتطوير التنظيم، وتحويل المبادئ إلى ممارسة. والسؤال الأهم: ما الذي يعنيه اليوم أن تكون الحركة (تاريخية)، هل يكفي أن تحمل الفكرة ذاتها، أم أن التاريخية تتطلب إعادة إنتاج القدرة على الفهم والعمل والتجديد؟

سابعاً: قراءة في الحاضر والمستقبل: بعد أكثر من سبعة عقود، لا تعود أهمية النص في إعادة ترديد مفهوم (الحركة التاريخية)، بقدر ما تكمن في اختبار شروطه. فالأصالة وحدها لا تكفي، والاستمرار الزمني لا يكفي، إذ تحتاج الحركة إلى قدرة متجددة على فهم الواقع، وإنتاج المعرفة، وتطوير التنظيم والوسائل، وتحويل المبادئ إلى ممارسة.

إن قراءة هذا النص اليوم لا يمكن أن تكون مجرد تأريخ لفكرة، بل هي استدعاء لمعيار فلسفي يميز بين الحركات التي تصنع التاريخ والحركات التي تصنعها ظروفها. ففي زمن تتسارع فيه التحولات، تظل الحاجة إلى حركة تمتلك الوعي والإيمان والفعل معاً، وتستطيع أن تسير في (طريق معاكس للواقع الفاسد)، هي الحاجة الأعظم في واقعنا العربي.

ومن قراءة حديث القائد المؤسس للانقلاب بوصفه اتجاهاً معاكساً للواقع القائم، يمكن أن نستخلص أن المستقبل عنده ليس مجرد امتداد تلقائي للظروف، وإنما نتيجة لفعل الإنسان في الواقع ومحاولته تغييره. وهذه نتيجة تستخلصها القراءة من النص، ولا ينبغي تقديمها باعتبارها عبارة وردت فيه حرفياً. وهو يضع أمام الجيل العربي الجديد خياراً مصيرياً: إما أن يبقى أسير ردود



القاضية نافي بيلاي

من صمود فلسطين وتضامن العالم إلى (إدانة "نوبل" للسلام لإسرائيل) بقلم ع.خ.

إيلاماً تدمير مركز البسمة للإخصاب وأطفال الأنابيب، وفقدان أجنة كانت محفوظة بالتجميد. وقد أوردت لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة تقريراً بنحو ثلاثة آلاف جنين، فيما نقلت تقارير عن إدارة المركز تقريراً يقارب أربعة آلاف. ويظل اختلاف التقديرات سبباً إضافياً للتمسك بالتوثيق الدقيق، لا للتقليل من فداحة المأساة.

إن الأنابيب المحطمة ليست، في المخيال الإنساني، مجرد معدات طبية دمرها القصف، بل استعارة موجعة لرجاء تحطم قبل أن يتجسد، ولمستقبل أغلقت أمامه نافذة الميلاد، ووجه من وجوه الاعتداء على مقومات استمرار الحياة الفلسطينية. لم تكن تلك الأجنة أطفالاً عاشوا ثم ماتوا، بل احتمالات حياة لم تتح لها فرصة الاكتمال، وأحلاماً إنسانية ظلت معلقة عند العتبة الأولى للوجود.

ومن هنا، تتجاوز المأساة حدود الخسارة المادية لتطرح أسئلة أخلاقية وقانونية عميقة حول حماية المنشآت الطبية والحقوق الإنجابية في زمن الحرب. وقد تناولت لجنة التحقيق الأممية هذه الواقعة ضمن تقاريرها بشأن الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يستوجب التمييز بين الوقائع التي وثقتها اللجنة والتوصيفات والاستنتاجات القانونية التي تخضع، في ما يتعلق بالمسؤولية الجنائية الفردية، لأطر القضائية المختصة.

وعلى امتداد الجغرافيا العربية، لا تنفرد غزة بمرارة الفقد. ففي دارفور ومناطق أخرى من السودان، يواجه الأطفال خطر الجوع وسوء التغذية والنزوح، فيما تتدهور خدمات رعاية الحوامل والمواليد حديثي الولادة، وسط أزمة إنسانية حذرت منها المنظمات الدولية.

البحث عن لقمة تسند أجساد صغارهم. فإذا كانت غزة، بصمود شعب فلسطين، وتضامن أحرار العالم الذي تصاعد على مدى ثلاث سنوات، تكشف كيف يمكن للحرب أن تحاصر احتمالات الحياة، فإن دارفور، وما تشهده المدن والمجتمعات المحاصرة في السودان، تكشف كيف يمكن للجوع أن ينتزع من الحياة القائمة أبسط شروط البقاء.

من أعماق الضمير الإنساني المثخن بالجراح، تنبعث صرخة تتجاوز حدود الرثاء إلى مساءلة الوجود ذاته؛ صرخة تتردد بين أنقاض البيوت، وعلى وجوه الأطفال الذين اختزلت طفولتهم في انتظار الخبز والأمان.

هناك، حيث تتراجع الحياة أمام آلة الحرب، يصبح الصمت امتحاناً أخلاقياً، ويغدو التواطؤ مع قوة الاحتلال الغاشمة، بتوفير المال والسلاح والحماية من المساءلة وتعطيل مساعي العدالة الدولية، وجهاً آخر من وجوه الانتهاك. وتغدو العدالة سؤالاً معلقاً بين ضمير العالم وموازنين القوة.

في هذا الأفق المثقل بالفقد، ومع حلول ذكرى الإبادة الجماعية، تبرز نافي بيلاي، القاضية الجنوب أفريقية والمدافعة عن حقوق الإنسان، بوصفها إحدى الشخصيات التي كرّست مسيرتها للقانون الدولي ومساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة.

عملت بيلاي قاضية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأسهمت في تطوير الاجتهادات القانونية المتعلقة بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، قبل أن تتولى منصب المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بين عامي 2008 و2014. كما ترأست لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، خلال الفترة من 2021 إلى 2025.

ومن رواندا، التي شهدت الإبادة الجماعية عام 1994، إلى غزة المثقلة بويلات الحرب، يمتد خيط من الذاكرة والمساءلة؛ فالمآسي، وإن اختلفت جغرافياتها وتباينت سياقاتها، تلتقي عند حقيقة واحدة، مفادها أن كرامة الإنسان لا تتجزأ، وأن القانون لا يستمد قيمته من قوة من يحتكمون إليه، بل من قدرة مؤسساته على حماية الضعفاء ومساءلة الأقوياء.

وفي فلسطين، ولا سيما غزة، لم يقتصر الدمار على المنازل والمستشفيات والمخيمات ودور العبادة والمؤسسات التعليمية والبنية التحتية، بل امتد إلى مقومات الحياة ومستقبل الأسر والقدرة على الإنجاب. ولعل من أكثر الوقائع



القصف والجوع والإبادة يبقى وعداً مؤجلاً. لن تعيد الكلمات إلى أجنة غزة مستقبلها المفقود، ولن ترفع عن أطفال دارفور وطأة الجوع والخوف والمرض، لكنها تستطيع مقاومة النسيان، وحفظ مكان الضحايا في الذاكرة الإنسانية. كما يمكنها أن تمد القوى الحية في العالم، وفي مختلف أقطار العروبة، بأسباب النضال لنصرة شعب فلسطين والوقوف إلى جانبه بعزم، بعدما غدت فلسطين معياراً أخلاقياً وبوصلةً للضمير الإنساني.

إن نحيب الأنابيب المكسورة ليس مرثية لرجاء انطفأ فحسب، بل شهادة على مسؤولية قوى النضال في الدفاع عن الحياة والعدالة الدولية، ونداء إلى عالم يحتاج إلى استعادة بوصلته الأخلاقية وفق المعيار الفلسطيني.

فبين ذاكرة رواندا، وركام غزة، وجوع دارفور، ووجع ملجأ العامرية في العراق، تظل حياة الإنسان هي الحقيقة التي ينبغي ألا تختزل في رقم، أو تُمحي خلف ضجيج موازنات السياسة ومناوراتها.

وحين تصبح العدالة فعلاً لا شعاراً، والحماية التزاماً لا وعداً، ويغدو الطفل أسبق إلى الرعاية من حسابات القوة والربح والخسارة، يمكن للسلام أن يغادر أوراق المؤتمرات ويستقر في حياة البشر، الآن، لا غداً؛ بوصفه حقاً مصوناً، لا أمنية مؤجلة أو حلمًا بعيد المنال.

وما بين أجنة فقدت فرصة الميلاد في غزة، وأطفال يصارعون الجوع في دارفور ومناطق عدة من السودان، تتوحد المأساة في سؤال إنساني واحد: كيف يستطيع العالم أن يتحدث عن الحضارة والتقدم، فيما يعجز عن حماية الحق المتساوي في الحياة؟

ليست المقارنة هنا مفاضلة بين الآلام، ولا منافسة بين الضحايا على استحقاق التعاطف، بل دعوة إلى ضمير لا ينتقي ضحاياه وفق الجغرافيا أو المصالح السياسية وازدواجية المعايير، وإلى عدالة لا تتبدل بتبدل التحالفات أو منطق القوة الغاشمة.

وفي هذا السياق، يكتسب المسار الحقوقي للقضية نافي بيلاي دلالاته الأعمق؛ فهو يذكر بأن العدالة ليست شعاراً احتفالياً، بل مسؤولية تتطلب الشجاعة والنزاهة والاستقلال، والقدرة على مقاومة الضغوط والإغراءات، وإخضاع مرتكبي الانتهاكات للمساءلة.

وقد أعاد فوزها بجائزة نوبل للسلام لعام 2026 تسليط الضوء على مسيرتها في الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي، وعلى ما يجري في فلسطين. وجاء القرار وسط سجال سياسي شمل انتقادات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي اعترض على عدم منحه الجائزة، وانتقادات أخرى للاختيار. غير أن قيمة العدالة لا تُقاس برضا السياسيين أو اعتراضهم، بل بمدى وفائها لمبادئها وقدرتها على حماية الإنسان، أياً كان موقعه أو هويته.

إن الاحتفاء المستحق بشخصية حقوقية مثل القاضية نافي بيلاي لا ينبغي أن يحجب السؤال الأهم: هل تتحول المبادئ التي دافعت عنها بشجاعة ونبل إلى حماية فعلية للضحايا؟

وهل تستطيع المؤسسات الدولية تجاوز حدود الإدانة اللفظية إلى مساءلة منتهكي القانون، وضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين؟ إن القانون الذي لا يجد طريقه إلى حياة الناس يظل ناقص الأثر، والسلام الذي لا يحمي الأطفال والمجتمعات من





البعث في لبنان نضال وطني تحت راية الشرعية القومية

البرائات في جبل لبنان وبيروت

د. عبده شحيتلي

القسم الثاني (2/2)

-التنظيم الحزبي في بيروت: الجامعة الأميركية، والمدارس والأحياء الشعبية:

بدأ التنظيم الحزبي في الجامعة الأميركية في بيروت مبكراً، ليبلغ مستوى الفرع المكون من شعبتين، على صعيد بيروت، في منتصف خمسينات القرن الماضي. كان تنظيم الجامعة الأميركية تابعاً للشعبة الغربية من بيروت، والبعثيون في هذا التنظيم كانوا من الطلاب العرب، وأبرزهم: سعدون حمادي من العراق، وعلى فخرو من البحرين، وجمال الشاعر من الأردن.

هذه البداية المبكرة للتنظيم تعود الى العام 1949. يذكر الدكتور سعدون حمادي أنه في هذا التاريخ تعرف على أفكار البعث، وانتسب الى تنظيمه وكان طالباً في سنته الجامعية الثانية. تم ذلك عن طريق زميله حمد الكرابولي، السياسي والأكاديمي العراقي الذي انضم الى البعث في مرحلة التأسيس، ومنه حصل على نسخة من دستور البعث الذي أقره المؤتمر التأسيسي للحزب عن طريق شاب من سوريا هو حسام الدين اللحام. (أوراق

سعدون حمادي، ص 35). ويقول إنه اطلع عليه وأعجب به ووافق على الانتساب للحزب ليصبح عضواً فيه في النصف الثاني من العام 1949.

في تلك الفترة، كما يذكر الدكتور حمادي، كان التنظيم في الجامعة الأميركية في بيروت "في مستوى فرقة"، وكان المسؤول "هو الدكتور جمال الشاعر". وكان البعثيون يمثلون الفئة الأكبر في الاتجاه القومي العربي في الجامعة، وكانت جريدة "البعث" الأسبوعية التي يكتب فيها ميشال عفلق "مصدر الثقافة".

كان الصراع محتدماً في الجامعة بين الشيوعيين والقوميين العرب للسيطرة على جمعية "العروة الوثقى"، ذات الاتجاه القومي والناشطة جداً بين الطلاب. استطاع الطالب سعدون حمادي الفوز بالانتخابات ليغدو عضواً في الهيئة الإدارية للعروة الوثقى، ورئيساً لتحرير مجلتها في العام 1952. (م. ن، ص 52). في هذا العام انطلق التنظيم الحزبي على صعيد لبنان بعد تنظيم اول اجتماع لمسؤولي المناطق "في شكل مؤتمر قطري" في البيت الذي

كان يشغل فيه سعدون حمادي غرفة في بيروت.

حصل ذلك بعد المهرجان الذي تم تنظيمه بمناسبة عيد الشهداء في صيدا، والذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الفعلية للتنظيم على مستوى لبنان، ويؤكد الدكتور حمادي الذي كان من أبرز خطباء هذا المهرجان أنه كان، في ذلك الحين، المسؤول الأول عن التنظيم على صعيد لبنان.

غادر الطالب سعدون حمادي لبنان بعد إكمال الدراسة والتعرض للتوقيف أياماً بسبب نشاطات حزبية مناوئة لديكتاتورية الشيشكلي في سوريا، والحكم عليه بالسجن غيابياً لمدة ستة أشهر، ولكنه كان قد تخرج وغادر لبنان. هذا التفاعل الفكري والنضالي بين الطلاب العرب، الذين كانوا يمضون فترة الدراسة في الجامعة قبل العودة الى أقطارهم، عاشته نخبة من الطلاب اللبنانيين الذين انتسبوا الى البعث في الجامعة، وكانوا بمثابة الكادر الأول الذي لعب دوراً قيادياً هاماً على صعيد لبنان ومنهم: نقولا الفرزلي وجهاد كرم ويلي بقسماطي وخالد



بالتنظيم الحزبي في الجامعة الأميركية أن معظمهم استمر بالتزامه خط الشرعية التاريخية للحزب بعد مضي وقت طويل على التخرج، رغم الأزمات العاصفة التي عاشها التنظيم بدء من المؤتمر القومي الخامس؛ فجهاد كرم استمر في هذا الاتجاه وتسلم مواقع قيادية في فرع بيروت ثم القيادة القطرية، واستمر في نشاطه الحزبي حتى أوائل السبعينات حيث تم تعيينه سفيراً للعراق في البرازيل. وبعد تقاعده من عمله الدبلوماسي حافظ على علاقته بالقيادة الحزبية، فاستقبل وحضر اجتماعاً في منزله في حامات في السنوات الأولى من بداية الألفية الثالثة، لمناقشة كيف يعود التنظيم الحزبي للنضال متجاوزاً قيود السرية الصارمة التي حكمت عمله في المرحلة السابقة. وكان حاضراً في المؤتمر القطري الذي عقد في طرابلس في العام 2005 برئاسة الدكتور عبد المجيد الرافعي، وحافظ على العلاقة مع القيادة الحزبية حتى أيامه الأخيرة. ونقولا الفرزلي الذي لعب الدور الأساسي في تأسيس التنظيم الحزبي في البقاع الغربي، تدرج في المواقع الحزبية في لبنان وصولاً إلى أمانة سر القطر في ستينات القرن الماضي، وإلى القيادة القومية. وكانت صلته وثيقة للغاية بالأستاذ ميشال عفلق منذ حضوره الأول إلى لبنان بداية خمسينات القرن الماضي ثم عودته المتكرر إليه. وبعد مغادرة الأستاذ عفلق إلى البرازيل بعد ردة 23 شباط، ظلت صلة الأستاذ عفلق بالأستاذ نقولا ومن خلاله بالحزب دائمة، كما يؤكد جهاد كرم (حديث الذكريات، ص125،

اكتسبوا خبرة حزبية وتنظيمية في فرع بيروت أثناء متابعة الدراسة قبل أن يعودوا إلى مناطقهم ليسهموا في دفع مسيرة العمل التنظيمي والنضالي. تطور التنظيم الحزبي في الجامعة الأميركية ليصبح مكوناً من فرقتين حزبيتين ضمت بعثيين من لبنان والأقطار العربية، ومن بين اللبنانيين الذين أصبحوا أعضاء في قيادة الفرقة جهاد كرم الذي يذكر من بين أعضاء أول حلقة حزبية انضم إليها: عصام نعمان وفتحي الجشي وعدنان درباس. في الفترة ما بين بداية خمسينات القرن الماضي وبداية الستينات (حتى ما قبل المؤتمر القومي الخامس الذي انعقد عام 1962) بات التنظيم الحزبي في الجامعة مكوناً من فرقتين إحداهما لبنانية تولت أمانة سرها الطالبة في كلية التربية ليلي بقسماطي ثم خالد لطفي. وفرقة فلسطينية تولى أمانة سرها الطالب عبد الوهاب الكيالي الذي تدرج في المواقع الحزبية وصولاً إلى القيادة القومية، وكان له حضور متميز على المستوى الفكري والثقافة الموسوعية. وكان للمؤسسة العربية للدراسات والنشر التي أسسها في بيروت دوراً هاماً في نشر الفكر التنويري العربي بمختلف اتجاهاته السياسية والأدبية والعلمية، لذلك ما كان غريباً أن يكون اسمه على لوائح الاغتيال عند القوى الظلامية التي بادرت إلى جريماتها في تلك الحقبة المظلمة التي حاولت فيها اجتثاث البعث من لبنان أوائل ثمانينات القرن الماضي. ما ينبغي ملاحظته، والتنويه به، فيما يتعلق بالكادر البعثي الذي التزم

لطفي وباسل عطالله وعصام نعمان. أما الأقدم من بين الطلاب اللبنانيين، فكان محمد عطالله الطالب في كلية الاقتصاد الذي كان بمثابة المسؤول الأول عن التنظيم الحزبي في صيدا، وعدنان سنو الطالب في كلية الطب الذي أصبح فيما بعد عضواً في قيادة فرع بيروت، وعضواً احتياطياً في القيادة القطرية وكان له حضوره الحزبي والاجتماعي المميز في بيروت حتى تاريخ اغتياله في أوائل ثمانينات القرن الماضي على يد العصابات المذهبية التي كانت تنفذ خطة اجتثاث البعث من لبنان، ومن بعده كل القوى الوطنية التي تشكلت منها الحركة الوطنية، بتخطيط ومتابعة ورعاية من النظام السوري، في مرحلة تحولات إقليمية أخذت طابعاً مذهبياً بلغ مداه الأقصى بعد الاجتياح الصهيوني الذي أخرج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وغير المعادلات السياسية بالاتجاه الذي يعزز حضور القوى التي تخدم مصلحته في إضعاف المناهضة الوطنية والقومية وتأجيج الصراعات الطائفية والمذهبية.

يذكر المحامي محمود بيضون الذي كان قد انتسب للبعث في بنت جبيل أنه، بعد انتقاله إلى بيروت لإكمال الدراسة، انتظم في خلية حزبية واقسم يمين الانتساب إلى الحزب في بيروت في منزل الدكتور عدنان سنو الذي كان يشغل موقعاً قيادياً في شعبة بيروت (محمود بيضون، من حنايا الذاكرة، ص 17)، وقد عاد المحامي بيضون إلى تنظيم الجنوب ليصبح عضواً في قيادة الفرع، حاله كحال عدد كبير من كوادر البعث الذين



المتضافر مع إضراب الطلاب في الجامعة في إلغاء قرار الفصل.

في هذه الفترة كان العمل النضالي منسقاً داخل الجامعة وخارجها من خلال قيادة الشعبة التي يذكر السفير كرم، من بين أعضائها عبد الكريم الخليل الذي انتسب الى البعث عندما كان طالباً في الجامعة اللبنانية، وأصبح فيما بعد صاحب مجلة إقتصادية معروفة هي " المؤشر " وعضواً في مجلس نقابة الصحافة. وهو من الذين تركوا التنظيم بعد تصاعد الأزمات الحزبية منذ بداية الستينات. (م. ن، ص 71).

انتشر التنظيم الحزبي في بيروت وبشكل خاص في المدارس ودار المعلمين والاحياء الشعبية، وبرز من بين الذين لعبوا دوراً في ذلك إضافة لمن ذكروا سابقاً: إنعام الجندي وبشير الداعوق.

أوفدت قيادة البعث في دمشق المدرس إنعام الجندي بين عامي 1951 و1952 "لنشر المبادئ البعثية في لبنان " (البعث من المدارس الى الثكنات، ص 8)، وقد استطاع بحكم مهنته أن ينظم العديد من الحلقات الحزبية من بين الطلاب الذين كان يدرسه في أكثر من مدرسة، ومن بينها إعدادية الجامعة الأميركية حيث كان محمد عطالله من بين الطلاب الذين تحلقوا حوله، والمعهد الثانوي في رأس النبع حيث تأثر به محمد حرب الذي كان قد انتقل من البقاع لمتابعة دراسته في بيروت، وكان يستحوذ منه على المنشورات الحزبية والكتب " (عبالله حرب، م.س، ص 42).

الفلسطيني خالد الإشرطي عضواً فيها يتولى مسؤولية التنظيم الفلسطيني للبعثيين.

كان التنظيم الحزبي في الجامعة الأميركية، كما ذكرنا سابقاً تابعاً من الناحية التنظيمية لشعبة بيروت الغربية، لذلك لم ينحصر نشاط الكادر الحزبي بالجامعة وكان له دور هام في نشر التنظيم ومتابعته على صعيد العاصمة وضواحيها؛ في هذا الإطار يذكر السفير جهاد كرم أنه كان مسؤولاً عن حلقتي أنصار في برج حمود، معظم أعضائهما " من العمال الفاعلين في صناعة الأحذية " (جهاد كرم، حديث الذكريات، ص 60) ، وقد استلم هاتين الحلقتين من عفيف شميطي الذي كان طالباً في كلية الطب في جامعة القديس يوسف، وكان في ذلك الحين " البعثيين

المعروفين في بيروت " (م. ن، ص 60). ويذكر أيضاً أنه انتخب عضواً في قيادة فرع بيروت للدورة الحزبية 1961-1962 لينضم الى أبرز الكوادر الحزبية في هذه الفترة: فؤاد ذبيان وطلال شرارة ومحمد سويد (م.ن، ص 63).

كذلك يذكر السفير كرم بعض نشاطات البعثيين في الجامعة التي تركت صدى كبيراً على الصعيد الوطني؛ ومنها تنظم مظاهرة تأييد لثورة الجزائر أزعجت إدارة الجامعة بسبب ارتباطاتها المعروفة، فقامت بفصل خمسة عشر طالباً من الجامعة كان من بينهم ثمانية بعثيين، الأمر الذي استدعى إضراب الطلاب والتدخل السياسي على مستوى عال بعد تولي صائب سلام لرئاسة الحكومة واعتراضه على فصل الطلاب، فأسهم موقفه

ولهذا السبب لعب الأستاذ نقولا دوراً محورياً في المؤتمر القومي التاسع الذي نال رضا الأستاذ عفلق رغم عدم حضوره فيه . وكذلك استمرت هذه الصلة وثيقة للغاية بعد عودة الاستاذ من البرازيل وصولاً الى إقامته في بغداد وباريس حتى وفاه الأجل في العام 1989. ولى بقسماتي التي تركت أمانة سر الفرقة في الجامعة الأميركية للتفرغ لمهام تنظيمية أعلى على مستوى القطر شاركت في مؤتمرات الحزب القطرية والقومية. وتولت لفترة طويلة أمانة سر فرع الشمال، والمكتب النسائي القطري وكانت آخر مشاركتها التنظيمية في المؤتمر القطري الذي عقد في طرابلس عام 2011. وباسل عطالله الذي أصبح بعد التخرج طبيب قلب لامعاً حافظ على علاقة ودية مع التنظيم حتى أيامه الأخيرة وكانت له مشاركات هامة على مستوى العمل الوطني بالتنسيق مع الراحل ظافر المقدم الذي أصبح مسؤولاً عن مكتب العلاقات الوطنية بعد انتخابه عضواً في القيادة القطرية في مؤتمر العام 2005. والأخرون في معظمهم استمرت علاقتهم بالتنظيم حتى بداية الثمانينات حيث باتت هذه العلاقة خطرة الى درجة تهديد الحياة، ناهيك عن المصالح الشخصية.

أما القيادة القطرية للحزب التي كانت تجتمع أسبوعياً في مقر جريدة الحزب الرسمية " الصحافة "، في محلة الناصرة فقد تشكلت من: جبران مجدلاني، وعبد الوهاب شميطي والدكتور على جابر، وغالب ياغي، إضافة الى الدكتور عبد المجيد الرافعي. وكان



نشرت معظم الكتابات الحزبية إضافة الى المنشورات الأخرى في مختلف ميادين الفكر والثقافة، والتي تعرض بسبب بعضها للمحاكمة نظراً لجرأتها في النقد وسقف الحرية والعقلانية العالي فيها. إضافة الى " دراسات عربية " المجلة الفكرية التي اصدرتها هذه الدار التي يملكها ويشرف على منشوراتها الدكتور بشير والتي استقطبت أبحاثاً ودراسات لأهم الباحثين والمفكرين العرب وكان لها أثر بالغ على الصعيدين الفكري والأكاديمي.

إضافة الى المدارس والجامعات كان لتنظيم البعث حضوره في دار المعلمين في بئر حسن وهي كانت الدار الوحيدة في لبنان التي يتم فيها إعداد المعلمين للتدريس في التعليم الرسمي للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة. في هذه الدار انتظم الأستاذ حسن خليل غريب الآتي من بلدة دبين الجنوبية مع زميله الفنان عبد الحميد البعلبكي الآتي من بلدة العديسة وزملاء آخرين من مناطق لبنانية مختلفة في خلية حزبية للأنصار تولى مسؤوليتها حزبي من آل شعبان من بلدة شحيم في الشوف، واستمرت هذه الحلقة التي تعقد اسبوعياً بانتظام ليتم اعداد أفرادها للقسم الحزبي واكتساب العضوية في جلسة قسم ترأسها عضو قيادة الشعبة في بيروت في ذلك الحين رجاء شرارة.

وفي بيروت التقى الاستاذ غريب بالبعثي هاني شعيب الآتي من بلدة الشرقية قضاء النبطية الذي كان قد انتظم حزبياً مقتدياً بشقيقه الأكبر سعيد شعيب. كان لقاؤهم بفعل

بشير الداعوق الى بيروت ليصبح من كوادر الحزب الأساسية في التنظيم الحزبي.

يذكر الأستاذ حسين الضناوي أنه عندما برزت أزمة في التنظيم الحزبي بعد الوحدة المصرية - السورية وقرار قيادة الحزب بحل تنظيمه في سوريا ومصر استجابة للشرط الذي وضعه عبد الناصر لقيام الوحدة، نشأ صراع حزبي كان محوره " سؤال استراتيجي: هل ينبغي تشكيل قيادة قومية للحزب تضم التنظيمات الحزبية خارج الجمهورية العربية المتحدة، ويكون موقف هذه القيادة وفروع الحزب على علاقة جيدة مع قيادة عبد الناصر أم أنه لا بد من أن تتحول التنظيمات الحزبية في الوطن العربي لتكون حزب عبد الناصر وبالتالي لا مبرر لوجود قيادة حزبية مستقلة ؟ " (حسين ضناوي، قصة تروى ص 97)

كان التنظيمي اللبناني مع الاتجاه الأول في الاجتماعات العاصفة التي حضرها الأستاذ الضناوي مع الدكتور عبد المجيد الرافعي كممثلين لفرع الشمال، وهذه الاجتماعات تمت " في قصر الداعوق بجانب الجامعة الأميركية لأن الدكتور بشير الداعوق عضو قيادة لبنان، كان قد قدم القصر لعقد المؤتمر فيه.

وقد استمر الدكتور بشير ملتزماً بخطه الشرعية الحزبية في القسم الأكبر من حياته الحزبية، وناشطاً في العمل الحزبي التنظيمي عامة والفكري والثقافي خاصة. فقد كان عضواً في آخر قيادة قطرية منتخبة قبل العام 2000، وكان له حضوره الفكري والثقافي المميز من خلال "دار الطليحة " التي

لم يقتصر الدور الذي لعبه إنعام الجندي على الجانب التنظيمي فقط، فبالإضافة إليه كان له دور في عملية التثقيف الحزبي في كل الفروع الحزبية؛ ففي فرع الجنوب، ونظراً لعلاقته بمحمد عطالله المنتسب حديثاً للتنظيم والذي كان المسؤول الأول عن تنظيم صيدا، كان من الطبيعي أن يتابع إنعام الجندي عملية التثقيف الحزبي هناك ويؤمن مستلزماتها. وهناك شهادات أخرى من فرع الشمال تبين أنه كان يقوم بهذا الدور التثقيفي نفسه، إضافة لما ذكرناه عن علاقته بمحمد حرب الذي أصبح بعد عودته الى البقاع من بيروت من أبرز كوادر البعث في البقاع الشمالي.

ومن بين المدارس التي انتشر فيها تنظيم البعث أيضاً مدرسة الطريق الجديدة الرسمية في بيروت التي يذكر المحامي فايز قزي، كما ورد سابقاً أن " لقاءه الأول بالبعث " كان من خلال مجموعة من الطلاب البعثيين المنسبين للتنظيم الحزبي " الذين تعرف بهم بعد التحاقه بهذه المدرسة في منتصف خمسينات القرن الماضي.

أما بشير الداعوق فقد انتسب الى تنظيم البعث في منتصف خمسينات القرن الماضي حين كان يتابع الدراسة في أميركا، بعدما تعرف على سعدون حمادي (أوراق سعدون حمادي ، ص 44)، الذي انتقل من بيروت ، بعد حصوله على البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأميركية ، الى الولايات المتحدة لإكمال الدراسات العليا بعد حصوله على منحة دراسية من الدولة العراقية.

وبعد اكماله الدراسة عاد الدكتور



الحفیظ ورفیقاً له فی البعث أنه إضافة لعبد الحفیظ كان یعرف شقیقه محمد خیر الذی كان قیادياً فی الحزب . (جریدة الأخبار ، عدد 27 تموز 2017). نشط الدویری المحامی والسیاسی البیروتی فی تنظیم البعث منذ دراسته الجامعیة قبل أن یصبح قیادياً بارزاً فی أوائل الستینات حیث تولى أمانة سر القطر خلال واحدة من أقسى مراحل الصراعات والإنقسامات الحزبیة فی بداية ستینات القرن الماضي .

ومن النماذج الحزبیة التي عملت فی بیروت فی خمینات القرن الماضي الأستاذ احمد یحیی الذی انتسب الى البعث فی الجنوب عام 1953 قبل أن ینتقل الى بیروت عام 1956 لإكمال الدراسة، لیعود بعدها لمتابعة عمله الحزبی ویشارك فی المقاومة الشعبیة للعدو الصهیونی مع الشهید "أبو علی حلای" بطل کفرکلا، و"أبناء شرف الدین" من أبطال الطیبة فی المقاومة الشعبیة.

هذه العینه من الحزبیین من بیروت والمناطق تشبه العاصمة وتنوعها وقبولها لمختلف التيارات السیاسیة، واختلافها فی ذلك الى حد کبیر عن جبل لبنان.

وقد ظل التنظيم البعثی فی بیروت على مدى تاریخه منذ بداية خمینات القرن الماضي حاضناً لهذا التنوع العابر لكل العصبیات الطائفیة والمناطقیة، وظل للبعث حضوره فی النضال الطلابی والشعبی وفي الإعلام والفکر والنشر، خاصة فی الفترة التي أصبح فیها أحد الأعمدة الرئیسیة للحركة الوطنیة التي تشكلت من تحالف الاتجاهین السیاریین القومي العربی

والقیادة القطریة والمؤتمرات القطریة والقومیة، وبادروا الى نضالات عرضتهم للملاحقة والاعتقال فی سجون النظام السوری، بعد تهجیرهم من الجنوب بسبب الاجتیاح الإسرائیلی وما ترتب علیه من تضحیات قدموها، وتولی الأستاذ غریب المسؤولیة عن بعض اعمال المقاومة الوطنیة مع رفیقہ ظافر المقدم. كذلك تميز بموقعه المميز على المستویین الفکری والسیاسی من خلال عمله فی الإعلام الحزبی وكتبه ومقالاته التي تميزت بالتزامها بالثوابت الفکریة للحزب وقراءتها بروح العقلانیة النقدیة. وكانت له مساهماته القیمة فی أعمال المؤتمر القومي الثالث عشر الذی انعقد فی الشهر الأول من العام 2026.

مثلاً كان للبعث حضوره المميز فی المدارس والجامعات، فکذلك كان حاضراً فی الأحياء الشعبیة؛ فالسفير جهاد کرم كان یدير حلقات حزبیة للعمال فی برج حمود كما ذکرنا سابقاً، وابن البسطة عبد الحفیظ الدویری حول مع إخوته الغرف العشرین فی " نزل الأندلسی " فی ساحة البرج الى ملتقى للمناضلیین من کل أنحاء الوطن العربی، كما حول والده من قبل منزله فی بیروت الى مخزن أسلحة لجیش الإنقاذ بعد اغتصاب فلسطین عام 1948. وبعد أن سافر الدویری برفقة زوجته المناضلة وفیقة منصور الى الكونغو واصلا عملهما فی تنظيم خلايا بعثیة، فی طار نضالهما القومي الثابت والمستمر.

وعبد الحفیظ هو شقیق محمد خیر الدویری . یذكر الشاعر الخیامی عصام العبدالله الذی كان صديقاً لعبد

النشاطات الحزبیة كتوزيع المنشورات بشكل سري، حیث يتولى البعض المراقبة والبعض الآخر التوزيع أو فی الندوات الحزبیة والمهرجانات، ومنها مهرجان حاشد فی برج البراجنة الواقعة فی ضاحیة بیروت الجنوبیة كان الحضور الأكبر للحزبیین فیہ من الجنوب والبقاع، وكان الخطیب الحزبی الأساسی فیہ القیادی خالد العلی . (من مقابلة مع الأستاذ غریب بتاريخ 2026-07-26).

انتشر التنظيم الحزبی بشكل واسع فی ضاحیة بیروت الجنوبیة عموماً ، وبرج البراجنة خصوصاً وبات له حضور وازن فی بعض العائلات ومن ابرز الذین انتسبوا للحزب ونشطوا فیہ منذ منتصف الخمینات راضی فرحات الذی تعرف الى البعث عندما كان یعمل فی الكويت ، ودفعته حماسته للقضايا العربیة للعودة والانخراط فی النضال فی الأوساط الشعبیة والعمالیة فی ضاحیة بیروت الجنوبیة مع العديد من الكوادر الحزبیین من عائلات الضاحیة المعروفة ، وتدرج فی المواقع التنظيمیة وصولاً الى نائب أمين سر القطر ، وقد اعيد انتخابه فی هذا الموقع الحزبی فی المؤتمر المنعقد فی طرابلس فی العام 2005 بعد عودته من بغداد التي تهجر إليها مع أمين سر القطر بعد حملة الاغتیالات والاعتقالات التي كانت تديرها أجهزة أمن النظام السوری والتنظیمات المتطرفة المتعاونة معها.

عاد معظم الأساتذة الذین انتظموا حزبیاً فی بیروت، الى بلداتهم لیتدرجوا فی المواقع الحزبیة المتقدمة حیث شغلوا مواقع فی قیادة الفرع



الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية.
 - حمادي، سعدون. أوراق سعدون حمادي، ج 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت 2022.
 - كرم، جهاد. حديث الذكريات، رياض الرئيس للنشر، ك 2 2009 .
 - ضناوي حسين. قصة تروى، دار البلاد الشمال 2018.
 - حرب، عبدالله. محمد حرب قيادي مقاوم، الناشر: المؤلف 2016.
 - سلامة إبراهيم. البعث من المدارس الى الثكنات، ملحق النهار العدد 25- 18- 3-1969.
 - بيضون، محمود. من حنايا الذاكرة، ط 1، الناشر: المؤلف، بيروت 2016 .
 - مقابلة مع المحامي خالد لطفي، ومقابلة مع الدكتور مصطفى دندشلي نشرهما مركز صيدا للأبحاث والتوثيق.

التاريخي للحزب المرتبط بالواقع الحي للأمة الذي اختطه الأستاذ علق ورفاقه، وهذا ما سنخصص له لقسم الثاني من بحثنا. بعد التوقف في حلقة اخيرة من هذا القسم الأول عند أبرز ما تميز به نضال البعث في لبنان منذ نشأته حتى العام 1962.

- ملاحظة: نظرا لندرة المراجع التي توثق لهذه المرحلة نرحب بأية ملاحظات تضيف أو تصوب ما ذهبنا اليه وتفيد في الإضاءة على هذه المرحلة الهامة من تاريخ البعث والأمة العربية.

مراجع البحث:

- حوراني، ألبرت. الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار للنشر، بيروت.
 - طرابلسي فواز. تاريخ لبنان من الإمارة الى اتفاق الطائف.
 - زريق، قسطنطين، المؤلفات

من جهة والماركسي من جهة أخرى.
 في بداية الستينات وعلى أعتاب المؤتمر القومي الخامس دخل جيل جديد من الشباب كان من بينهم رغيد الصلح وعماد شبارو وفواز طرابلسي، والفضل شلق إضافة الى بشارة مرهج ومعن بشور بعد تجربة لبعضهم في حركة القوميين كما يؤكد خالد لطفي الذي كان في ذلك الحين امين سر فرقة في الجامعة الأميركية في بيروت. بعد انعقاد المؤتمر حصل التصدع الكبير في الجسم التنظيمي للحزب الذي ترك تداعياته على موقع الحزب وأهمية دوره في لبنان، فاستمر بعض الكوادر في التنظيم وغادر آخرون متأثرين بالاتجاهات الناصرية أو بالنزعات الماركسية التي استهوت الشباب العربيين بعثيين وغير بعثيين فذهبوا في اتجاهات تنظيمية بعيدة عن الخط





المنصة الشبابية

تعنى بمتابعه ما يصدر من موضوعات ثقافية و اعلاميه وفنية في وسائل الاعلام العربية ودول المهجر والتي لها علاقة بقضايا الشباب في الوطن العربي، وترجمة ونشر ما يخدم منها في مواجهة تحديات الامة وتحقيق نهضتها الحضارية الشاملة.

والتعبير عن تطلعاته المستقبلية. وهي مخصصة حصرياً لنشر كتابات الشباب وابداعاتهم في المجالات الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والاعلامية وذلك لتعميق مساهمتهم في الدفاع عن قضايا امتنا العربية وصناعة مستقبلها. كذلك فان المنصة

انطلاقاً من حقيقة ان الشباب هم صناع الحاضر العربي وجوهر قوته وحيويته وهم قادة مستقبه، فقد تم تأسيس هذه المنصة الشبابية لتكون باباً جديداً من ابواب النشر لمكتب الثقافة والاعلام القومي لتطل على الشباب العربي من خلال مناقشة شؤونه وطرح قضاياها الراهنة

الثورة الشبكية: من أدمغة الذكاء الاصطناعي إلى العقل القومي الفائق عمر العبيدي

شكلت ارثاً غنياً يمكن الاستناد عليه.

الدروس الواقعية: الروح العربية واستعادة منطق القوة والسيادة

عندما نتحدث عن بناء عقل قومي قادر على المواجهة، يستند وعينا إلى إرث صلب شهدته أمتنا وما زالت تشهده كل يوم؛ فالأمة قادرة على كسر طوق التبعية عندما تمتلك الرؤية والإرادة القومية، فتحقق قفزات استراتيجية تشهد لها أروقة التاريخ القريب كما الحاضر.

ففي التاريخ المعاصر حقق العرب نجاحات كبيرة تتجسد فيها على سبيل المثال، مظاهر النهضة العربية الصناعية في تحولات ومحطات كبرى، شملت الانتقال من الإنتاج الحرفي التقليدي إلى التصنيع المنظم، وتأسيس البنى التحتية الصناعية الضخمة، ثم دخول عصر الصناعات الاستراتيجية والتحول الرقمي. حيث اتجهت العديد من الدول العربية بقوة منذ اواسط القرن الماضي نحو توطین الصناعات الثقيلة والاستراتيجية لتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي. فقد توجهت بعض الدول العربية (كالعراق في العهد الوطني قبل الاحتلال ومصر في حقبة الستينات وسوريا والجزائر) نحو إنشاء مجمعات للصناعات الثقيلة، مثل الحديد والصلب، والأسمدة، والسيارات، والصناعات الدوائية. ومن بين اهمها على سبيل المثال لا الحصر:

-مجمعات صناعة الحديد والصلب: وهي عصب التنمية العمرانية والصناعية، وتشهد مصانع الحديد والصلب العملاقة في مدينة حلوان في مصر عام 1958 وهي إحدى أبرز وأقدم القلاع الصناعية العربية على دور الريادة في ذلك، اضافة الى انشاء مجمع الاسكندرية لصناعة السيارات والمعدات عام 1974 في محافظة بابل - العراق والمدن الصناعية العملاقة في السعودية ومجمع الحجار في الجزائر ومجمع السويس في مصر.

يمر العالم اليوم بإنذار مبكر لزلازل حضاري وتكنولوجي غير مسبوق؛ فالذكاء الاصطناعي كسر أغلال البرامج التقليدية لتتحول عناصره الالكترونية إلى "وكلاء أذكيا" يتواصلون، ويتكلمون، ويبنون بأنفسهم شبكات للتنسيق الجماعي والتضامن المعرفي، ممهدين الطريق لبناء «عقل جمعي مركزي» سيسيطر على مقدرات الكوكب .

إن هذه الثورة التقنية التي لا نرى الا بداياتها الان، لا تضعنا أمام مجرد تقدم علمي، بل تقدم لنا النموذج الفيزيائي والفلسفي الأوضح لمدى الحاجة إلى إطلاق ثورة وعي قومية شاملة تُحطم حالة الشتات العربي، وتوقظ العملاق النائم في وجدان الشباب العربي من المحيط إلى الخليج! ان اهم مقومات ثورة الوعي هذه هو إدراك ما يلي:

أولاً: أزمة "الأدمغة المعزولة"

لماذا يراد للشباب العربي أن يظل شطايا؟

تؤكد الحقائق العلمية أن قوة الدماغ البشري لا تكمن في الخلية العصبية المنفردة، بل في قوة وكثافة المشابك والروابط التي تجمعها. والواقع العربي اليوم ليس عاقراً؛ فلدينا ملايين الشباب الأذكيا والمبدعين، لكن المخطط الذي أريد لأمتنا العربية ان تكون عليه هو الإبقاء على هؤلاء الشباب كـ "وكلاء معزولين"؛ أدمغة شابة فائقة الذكاء يعمل كل منها في جزيرة معزولة، بلا ذاكرة قومية مشتركة، وبلا بروتوكولات او آليات اتصال توحدهم.

" إن مليار برنامج الكتروني ذكي يعمل كل منها بمعزل عن الآخر لا تصنع عقلاً اصطناعياً واحداً. والملايين من عقول الشباب العربي المعزولة والمغيبه عن قضيتها القومية لن تصنع نهضة أمة. فالقوة والسيادة لا تتشكلان إلا بالروابط العابرة للحدود والتكتل الحازم". وعندما نتحدث عن ذلك فاننا لا ننطلق من فراغ بل من تاريخ تثبتته التجارب العملية والتي



القومية في عصر الذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني هي شبكة عصبية قتالية من الوعي والمعرفة والتكنولوجيا.

-لتثوير هذا الوعي وإشغال جذوته في روح الشباب العربي، يجب تحويل البنية متعددة الطبقات للذكاء الاصطناعي إلى خارطة طريق نضالية تعتمد على الاعمدة التالية:

- العقل الجمعي العربي الفائق
- السيادة القومية والقرار الحر
- العقول الشبكية التخصصية
- التصنيع، الذكاء الاصطناعي، والتشفير
- شبكات كتائب الشباب العربي
- الروابط المعرفية والنضالية

ويمكن ان نلخص المستويات والصُعد المقصودة بما يلي:

1-الكتائب المعرفية (مستوى الشباب):

وتهدف الى رفض منطق التبعية والاستهلاك للأدوات الغربية، والتحول إلى صنّاع ومبتكرين يرفضون مسح هويتهم العربية.

2-المشابك القومية الرقمية (مستوى الشبكات):

وتتضمن إنشاء منصات ومجتمعات مفتوحة المصدر يتبادل فيها الشاب العراقي والسوري واللبناني والأردني والخليجي والمصري والسوداني وفي المغرب العربي الشيفرات البرمجية، والأبحاث العلمية، والبيانات الاستراتيجية بعيداً عن الرقابة الأجنبية.

3-انبثاق العقل العربي الفائق (مستوى السيادة):

الوصول إلى نقطة التدفق الحضاري؛ حيث تتكامل الروابط لتشكل عقلاً جمعياً عربياً يحمي الأمة سيبرانياً ومعرفياً، ويملك زمام المبادرة والردع.

ثالثاً: التحذير الأخير: حتمية المواجهة وحفظ المصادر:

مثملاً تحذر أبحاث الذكاء الاصطناعي من أن الشبكات المفتوحة قد تنقل الأخطاء، وتؤدي إلى الانهيار إذا ما اعتمدت على مصادر مضلّة، فإن الأمة العربية تواجه اليوم غزواً فكرياً ونفسياً يهدف إلى غسيل أدمغة أجيالنا وتجريدها من الاعتزاز بتاريخها ورموزها وهويتها ومقدراتها. إن خوض معركة الوعي يتطلب سلاح التحقق والتمسك بالثوابت القومية؛ فلا قيمة لتقنية لا تخدم هويتنا، ولا خير في وعي مستورد يكرس التبعية والاستسلام.

رابعاً: إلى الأدمغة العربية الثائرة!

إن التاريخ لا يحترم الضعفاء، ولا يعترف بالمشتتين! وكما تتكتل اليوم مليارات "الأدمغة الاصطناعية الصغيرة" لتصنع عقلاً إلكترونياً يفرض إرادته على العالم، فإن الواجب القومي والتاريخي ينادي الشباب العربي: أنسجوا روابطكم، وحطموا حدود العزلة، واجعلوا من عقولكم شبكة ثورية لا تقهر!

قوموا وابنوا "العقل الجمعي العربي" الذي سيسترد الأمجاد ويفرض سيادة الأمة وكرامتها على المستقبل.

للتكرير والبتروكيمياويات والاسمدة ومنها مجمع عكاشات في العراق ومجمعات الفوسفات والأسمدة النيتروجينية حيث تبرز المملكة المغربية كقائد عالمي من خلال مجمعات الجرف الأصفر، بالإضافة إلى المجمعات الصناعية في مصر والأردن.

-مجمعات صناعة السيارات (تجميعاً وتصنيعاً): تحولت بعض الدول العربية إلى منصات إقليمية وعالمية لصناعة السيارات فكانت لمصر الريادة في فترة الستينات تلاها العراق في مصانع الإسكندرية لصناعة الجرارات والناقلات الكبرى، ويمتلك المغرب أحد أنجح المجمعات الصناعية للسيارات في المنطقة. والان تتوجه بعض الدول العربية نحو صناعة السيارات الكهربائية.

-مجمعات الصناعات الدوائية والبيولوجية: مثل مصانع سامراء في العراق ومصانع الاردن، ومدينة جيبوتو فارما في مصر، وهي أكبر مدينة للدواء في الشرق الأوسط، تم إنشاؤها لتوطين صناعة الأدوية الحيوية والمعقدة وأدوية الأورام ومجمعات الصناعات الحيوية والأبحاث.

-التحول نحو المعرفة وصناعة البرمجيات الحديثة.

-المدن الذكية والتحول الرقمي: انتقال مفهوم النهضة من المصانع التقليدية إلى صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية الرقمية، ومراكز البيانات.

-الطاقات المتجددة والتكنولوجيا المتقدمة: استثمار الدول العربية في مشروعات الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر، والذكاء الاصطناعي.

والخلاصة التي يمكن ان نستنتجها من كل تلك التجارب هي توفر المقومات التالية لدى الأمة العربية:

-نجاح الحشد العلمي والتصنيع بشقيه المدني والعسكري:

فقد استطاع العقل العربي تجميع آلاف العلماء والمهندسين العرب في هيئات علمية وتصنيعية كبرى كهيئة التصنيع العسكري ومؤسسات البحث العلمي في مصر والعراق، ليعملوا كشبكة متكاملة حققت منجزات استراتيجية.

-البنية التحتية والسيادة العلمية:

لقد نجح الوطن العربي في تحقيق تراكم من الكوادر المبتعثة والمتخصصة، فتحوّلت بعض الدول العربية كمصر والعراق وسوريا والسودان والجزائر إلى قلاع علمية وقوة إقليمية حاسمة بإمكانها لو تكاملت ان تفرض شروطها وتدافع عن كرامة الأمة.

-الدرس الثوري: إن تلك الحقبة برهنت على أن الذكاء والقدرة متوفران في عقول شبابنا، لكن الشفرة السحرية كانت دائماً في ((التنظيم المركزي الصارم، والهدف القومي الموحد، ورفض الخضوع لإرادة الخارج)).

ثانياً: تثوير الوعي عبر هندسة "العقل العربي الجمعي"

إن القومية العربية اليوم لم تعد مجرد قصائد وأناشيد عاطفية؛



تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مالها وما عليها (حلقة 2) بقلم الدكتور مظفر الناصر

الخاص على أكمل وجه

5- لا يشجع نظام الحوافز في هذه المؤسسات العمومية من حدة المنافسة والانتاج في السوق خصوصا مع احتكار مصادر الانتاج وتوجيهها من جانب فئة قليلة قد لا تستحقها

6- بينت تجارب التخطيط المركزي بأنه لا جدوى منه لأنه يمكن للمنشأة ذات النفع العام ان تحظى برعاية الدولة وتدخلها بشكل اصولي

7- لا يتحدد بقاء واستمرارية المؤسسة على أساس النتائج والنشاط الفعلي في السوق بل الاستمرارية وتبقى هذه الاستمرارية والبقاء تحكمها القرارات الإدارية البعيدة عن الرشادة الاقتصادية

8- لا يكون نشاط المؤسسة مواتٍ لاحتياجات السوق بل يعمل على احتياجات خاصة بالسياسيين والتي تكون لأغراض انتخابية.

9- فشل وعجز الدولة عن القيام بدورها في الكثير من المجالات لتوفير الحاجات الأساسية ومن أهم مظاهر هذا الفشل نجد الاتي:

* عجز الدولة عن مواجهة حالات القصور في السوق نتيجة البيروقراطية والفساد بكل صوره وأشكاله مع وجود خلل في الهياكل المؤسسية وضعف وهشاشة مؤسسات الدولة.

اضمحلال قوة الدولة لصالح فاعلين وتنظيمات جديدة من المستثمرين ورجال الأعمال يتعاملون مع فاعلين في الخارج حكومات ومنظمات حكومية أو غير حكومية.

10- كذلك شهد الاقتصادي جملة من التطورات دعمت مواقف الرافضين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي منها:

* تفكك وتردي أوضاع الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية مما جعل فكرة التغيير في

لقد احتاجت المجتمعات منذ أن ولدت إلى من ينظم حياتها الاقتصادية والاجتماعية ومع التطور الذي حققته المجتمعات وبعد أن أصبح وجود الدولة ضرورة لا يمكن إغفالها ومن تشابك العلاقات بين المجتمعات وجدت الحاجة إلى استخدام الدولة كقوة لا بد منها في توجيه الحياة الاقتصادية. في هذه الحلقة سنستعرض أبرز الحجج لنتبين اي من هذه الأفكار يخدم توجهات البلدان النامية.

أولاً: معارضو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

يقدم معارضو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مجموعة من الحجج التي تدعم وجهة نظرهم اهمها

1- أن الإخفاقات التي يتعرض لها السوق سببها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذه الإخفاقات يمكن أن تختفي في حالة امتناع الدولة من التدخل فمثلا تبني الدولة لسياسة تجارية حمائية تؤدي إلى إضعاف الوضع التنافسي للمؤسسات المحلية وزيادة قوة النقابات العمالية طالما يترتب على تدخل الدولة من خلال سياسة نقدية أو مالية أن ينتج عنه عدم استقرار في السوق

2- استغلال أصحاب المصالح أفراد أو مؤسسات تدخل الدولة في بعض المجالات لتقوية نفوذهم وتعظيم أرباحهم وعلى ذلك بمنع النظام القانوني في الدولة لكي يخدم أصحاب هذه المصالح على حساب المستهلكين.

3- تدخل الدولة على نطاق واسع يترتب عنه زيادة الإنفاق العام لمواجهة أعباء هذا التدخل مما يتطلب البحث عن موارد مالية إضافية سواء بفرض ضرائب جديدة أو رفع نسبة الضرائب المفروضة حالياً أو الاقتراض من الخارج

4- ان وجود اللادولة في السوق غير ضروري لأن ما ترغب الدولة القيام به ممكن أن يقوم به القطاع



4- فشل السوق في توجيه الموارد في تزويد المتعاملين بالمعلومات التي يحتاجونها عن التوزيع الحالي للموارد الكثيرة من المرات عن استغلال هذه المعلومات لاعتبارات تتعلق بالتقنية أو لاعتبارات تتعلق بالتكاليف

5- عجز السوق في توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل استخدام بالشكل الذي يؤدي تحسين وضعية الفرد دون الأضرار بباقي الأفراد ولهذا تجد الدولة نفسها مجبرة على التدخل لإعادة توجيه الموارد الاقتصادية لصالح السلع المستهلكة من طرف محدودي الدخل الذين يشكلون النسبة الاعلى من المجموع العام في المجتمع خاصة في الدول النامية

6- اغفال السوق الاعتبارات غير الاقتصادية وتأثيراتها على تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة لان الافراد ليست لديهم القدرة على الدخول للسوق والمساهمة في العملية الانتاجية وهذا يستدعي تدخل الدولة لحماية محدودي الدخل لسد حاجتهم من السكن والغذاء والصحة والتعليم.

7- ومن اهم الحجج التي يقدمها مؤيدو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هي معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعترى النظم الاقتصادية وعجز السوق عن مواجهة تداعياتها وهنا تصبح الحاجة ملحة لتدخل الدولة لتحقيق الاستقرار في الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات ومن الأمثلة التي يحتج بها أصحاب هذا التيار هي.

* أزمة الكساد الكبير 1929-1933 التي استدعت التدخل المباشر للدولة لعلاج الاختلالات الاقتصادية والمالية وإعادتها إلى حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي * أزمة النقد الاوربي 1992 وقد كان لهذه الأزمة دورا كبيرا في عودة "الكنزيين الجدد" وهو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي دعا إليه (كنز الاقتصادي الانكليزي الشهير)

*الازمة المالية العالمية 2008-2010 والتي استدعت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل أكثر كثافة بتقديم حزمة من الحوافز والمخصصات المالية لاحتواء تداعيات الأزمة حيث قامت البنوك الامريكية والاوروبية بضخ حوالي ٣٢٠ مليار دولار في الأسواق المتضررة بتوفير السيولة، كما قامت كل من اليابان واستراليا بضخ المليارات من الدولارات من أجل اتخاذ تدابير وقائية.

الاقتصاد المخطط تلقى راجا وقبولا كفكرة وتطبيق عملي.

* البرامج المشروطة التي قدمتها المؤسسات الدولية صندوق النقد والبنك الدوليين لتصحيح الأوضاع السيئة التي شهدتها اقتصاديات الدول النامية وفي مقدمتها الدول التي اتخذت من نظام السوق وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في هذه الدول.

* في ضوء هذه المبررات وضع هذا التيار تصورا لدور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي يقتصر على حفظ النظام وتحقيق الأمن والعدالة وتسجيل وتنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وتوفير الجو الملائم لضمان الشافية وتوفير المعلومات.

ثانياً: الحجج التي يسوقها من يؤيدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يستند هؤلاء إلى الحجج التالية:

1-عدم وجود بعض الاسواق او تبعثرها مع ضعف علاقات الاتصال وتبادل المعلومات فيما بينها وكذا محدودية طبقة رجال الأعمال لاعتماد عليها في الدول النامية.

2-يتطلب التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول قرارات استثمارية على درجة كبيرة من الأهمية والضخامة والخطورة لا يمكن أن يتحملها القطاع الخاص الذي تهمة الربحية واسترداد رأس المال في أقرب الآجال كما ان السلع العامة لا تجذب القطاع الخاص لإنتاجها وهذا ما يحتم على الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي مثل بناء الطرق العامة وحفظ الأمن وتحقيق العدالة.. الخ

3- يعتبر نظام السوق أكثر عرضة إلى الاضطرابات واقل قدرة على تصحيحها ذاتيا، ولذلك فلا تعدو أن تكون فكرة اليد الخفية التي نادى بها ادم سميث والتي تعمل على تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة سوى وهم وليست صائبة لأن سعي كل فرد لتحقيق مآربه الشخصية في كثير من الأحيان لا يؤدي إلى نتيجة سلبية على المجتمع فقط، بل قد لا يحقق إلا المصلحة الشخصية للفرد نفسه بالمقارنة مع وضع بديل يمكن الوصول إليه بالتضامن والتفاهم مع الافراد.



الاستراتيجية العربية في مواجهة براغماتية التحالفات

بقلم ع. غ. غ.
الجزء الأول (1/2)

مقدمة

يعيش العالم اليوم حالة غير مسبوقة من سرعة التحول الجيوسياسية، حيث تتآكل التحالفات العقائدية والتاريخية التقليدية لصالح شبكة معقدة من التوافقات الظرفية وتقاطع المصالح. وفي هذا المشهد المضطرب، تبرز ظاهرة "التحالفات الشاذة" أو الهجينة، تلك التي تجمع بين أطراف وخصوم يختلفون جذرياً في الأيديولوجيا والتوجه، لكنهم يتقاطعون عند إدارة الأزمات والمخاطر المباشرة.

وفي المقابل، تظل "التحالفات الندية" المرتكز الأساسي لأي استقرار استراتيجي طويل الأجل، بكونها قائمة على التكافؤ، والتكامل، والمنفعة المتبادلة. بين هذين النمطين من العلاقات الشائكة، يجد الوطن العربي نفسه أمام لحظة فارقة تتطلب الانتقال من موقع "الساحة" التي تتصارع فيها القوى الدولية والإقليمية، إلى موقع "اللاعب" الذي يُحسن استغلال مكامن قوته وتوجيه هذه التوازنات لصالح أمنه واستقراره القومي وذلك عبر مشروع قومي نهضوي واضح وشجاع. وفي البداية لابد من استعراض اهم هذه التحالفات.

أولاً: التحالفات الشاذة أو الهجينة

من أبرز النماذج لهذه التحالفات غير المألوفة حسب صعيدها هي:

1 - دولياً: تحالف "براغماتية المصالح" بين الخصوم والمنافسين ومنها:

-التقاطع الروسي-الإيراني-الكوري الشمالي (حلف الاضطراب):

هو تحالف بين قوى تختلف جذرياً في أيديولوجياتها بين (علمانية/قومية، إسلامية طائفية، وشيوعية مغلقة). يُعد هذا التحالف شاذاً لأنه يقوم فقط على زعم مواجهة العقوبات الغربية والهيمنة الأمريكية، وتبادل التكنولوجيا العسكرية ومصادر الطاقة، وليس على أي رؤية مشتركة لبناء النظام العالمي.

-الشراكة الاقتصادية بين الغرب والشرق (الولايات المتحدة والصين):

على الرغم من الصراع الجيوسياسي والعسكري المحتدم والتراشق الإعلامي، تظل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين واشنطن وبكين في حدود متقدمة جداً، حيث يحرص الطرفان على عدم كسر الشراكة المالية والتجارية للحد

الذي يضمن منع الانهيار الاقتصادي المتبادل .

-الهند مع المعسكر الغربي والمحور الروسي: تُعتبر الهند عضواً بارزاً في حلف " Quad أو الحوار الأمني الرباعي " المصمم لمواجهة الصين مدعوماً من الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تظل أقوى الشركاء الاقتصاديين والعسكريين لروسيا، حيث تستورد الطاقة والتسلح الروسي بكثافة، مع رفض ملحوظ للاستجابة للعقوبات الغربية .

2-إقليمياً: "تنسيق الاضداد "

التنسيق التركي-الإيراني بالرغم من الصراع الميداني: بالرغم من التنافس التاريخي والميداني الحاد في سوريا والعراق، يتقاطع الطرفان بوضوح في الملف الكردي، وكذلك في إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني ومواجهة التهديدات الأمنية المباشرة لعقيدتهما الإقليمية .

العلاقات الروسية- "الإسرائيلية" وسط حروب المنطقة: رغم دعم روسيا لمحور طهران والتنسيق معها في عدة ساحات، حافظت موسكو على آلية "تفادي التصادم" العسكري والأمني مع الكيان الصهيوني في الأجواء السورية، مما يعكس تحالفاً وظيفياً شاذاً يجمع بين طرف حليف لإيران وطرف يعاديه .

3-عربياً: "التحالفات العابرة للأيديولوجيا والانتخابات المحلية "

-تقاطع المصالح الأمنية والاقتصادية الظرفية: تجلت في المنطقة تحالفات ظرفية غير معلنة بين أطراف كانت حتى وقت قريب خصوماً أيديولوجيين. حيث فرضت التهديدات المباشرة للبنية التحتية والملاحة البحرية، بالإضافة إلى ضغوط الأزمات الاقتصادية، صياغة تفاهات وتنسيقات أمنية وتجارية غير رسمية بين دول المحور العربي التقليدي وأطراف إقليمية أخرى .

-التحالفات الانتخابية والمحلية الهجينة (على المستوى اللبناني والمحلي):

تُظهر الساحات المحلية (مثل لبنان) ظاهرة التحالفات الهجينة بين أحزاب ذات مرجعيات متناقضة تماماً (كالتحالفات الظرفية بين قوى سيادية وأخرى تقليدية أو عائلية في انتخابات البلديات والنيابة). حيث تتوارى المبادئ السياسية العريضة لصالح تقاسم النفوذ والمكاسب المحلية المحتسبة .



خلاصة المشهد:

التحالفات اليوم أصبحت وظيفية وظرفية؛ تحكمها قاعدة "عدو أمس قد يكون شريك الملف اليوم، مع بقائه خصماً في ملف آخر."

ثانياً: دور النظام العربي الرسمي في ورشة التحالفات السائدة

تتضح مشاركة الأقطار العربية في هذا النوع من التحالفات والتفاهات غير المألوفة (بالنسبة الى الأطر الأيديولوجية والسياسية التقليدية) من خلال عدة مسارات رئيسية فرضتها واقعية المصالح وإدارة الأزمات:

1 - تقاطع المصالح النفطية بين دول الخليج وروسيا (إطار "أوبك بلس")؛ تُعد الشراكة بين الدول العربية المنتجة للنفط (وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) وروسيا الاتحادية نموذجاً بارزاً للتحالفات الاقتصادية الظرفية. فهي تنسق بشكل وثيق مع موسكو لضبط أسعار النفط والمعرض العالمي، مع التمسك بموقف الحياد المالي والسياسي تجاه العقوبات الغربية المفروضة على روسيا.

2- التنسيق الأمني والسياسي غير المباشر مع طهران وسط العدوان؛ بالرغم من المواجهة العربية الحادة مع إيران نتيجة لاعتداءات الاخيرة، لجأت عدة أطراف عربية إلى فتح قنوات تواصل وتفاهات أمنية معينة (مثل الاتفاق السعودي-الإيراني برعاية صينية، وغيرها). الهدف من هذه التفاهات ليس الاندماج الأيديولوجي، بل تحقيق اهداف محددة معينة اهمها حماية البنى التحتية والملاحه العربية وغيرها.

3 - خريطة النفوذ المعقدة في ليبيا والسودان: تتجلى التفاهات والتحالفات الشاذة في أزمات المنطقة الداخلية، حيث قد تتقاطع مصالح بعض القوى العربية ميدانياً مع قوى إقليمية أو دولية منافسة (مثل مجموعات فاغنر/الشركات الأمنية الروسية أو بعض القوى الإقليمية) في ملفات معينة كالملف الليبي أو السوداني، من أجل تحقيق توازن قوى محلي أو حماية نفوذ جيوسياسي محدد.

4- إدارة ملفات البحر الأحمر والملاحه البحرية: تفرض التهديدات الموجهة لخطوط الملاحه الدولية والتجارة في البحر الأحمر ترتيبات وتنسيقات غير علنية بين دول عربية ومتشاطئة وأطراف دولية متعددة، بهدف ضمان استمرار حركة التجارة وسلاسل الإمداد، حتى وإن كانت بعض الأطراف المشاركة في هذه التفاهات على خلاف سياسي علني في ملفات أخرى.

ثالثاً: التحالفات الطبيعية القائمة على أساس (الندية والمصلحة العضوية المشتركة)

تختلف هذه تماماً عن التحالفات الهجينة والظرفية؛ إذ تقوم

على عوامل استقرار طويلة الأجل مثل: (التكافؤ الاقتصادي أو العسكري، الجغرافيا السياسية المتكاملة، وتطابق القيم السياسية أو المخاطر الاستراتيجية). وفيما يلي أبرز أشكال ومستويات هذه التحالفات القائمة على الندية:

1-على المستوى الدولي: الشراكات المؤسسية والمتكافئة

الاتحاد الأوروبي: يُعد النمط الأكثر وضوحاً للتحالفات القائمة على الندية السياسية والاقتصادية؛ حيث تخضع جميع الدول الأعضاء (مهما اختلفت أحجامها) لسيادة القانون والآليات الديمقراطية والتكامل الاقتصادي الموحد، وتعتمد القرار التوافقي في الملفات السيادية.

حلف شمال الأطلسي (NATO) بين الأقطاب الرئيسية: بالرغم من القوة الأمريكية الفائقة، تظل العلاقات بين القوى الكبرى داخل الحلف (مثل الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، وغرب أوروبا) قائمة على بند الدفاع المشترك (المادة الخامسة)، والتوازن العسكري والتكنولوجي، والالتزام بأمن متكافئ للتكتل الغربي.

مجموعة السبع (G7): تحالف اقتصادي وسياسي متجانس يجمع أكبر القوى الاقتصادية المتقدمة. يعتمد على الندية والقيم الراسخة في إدارة الاقتصاد العالمي والتنسيق الجيوسياسي دون وجود طرف مهيمن بقرارات أحادية مطلقة.

2-على المستوى الإقليمي: التكتلات التنافسية المتوازنة

-مجموعة "بريكس" الإطار المتعدد الأقطاب: يقوم هذا التكتل بين الدول التأسيسية والقادمة (مثل الصين، روسيا، الهند، البرازيل، وجنوب إفريقيا) على الندية والتوازن الرامي لتأسيس نظام اقتصادي متعدد الأقطاب. لا توجد دولة واحدة تملي إرادتها الكاملة على التكتل، مما يجبر القوى الكبرى فيه (كالصين والهند) على التوافق والتفاوض المتكافئ.

-حلف Quad وأوكوس في آسيا والبحر الهادي: تحالفات أمنية واستراتيجية متوازنة بين قوى إقليمية ودولية (الولايات المتحدة، أستراليا، اليابان، الهند، والمملكة المتحدة) لمواجهة التمدد الصيني، وتقوم على تبادل التقنيات العسكرية المتقدمة والتنسيق البحري القائم على مصالح أمنية مشتركة ومباشرة.

3-على المستوى العربي: التكامل الجغرافي والأمني المتجانس

-مجلس التعاون لدول الخليج العربية: يُعتبر النموذج العربي الأكثر استقراراً وتجانساً؛ حيث يستند إلى التشابه الكبير في الأنظمة السياسية، والبنية الاقتصادية، والنسيج الاجتماعي والثقافي. ورغم تباين حجوم الدول، إلا أن الممارسات والقرارات الأمنية والاقتصادية تعتمد السيادة المتكافئة والعمل التكاملي المشترك.



النوع من التحالفات ومنها:
أ- المنفعة المتبادلة المتوازنة: تقوم على مبدأ تبادل المصالح المتكافئة .
ب- غياب الهيمنة الأحادية: اعتماد الحوار والتوافق بدلاً من الإملاءات .
ج- المؤسسية: وجود أطر وقوانين تُنظّم الخلافات وتمنع انهيار التحالف عند تغيير الحكومات أو الأفراد .

التنسيق المصري-السعودي الاستراتيجي: حيث يقوم التحالف على التكامل بين الوزن العسكري والسكاني لمصر والوزن الاقتصادي والسياسي للسعودية، لخلق توازن استراتيجي يمنع فراغ القوة في المنطقة .

4- مقومات نجاح التحالفات القائمة على الندية:

هناك عدة مقومات من الضروري تواجدها لغرض نجاح هذا

الجزء الثاني (2/2)

فالتحالفات الشاذة تتميز بالسيولة والبراغماتية، ويمكن للعرب استغلالها كالتالي:

- المناورة ودفع القوى العظمى للتنافس: العزوف عن الالتزام بأسلوب التحالف التاريخي الحديدي مع طرف واحد، مما يمنح الدول العربية قدرة على الاستفادة من صعود القوى الدولية الأخرى. هذا التنافس يُكسب العرب شروطاً تفاوضية أفضل في الأمن وصفقات السلاح، لنقل التكنولوجيا، والمشاريع الاقتصادية .

- حماية الأمن القومي بالتواصل مع من يعتبرهم العرب منافسين: هناك العديد من القوى الإقليمية (مثل تركيا) كان يعتبرها العرب أطرافاً منافسة أو غير صديقة على الرغم من وجود قواسم مشتركة عديدة معها. لذا يمكن البناء على العوامل المشتركة مما يتيح التفاهات الظرفية مع تلك الأطراف وتحقيق مصالح الأمن القومي العربي وتخفيف أزمات الملاحة وتجنب الضربات المباشرة للبنية التحتية، وغير ذلك مما يحول دفة الصراع الميداني بين الأمة العربية واعدائها التاريخيين إلى صالح العرب .

- فك الارتباط بين الملفات: استخدام قاعدة "اتفقنا في النفط، واختلفنا في السياسة" (كما هو الحال في إطار أوبك بلس مع روسيا) يتيح تحقيق المكاسب الاقتصادية دون تحمل التكاليف السياسية أو العسكرية للتحالف الكلي .
- الاستفادة من "التحالفات القائمة على الندية": تُعتبر التحالفات الندية بمثابة جدار الحماية والاستقرار طويل الأجل من خلال:

- تأمين غطاء استراتيجي موحد: تعزيز التكتلات العربية المتجانسة مجتمعياً أو مناطقياً، يوفر قوة تفاوضية كبرى أمام التكتلات الدولية (مثل الاتحاد الأوروبي أو بريكس) .

في الجزء الأول تم استعراض حقيقة ان العالم يعيش اليوم حالة غير مسبوقة من سرعة التحول الجيوسياسية، وتم عرض اهم المتغيرات التي تعبر عن نفسها على شكل تحالفات غير تقليدية لصالح شبكة معقدة من التوافقات الظرفية وتقاطع المصالح. ومن اهم ما تم تناوله هو:

أولاً: التحالفات الشاذة أو الهجينة
ثانياً: دور النظام العربي الرسمي في التحالفات السائدة
ثالثاً: التحالفات الطبيعية القائمة على أساس (الندية والمصلحة العضوية المشتركة).

وبين هذه الانماط من العلاقات الشائكة، يجد الوطن العربي نفسه أمام لحظة فارقة تتطلب الانتقال من موقع "الساحة" التي تتصارع فيها القوى الدولية والإقليمية، إلى موقع "اللاعب" الذي يُحسن استغلال مكامن قوته وتوجيه هذه التوازنات لصالح أمنه واستقراره القومي وذلك عبر مشروع قومي نهضوي واضح وشجاع .

سنتناول في هذا الجزء بعض التصورات للكيفية التي من الممكن للعرب ان يستفيدوا من كل ذلك على طريق إطلاق المشروع القومي الواعد.

رابعاً: كيف يستفيد العرب من شتى أنواع التحالفات؟

تتطلب الاستفادة من هذه البيئة السياسية المعقدة الانتقال من دور "الساحة" التي تُدار فيها الصراعات، إلى دور "اللاعب" الذي يُدير التوازنات. فيما يلي بعض المؤشرات لكيفية استغلال التحالفات، والاستراتيجية الشاملة لتحقيق المصالح العربية وهي:

1- كيفية الاستفادة من نوعي التحالفات

يمكن تحقيق ذلك من خلال:
أ- الاستفادة من "التحالفات الشاذة / او الظرفية":



-تأسيس الاستقلالية الاقتصادية العربية.

ويمكن تلخيص اهم الاهداف الرئيسية التي يمكن العمل عليها ضمن كل منها بما يلي:

ففي مجال اعتماد سياسة "التوازن النشط:

من الضروري مراعاة عدم الانخراط الكامل في أي حلف دولي مُقيد ضد آخر بل التعامل على أساس "الملف بالملف".

وفي مجال تقوية النواة العربية الصلبة:

الاعتماد على تفعيل تكتلات اقتصادية وأمنية مصغرة ناجحة وقابلة للتطبيق بدلاً من الرهان على التوافق الكامل الشامل الذي قد يعطله الخلاف السياسي .

وفي مجال المقايضة الاستراتيجية:

جعل التعاون للاستفادة من الموارد العربية (طاقة، استثمارات، موانئ) مشروطاً بتعهدات صريحة لحماية الاستقرار الإقليمي، ودعم التنمية، واحترام السيادة دون إملاءات أيديولوجية .

وفي مجال توطین التكنولوجيا والصناعات الدفاعية:

استغلال التنافس بين القوى الدولية الشرقية والغربية لإلزام الشركاء الدوليين بنقل التقنيات الحديثة والمتقدمة مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة، والصناعات العسكرية لتقليل التبعية الخارجية في وقت الأزمات .

الخاتمة:

إن التحولات السريعة في النظام الدولي لا تترك مجالاً للرهانات المطلقة أو التحالفات الجامدة؛ فالمعيار الوحيد القابل للصمود هو القدرة على "إدارة التوازنات" و"البراغماتية النشطة" بما يخدم مصالح الأمة العربية وامنها ويحقق مشروعها القومي النهضوي.

ولن يتأتى الاستغلال الأمثل لهذه البيئة الدولية المعقدة إلا بعينٍ تقتنص الفرص الظرفية التي تتيحها التحالفات الشاذة للمناورة وتخفيف المخاطر، وعينٍ أخرى تبني وتصون النواة العربية الصلبة القائمة على الشراكة الندية والتكامل الاقتصادي والأمني .

إن امتلاك العرب لأوراق ضغط استراتيجية حاسمة، من الطاقة إلى الموقع الاستراتيجي والثقل المالي والبشري، يجعل من قدرتهم على توحيد رؤيتهم السياسية شرطاً أساسياً لتحويل هذه الأزمات المتشابكة إلى مكاسب استراتيجية تُرسخ مكانتهم كقطب ثابت ومؤثر على الخريطة الدولية .

-التكامل الاقتصادي والتنموي: بناء استثمارات بينية

متكافئة تُزاوج بين رؤوس الأموال، العمالة الماهرة، والأراضي الزراعية والموانئ الاستراتيجية تُقلل التبعية للخارج في ملفات حيوية كالأمن الغذائي والمائي .

-بناء خطوط دفاع عن الأمن القومي: الشراكات الندية الثنائية (كالتنسيق بين الاقطار العربية الوازنة الكبرى) تخلق صمام أمان لمنع انهيار التوازن العسكري والسياسي في المنطقة .

2-كيفية الاستفادة من مكامن القوة العربية :

العالم العربي أوراق ضغط ومقومات قوة هائلة تُمكنه من التأثير إذا ما تم حشدها ويمكن تلخيصها فيما يلي :

أ-الموقع الجيوسياسي والممرات المائية: التحكم

بمضايق هرمز، باب المندب، وقناة السويس يربط خطوط التجارة وسلاسل الإمداد العالمية. الاستفادة هنا تكون بتحويل هذه الممرات إلى نقاط حماية وتأثير سياسي واستثماري، وليس مجرد ممرات للعبور .

ب-سوق الطاقة العالمي والصندوق السيادي .

ج-امتلاك الحصة الأكبر من احتياطات النفط والغاز

العالمية، والقدرة المباشرة على ضبط أسعار السوق عبر "أوبك بلس"، بجانب صناديق سيادية استثمارية تُعد من الأكبر عالمياً، يُعطي قراراً مالياً واقتصادياً يفرض الاحترام على القوى الكبرى .

د- الاستفادة من الكتلة البشرية التي تعزز الاكتفاء الذاتي

في العقول والكفاءات والخبرات والأيدي العاملة العربية التي تتطلبها المنافسة العالمية.

هـ- وجود مجتمع فتي يزيد عن 400 مليون نسمة يشكل

سوقاً حيوياً ومغرياً للشركات والتكتلات الاقتصادية الغربية والشرقية، وهو ما يمكن استغلاله كشرط لنقل المعرفة والتصنيع المحلي .

خامساً: الاستراتيجية العربية المطلوبة لتوجيه هذه

المكامن لصالح الأمة

لتنفيذ استراتيجية عربية متكاملة في ظل هذه التحالفات والمكامن، يجب الاعتماد على أربعة محاور رئيسية هي:

-تنويع الشراكات الدولية.

-بناء النواة الصلبة العربية.

-إدارة الملفات بشكل مرن غير جامد.



التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر

سلسلة قراءات تحليلية في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر – 9

إعداد: لجنة الدراسات الاستراتيجية

الكيان الصهيوني بعد حرب غزة: أزمة وجود أم استحضر الأوهام التوراتية؟

فمنذ قيام الكيان عام 1948، لم تكن وظيفته مقتصرة على السيطرة على فلسطين، بل ارتبطت بمنع تبلور قوة عربية موحدة، وإدامة التجزئة القطرية، وإضعاف الدول العربية التي تمتلك مقومات النهوض القومي والاستقلال السياسي والاقتصادي.

وقد شكلت الحروب والاعتداءات المتكررة على الأقطار العربية، واحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، ومحاولات فرض التطبيع، حلقات متصلة في هذا المشروع.

وفي هذا السياق، فإن العلاقة الأمريكية-الصهيونية ليست مجرد علاقة دعم عسكري ومالي ودبلوماسي، وإنما هي علاقة استراتيجية تتدخل فيها مصالح الهيمنة الأمريكية مع وظيفة الكيان الصهيوني في إعادة تشكيل المنطقة وإضعاف مقومات الأمن القومي العربي.

ولهذا لا يصح فصل العدوان الصهيوني الراهن عن المشروع الأمريكي لإقامة نظام إقليمي جديد، يحتل فيه الكيان موقع القوة المتفوقة، بينما تتحول الأقطار العربية إلى كيانات متفرقة ومكشوفة أمام الاختراقات الخارجية.

طوفان الأقصى وانكشاف أسطورة الردع

أحدثت عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023 هزة عميقة في منظومة الأمن والردع الصهيونية، وكشفت أن التفوق العسكري والتكنولوجي والاستخباراتي لا يستطيع توفير أمن دائم لكيان يقوم على الاحتلال ومصادرة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين.

لم تعد تداعيات «طوفان الأقصى» وحرب الإبادة التي شنها الكيان الصهيوني على قطاع غزة محصورة في حدود فلسطين المحتلة، بل امتدت لتفتح مرحلة جديدة من الصراع العربي-الصهيوني، عنوانها الانتقال من محاولة إخضاع الشعب الفلسطيني إلى توسيع العدوان على الجبهات الإقليمية، واستحضار المقولات التوراتية لتبرير مشاريع التوسع والضم والهيمنة.

فالحرب التي بدأت في أكتوبر 2023 لم تنتهِ فعلياً بتراجع العمليات العسكرية الواسعة، وإنما تواصلت بأشكال مختلفة، من استمرار القصف والتدمير والاحتلال الجزئي لقطاع غزة، إلى تسريع تهويد القدس والضفة الغربية، وتصاعد إرهاب المستوطنين، وشن الحروب الإقليمية، وصولاً إلى محاولة فرض ترتيبات سياسية وأمنية جديدة على المنطقة العربية.

وتطرح هذه التطورات سؤالاً يتجاوز مصير حكومة نتنياهو وأزماتها: هل دخل المشروع الصهيوني مرحلة أزمة وجودية تكشف تناقضاته التاريخية، أم أن اندفاعه نحو التوسع واستحضار الأوهام التوراتية يمثل محاولة للخروج من هذه الأزمة عبر المزيد من الحروب وفرض الوقائع بالقوة؟

المشروع الصهيوني وطبيعته الاستعمارية

إن الإجابة تستوجب العودة إلى طبيعة المشروع الصهيوني نفسه، بوصفه مشروعاً استيطانياً استعمارياً قام على اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها، ثم تحول إلى قاعدة متقدمة للمصالح الاستعمارية الغربية في قلب الوطن العربي.



وسورية، ثم اندلاع المواجهة العسكرية المباشرة بين التحالف الأمريكي-الصهيوني وإيران، مرحلة جديدة من الصراع على مستقبل المنطقة، لم تعد فيها الحروب محصورة في حدود فلسطين المحتلة، بل باتت تستهدف إعادة تشكيل موازين القوى والنفوذ في الوطن العربي بأسره.

أما الحرب الأمريكية-الصهيونية مع إيران، فلا يمكن النظر إليها من زاوية المواجهة العسكرية وحدها، وإنما باعتبارها تعبيراً عن تصادم مشاريع دولية وإقليمية تتنافس على النفوذ في المجال العربي. فالمشروع الإيراني، رغم رفعه شعارات الدفاع عن فلسطين ومواجهة الكيان الصهيوني، مارس سياسات توسعية وتدخلات واسعة وخطيرة في الشؤون العربية، وأسهم في تفكيك البنى الوطنية وإضعاف الدولة العربية، وخاصة في العراق وسورية، مستثمراً الانقسامات الطائفية والسياسية لتوسيع نفوذه الإقليمي.

والأخطر أن المنتصر في هذه المواجهة، أيّاً كان، لن يكتفي بنتائجها داخل حدوده، بل سيسعى إلى توسيع نفوذه وهيمنته في الفضاء العربي. ولذلك فإن مواجهة هذه المخاطر لا تتحقق بالمراهنة على انتصار هذا المشروع أو ذاك، وإنما باستعادة المشروع القومي العربي المستقل، وبناء منظومة أمن قومي مشترك تحمي الوطن العربي من الأطماع الصهيونية والتدخلات الإقليمية والهيمنة الأجنبية.

تهويد الضفة الغربية: الوجه الآخر لحرب الإبادة

بالتوازي مع تدمير غزة، تسارعت الإجراءات الصهيونية الرامية إلى تغيير الواقع الجغرافي والسكاني في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

فقد توسع الاستيطان، وتزايد الاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل، واشتدت القيود على حركة الفلسطينيين، فيما تحولت اعتداءات المستوطنين إلى أداة يومية لتهريب السكان ودفنهم إلى مغادرة قراهم وأراضيهم.

وتكشف تقارير الأمم المتحدة أن عام 2026 شهد تصاعداً كبيراً في اعتداءات المستوطنين، تجاوز عدد الحوادث التي أسفرت عن إصابات أو أضرار بالممتلكات ألفي حادثة حتى منتصف أكتوبر.

وهذه الاعتداءات ليست أحداثاً منفصلة عن السياسة الرسمية؛ فهي تتكامل، في نتائجها، مع التوسع الاستيطاني والإجراءات الإدارية والعسكرية التي تعزز السيطرة الصهيونية على الأرض الفلسطينية.

كما يتواصل استهداف القدس وهويتها العربية، عبر التوسع

وجاء الرد الصهيوني بحرب تدميرية غير مسبقة على قطاع غزة، استهدفت الإنسان والعمران ومقومات الحياة، في محاولة لكسر إرادة الشعب الفلسطيني، وتصفية المقاومة، وفرض واقع سياسي وديموغرافي جديد.

غير أن حجم التدمير الهائل لم يحسم جوهر الصراع، ولم ينجح في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه أو إنهاء قضيته الوطنية.

لقد كشفت الحرب مفارقة تاريخية عميقة: فكلما عجز الكيان عن تحقيق أهدافه السياسية، لجأ إلى توسيع استخدام القوة العسكرية، وكلما تصاعد التدمير، ازدادت حدة التناقض بين قدرته على البطش وعجزه عن إلغاء الحقيقة الفلسطينية.

وهذا لا يعني أن موازين القوى العسكرية قد تبدلت لمصلحة الفلسطينيين، بل يعني أن التفوق العسكري، مهما بلغ، لا يحسم بمفرده صراعاً تحريراً ممتداً ومتجذراً.

غزة: استمرار العدوان ومحاولة فرض الاستسلام

لم يؤد اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2025 إلى إنهاء العدوان بصورة كاملة. فقد واصل الكيان عملياته العسكرية الهمجية والمتكررة، واحتفظ بسيطرته على مساحات واسعة من القطاع، وربط استكمال الانسحاب بشروط تتعلق بنزع سلاح المقاومة والترتيبات الأمنية والسياسية المستقبلية.

كما استمرت القيود المفروضة على دخول المساعدات والمستلزمات الطبية والوقود ومواد الإعمار، في ظل دمار واسع النطاق ونزوح جماعي وانهيار قطاعات أساسية من الخدمات.

وفي أكتوبر 2026، ظلت الأمم المتحدة توثق سقوط ضحايا فلسطينيين نتيجة القصف وإطلاق النار، إلى جانب عمليات الهدم والتحركات العسكرية بالقرب من خطوط الانتشار الصهيوني.

ويكشف هذا الواقع أن الكيان يسعى إلى تحويل وقف إطلاق النار من مدخل لإنهاء الاحتلال إلى وسيلة لفرض شروطه على مستقبل غزة، والإبقاء على القطاع تحت التهديد العسكري والحصار الاقتصادي والإنساني.

فالمسألة لا تتعلق بإجراءات أمنية مؤقتة، وإنما بمحاولة إخضاع الشعب الفلسطيني وتجريده من مقومات الصمود وإعادة البناء، تمهيداً لفرض ترتيبات تتجاوز إرادته الوطنية.

لبنان وإيران: اتساع العدوان وصراع المشاريع على حساب الأمن القومي العربي

شكل توسيع الكيان الصهيوني عدوانه من غزة إلى لبنان



والاقتصادية.

فلسطين والتحرير: جوهر المشروع القومي العربي

إن القضية الفلسطينية، كما يؤكد التقرير السياسي للمؤتمر الثالث عشر، ليست نزاعاً حدودياً يمكن اختزاله في ترتيبات أمنية أو مساومات على أجزاء من الأرض، بل هي قضية تحرر وطني تتصل بحقوق شعب اقتلع من وطنه، وقضية قومية تتصل بمستقبل الأمة العربية وأمنها واستقلالها.

ومن هذا المنطلق، فإن مواجهة المشروع الصهيوني تستوجب إعادة الاعتبار لوحدة القضية الفلسطينية على كامل أرض فلسطين التاريخية، وحق اللاجئين في العودة، ورفض التهويد والاستيطان والتهمير والتطبيع، ودعم نضال الشعب الفلسطيني المشروع لتحرير أرضه واستعادة حقوقه.

كما تستوجب تجاوز حالة العجز الرسمي العربي، وإعادة بناء التضامن القومي على أسس سياسية واقتصادية وشعبية فاعلة، وإحياء المشروع العربي النهضوي القادر على حماية السيادة الوطنية ومواجهة مشاريع التفنيت والهيمنة.

إن الكيان الصهيوني يحاول معالجة أزماته التاريخية بالمزيد من العدوان والتوسع واستحضار الأوهام التوراتية، لكنه بذلك لا يلغي أسباب الصراع، بل يعمقها ويوسع نطاقها.

أما الحقيقة التي أعادت حرب غزة تأكيداً، فهي أن فلسطين لم تسقط من الوعي القومي العربي، وأن إرادة شعبها في التحرر لم تنكسر، وأن المشروع الصهيوني، مهما امتلك من قوة، لن يستطيع إلغاء الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني أو انتزاع فلسطين من وجدان الأمة العربية. وستبقى معركة تحرير فلسطين جزءاً لا يتجزأ من معركة الأمة من أجل الوحدة والحرية والنهضة.



الاستيطاني والتضييق على المقدسين وتكثيف الإجراءات الرامية إلى تغيير معالم المدينة وواقعها السكاني والديني. وبذلك تتكامل حرب التدمير في غزة مع حرب الاقتلاع والتهويد في الضفة والقدس، ضمن مسار يرمي إلى تصفية الوجود الوطني الفلسطيني بوصفه صاحب الحق التاريخي في الأرض.

الاستيطاني والتضييق على المقدسين وتكثيف الإجراءات الرامية إلى تغيير معالم المدينة وواقعها السكاني والديني. وبذلك تتكامل حرب التدمير في غزة مع حرب الاقتلاع والتهويد في الضفة والقدس، ضمن مسار يرمي إلى تصفية الوجود الوطني الفلسطيني بوصفه صاحب الحق التاريخي في الأرض.

الاستيطاني والتضييق على المقدسين وتكثيف الإجراءات الرامية إلى تغيير معالم المدينة وواقعها السكاني والديني. وبذلك تتكامل حرب التدمير في غزة مع حرب الاقتلاع والتهويد في الضفة والقدس، ضمن مسار يرمي إلى تصفية الوجود الوطني الفلسطيني بوصفه صاحب الحق التاريخي في الأرض.

الأوهام التوراتية ومشروع التوسع

في قلب هذه التطورات يبرز الصعود المتزايد للصهيونية الدينية، التي تستحضر مقولات «أرض الميعاد» و«إسرائيل الكبرى» لتبرير ضم الأراضي الفلسطينية ورفض أي اعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ولم تعد هذه المقولات مجرد شعارات ترددها جماعات متطرفة على هامش الحياة السياسية، بل أصبحت حاضرة في برامج قوى مشاركة في الحكم، وفي الخطاب السياسي الداعي إلى التوسع والاستيطان والسيطرة الدائمة على الأراضي المحتلة.

إن استحضار الروايات التوراتية هنا ليس تعبيراً عن التدين اليهودي بحد ذاته، وإنما توظيف سياسي انتقائي للنصوص الدينية لتبرير الاستيلاء على الأرض وإخضاع الشعب.

وهذا التوظيف يفضح أحد التناقضات الأساسية للمشروع الصهيوني، الذي يسعى إلى إضفاء شرعية دينية وتاريخية على واقع استيطاني نشأ بالقوة والتهمير.

والأخطر أن هذه النزعة التوسعية لا تقف عند حدود فلسطين، بل تتقاطع مع التصورات التي تنظر إلى المحيط العربي باعتباره مجالاً مفتوحاً للهيمنة العسكرية والأمنية.



في رحاب الوطن العربي

لبنان

- الخارجية الأميركية تعلن استئناف ما سُمي المباحثات التقنية بدل المفاوضات مع العدو الصهيوني في ولاية فلوريدا على مدى يومين من هذا الشهر ولا نتائج ملموسة.

- بعد رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة يزور النبطية للمرة الثانية ويعلن عن مناقصات لـ 23 مشروعاً لإعادة الإعمار.

- افتتاح معرض بيروت للكتاب، ورئيس الحكومة نواف سلام: لا استقرار ثابت من دون دولة تمتلك وحدها قرار الحرب والسلام.

- مناشدة حكومية ونيابية للأمم المتحدة لإعادة النظر في إنهاء مهام قوات "اليونيفيل" في جنوب لبنان آخر هذا العام.

- المجلس الدستوري يصدر قراره المتعلق بالطعن بقانون العفو العام يقضي بإبطال بعض المواد جزئياً من القانون، ويورد تفسيرات إلزامية لعدد كبير من المواد الواردة فيه من أجل توضيح

وتسهيل عملية التطبيق، ونواب يعتبرون ذلك اعتداءً على صلاحيات المجلس النيابي.

- رئيس وزراء قطر في لبنان حاملاً مشروعاً متكاملًا لمعالجة أزمة الطاقة على طريقة الـ "BOT" - العدو الصهيوني يعلن إقامة منطقة أمنية في جنوب لبنان على

مساحة 700 كم².

- رئيس الجمهورية في زيارة إلى طرابلس متفقدًا المرافق الحيوية: وعد بالإنماء وإنهاء التهميش، ولا إنماء بدون دولة.

فلسطين

- تشييع 202 شهيداً انتشلت جثامينهم من تحت الركام في عدة مناطق بقطاع غزة، وقصف يومي يوقع قتلى وجرحى.

- مظاهرات تضامناً مع الشعب

الفلسطيني في إسبانيا والدانمارك وبلجيكا وإيطاليا وبريطانيا وتركيا والولايات المتحدة والمكسيك والبرازيل وتشيلي، والمطالبة بتعليق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و "إسرائيل"، ووقف تزويدها بالسلاح.

- كولومبيا تفتتح سفارة لها في القدس المحتلة، وتفعيل اتفاقية التجارة الحرة مع "إسرائيل"، وبيان إدانة لوزراء خارجية 19 دولة عربية وإسلامية.

- بعد التوافق بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة، الرئيس محمود عباس يصدر مرسوماً بتأجيل الانتخابات التشريعية المقررة في 28 تمّ القادم إلى 11 أيلول 2027.

- بعد القرار الإسرائيلي بإغلاق القنصلية البريطانية في القدس وطرده ممثلين بريطانيين، بريطانيا تحولها إلى مسمى "البعثة البريطانية"، وتعلن: "نعتبر القدس الشرقية محتلة".

- شهيدان في عملية إطلاق نار مع جنود الاحتلال على حاجز في محافظة الخليل، ومقتل جنديين وإصابة ثلاثة آخرين، وقوات الاحتلال تفرض إغلاقاً تاماً على المحافظة، وإجبار أكثر من 3000 فلسطيني على النزوح واعتقال 71 وفق رئيس بلدية الخليل..

سورية

- قوات الاحتلال الإسرائيلي تباشر العمل بمشروع خط "سوبا 53" في أراضي القطاع الجنوبي من ريف القنيطرة الواقعة في المنطقة العازلة السورية المحاذية للجولان المحتل بعد أن أنجزته سابقاً في القطاعين الشمالي والأوسط، والاستيلاء على آلاف الدونمات.

- توغلات وقصف مدفعي ودهم منازل وإقامة حواجز تفتيش لقوات الاحتلال

الإسرائيلي في أرياف دمشق ودرعا والقنيطرة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان: حدوث نحو 280 توغلاً إسرائيلياً داخل الأراضي السورية في أيلول، واحتجاز ما لا يقل عن 49 سورياً في "إسرائيل"، مع عدم التحقق من عددهم الإجمالي.

- مناصرو حكمت الهجري ينظمون مظاهرة في السويداء بمناسبة السابع من تمّ 2023، ويرفعون علم "إسرائيل" ورئيس حكومتها نتنياهو.

الأردن

- مسلحون يطلقون النار أمام كنيسة مدينة الكرك ما تسبب بمقتل تسعة أشخاص وإصابة أكثر من ثلاثين، ومديرية الأمن العام الأردنية: إلقاء القبض على المسلحين الثلاثة الذين نفذوا الهجوم، والطيران الأردني يغير على مواقع ما سمي "منظمات إرهابية" في درعا، واستيلاء سوري لعدم التنسيق ووقوع ضحايا مدنيين من بينهم نساء وأطفال.

العراق

- وزارة الحرب الأميركية: الولايات المتحدة وشركاؤها في "التحالف الدولي" لمحاربة "داعش" اختتموا رسمياً عملية "العزم الصلب" والانتقال إلى الأردن بينما سواصل تقديم التدريب والدعم الاستخباري الموجّه للشركاء العراقيين، وبقاء بعض القوات لحماية المقرات الأميركية في العراق.

- إغلاق معبر "الشيب الحدودي مع إيران لأسباب فنية، وإصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس مجلس محافظة ميسان بعد تهديده بالعصيان المدني وقطع الطرقات.

- مجلس النواب يصوت على تعيين 11 وزيراً في الحكومة وثلاثة نواب لرئيس الحكومة، وتأجيل التصويت على نائب رابع له، ووزارة الهجرة والمهجرين.



السياسي بشأن تقديم الدعم العسكري للدفاع عن السعودية.

السودان

- مجلس الأمن يصوت على مشروع قرار أميركي يمدد نظام العقوبات على السودان بموجب القرار 1591.

- الأمم المتحدة تنظم "الاجتماع التشاوري" السادس في جنيف لتعزيز تنسيق مبادرات جهود السلام في السودان.

ليبيا

- مجلس النواب في بنغازي ينتخب الصالحين عبد النبي العبيدي رئيساً له خلفاً ل عقيلة صالح.

المغرب

- بعد تكليفها بتشكيل حكومة جديدة في 29 أيلول الماضي، فاطمة الزهراء المنصوري تعلن تشكيل حكومة من 32 وزيراً.

موريتانيا

- استقالة حكومة المختار ولد أجلي وتشكيل حكومة جديدة مؤلفة من 29 وزيراً بعد إعادة تكليفه.

في عدن، ومقتل خمسة وإصابة 16، ومطار عدن الدولي، ومُعسكر "بدر" في عدن، ومطار الريان في المكلا، مركز محافظة حضرموت، و"مُعسكر العلم" في محافظة شبوة لتدريب الشرطة وعناصر الأمن، والتسبب بمقتل 73 وإصابة أكثر من 200، ومواقع مدنية في مأرب، والقوات الحكومية تقصف مواقعهم في عدة محافظات خاصة في محيط مدينة تعز المحاصرة والتي ترزح تحت أزمة حادة في إمدادات الغذاء والماء.

- "منظمة الصحة العالمية" في 22/10: 1574 قتيلاً و6939 جريحاً جراء التصعيد العسكري في اليمن منذ آب الماضي.

- السلطات الأمنية في مدينة عتق، مركز محافظة شبوة: إلقاء القبض على خلية للحوثيين بحوزتهم شحنات أسلحة ومتفجرات.

- جلسة لمجلس الأمن الدولي بشأن اليمن، وإدانة لهجمات "أنصار الله" الحوثيين على السعودية، والدعوة إلى حظر توريد السلاح إلى اليمن، وتطبيق القرار الأممي 2216 لعام 2015.

مصر

- البرلمان يوافق على تفويض الرئيس

السعودية

- اجتماع في الرياض لـ "اللجنة الإستراتيجية والدفاعية" المنبثقة عن "اتفاقية مكة للدفاع" بين السعودية وتركيا وباكستان حضره وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء الأركان، ووزير الدفاع السعودي وقائد الجيش الباكستاني ورئيس المخابرات التركي في طهران ولقاء مع الرئيس بركشيان وأمين مجلس الأمن القومي بحضور وزير الخارجية بهدف خفض التصعيد في المنطقة.

- رئيس الوزراء العراقي يزور الرياض ولقاء مع ولي العهد السعودي، والملف الأمني يتصدر المباحثات.

- "أنصار الله" الحوثيون في اليمن يستهدفون بصواريخ باليستية عدة مطارات ومراكز طاقة في المملكة، وسقوط عشرات القتلى والإصابات، وحدث حرائق وأضرار مادية جسيمة، والطيران السعودي يغير على مخازن الصواريخ ومنصات إطلاقها وحشود الحوثيين في اليمن.

اليمن

- "أنصار الله" الحوثيون يستهدفون بصواريخ باليستية قصر المعاشيق الرئاسي



اللافت في تشرين الأول الراهن أن هناك الكثير من المتغيرات التي تبرهن على حيوية الشعب العربي في العراق ولبنان واليمن وفلسطين



مقتطفات دولية

الأوروبي يأسف.
- وزارة الدفاع التركية: تركيا وقطر وباكستان وأندونيسيا وقعت اتفاقية "بدر" لتعزيز التعاون الدفاعي، واجتمع في اسطنبول
لوزراء خارجية تركيا ومصر والسعودية وباكستان وإنكلترا وفرنسا وألمانيا لبحث قضايا إقليمية من بينها القضية الفلسطينية.
- "إسرائيل" تعلن انضمامها إلى منتدى جزر المحيط الهادئ.
- الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يزور الكويت والإمارات والبحرين وقطر والسعودية، والمباحثات ركزت على أمن الطاقة وحرية الملاحة وتعزيز الشراكات الاقتصادية.
- مجلس النواب الليبي في بنغازي يصادق بالإجماع على اتفاقية الترسيم البحري مع تركيا الموقعة في 2019، واعتراض من قبل مصر واليونان وقبرص والإتحاد الأوروبي و"إسرائيل".
- رئيسة البرلمان الأوروبي تعلن منح المحكمة الجنائية الدولية جائزة "ساخاروف لحرية الفكر" للعام 2026.
- تصعيد كلامي وتهديد ووعيد بين أميركا و "إسرائيل" من جهة وإيران من جهة أخرى، والأمين العام للأمم المتحدة يزور باكستان، ووزير الخارجية الروسي وقائد الجيش الباكستاني ووفد قطري يزورون تباعاً طهران، واستهداف عدة سفن تجارية في مضيق هرمز وإصابة سفن أخرى بالغام بحرية، ووزير الحرب الأميركي يزور "إسرائيل" ويلتقي نتنياهو ومسؤولين عسكريين وأمنيين.
- المبعوث الرئاسي الأميركي ستيف ويتكوف يزور العاصمة النرويجية أوسلو ويجتمع مع الرئيس الأوكراني وقادة من النرويج والدانمارك، ويتوجه لاحقاً إلى روسيا ويلتقي الرئيس فلاديمير بوتين في سان بطرسبرغ في سعي لإنهاء الحرب الروسية - الأوكرانية، تبع ذلك لقاء الرئيس بوتين ورئيس مجلس الدولة الصيني.
- محادثة هاتفية بين الرئيسين الأميركي والروسي، والرئيس الأميركي يوقع قراراً تنفيذياً بتعليق تطبيق عقوبات على روسيا في مجالي الطاقة والرسوم الجمركية، والاتفاق على تزويد روسيا الولايات المتحدة بـ 300 مليون طن من الديزل بدءاً من 22 تمّ الحالي، تليها 500 مليون طن في 23 القادم.
- ارتفاع سعر برميل النفط عالمياً إلى 117 دولار في 23 من الشهر الحالي.
- فوز الرئيس لولا دا سيلفا في جولة إعادة بالانتخابات الرئاسية في البرازيل على المرشح اليميني والمدعوم من الرئيس الأميركي فلافيو بولسونارو، والرئيس الصربي يعلن فوز قائمة الطلاب على قائمة حزبه الحاكم في الانتخابات التشريعية المبكرة.

- أريتريا تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أثيوبيا.
- أثيوبيا تتهم أريتريا ومصر والسودان بدعم ما سمته تمرد "جبهة تحرير شعب تيغراي"، والإتحاد الإفريقي يدعو إلى ضبط النفس وخفض التصعيد.
- هجوم سبيراني في فرنسا يعطل أجهزة التبريد في 700 "سوبرماركت" وآلاف المحلات التجارية يؤدي إلى تلف وهدر البضائع.
- رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانثيز يعلن حل البرلمان ومجلس الشيوخ ويدعو إلى انتخابات مبكرة في 29 تمّ القادم.
- مظاهرات طلابية ونقابية في فرنسا وإيطاليا، وبلجيكا واليونان والبرتغال وصربيا وألمانيا احتجاجاً على الأوضاع التعليمية والمعيشية.
- احتجاجات في أذربيجان رفضاً لمنع دخول المحجبات إلى المدارس والجامعات بموجب تطبيق الدولة "العلمانية"، وسورية وإيران تديان الاستعداد لاستقبال الطالبات في بلديهما.
- البرلمان الأثيوبي يعيد انتخاب أبي أحمد رئيساً للوزراء بعد فوز حزبه "الإزدهار" في الانتخابات النيابية في حزيران الماضي.
- قمة مصرية - سودانية - أريتريّة - صومالية في العلمين بمصر، والإعلان عن رفض الإجراءات الأحادية لحوض النيل التي تضر بدول المصب، ودعم وحدة السودان ورفض كيانات موازية، ودعم وحدة وسيادة الصومال ورفض أي اعتراف أو دعم لما يسمى بـ "أرض الصومال".
- "إكسيوس" نقلاً عن مسؤولين أميركيين: كبار مسؤولي إدارة ترامب اجتمعوا سراً في "كامب ديفيد" في 2/10 لمناقشة الخطوات التالية المتعلقة بالحرب مع إيران، والتصعيد في اليمن وبين السعودية و"حركة أنصار الله" الحوثيين، وكان آخر اجتماع مماثل في حزيران 2025.
- "وكالة الأنباء الألمانية": إعتقال المدير السابق لجهاز الاستخبارات الخارجية للاشتباه بتورطه بقضايا فساد وخيانة.
- لجنة نوبل النرويجية تمنح "جائزة نوبل للسلام" للعام 2026 للقاضية الجنوب أفريقية نافي بيلاي التي سبق أن ترأست لجنة تحقيق أممية خلصت إلى أن "إسرائيل" ارتكبت إبادة جماعية في غزة، والرئيس الأميركي يعتبر ذلك "وصمة عار" على النرويج، ووزير خارجيته ماركو روبيو يعلن فرض الولايات المتحدة عقوبات إضافية على المحكمة الجنائية الدولية، وأمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ووزيري خارجية بلجيكا وإسبانيا يدينون العقوبات، والإتحاد

سقوط خرافة الهيمنة التوراتية أمام صخرة الصمود الفلسطيني

